

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة النجاح الوطنية

كلية الدراسات العليا

# تحديد معدلات ضريبة الدخل في فلسطين وآثارها الإقتصادية

إعداد

اسامة محمد حامد المغربي

إشراف

الدكتور طارق الحاج

قدمت هذه الأطروحة استكمالاً لمتطلبات درجة الماجستير في المنازعات الضريبية بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2004 م

# تحديد معدلات ضريبة الدخل في فلسطين وآثارها الاقتصادية

إعداد

أسامة محمد حامد المغربي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2004/10/4 وأجيزت.

التوقيع

أعضاء لجنة المناقشة :

- الدكتور طارق الحاج (رئيساً) -----
- الدكتور ماجد صبيح (ممتحناً خارجياً) -----
- الدكتور محمد شراقة (ممتحناً داخلياً) -----
- الدكتور مجيد منصور (ممتحناً داخلياً) -----

# تحديد معدلات ضريبة الدخل في فلسطين وآثارها الاقتصادية

إعداد

أسامة محمد حامد المغربي

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2004/10/4 وأجيزت.

التوقيع

-----

-----

-----

-----

أعضاء لجنة المناقشة :

- الدكتور طارق الحاج (رئيساً)

- الدكتور ماجد صبيح (ممتحناً خارجياً)

- الدكتور محمد شراقة (ممتحناً داخلياً)

- الدكتور مجيد منصور (ممتحناً داخلياً)

## إهداء ....

الى بلدتي الحبيبة .. "الدوايمة" .. فرقنا المنفى .. ولن تفرقنا الذاكرة !

إلى النبض الثوري الزاحف بقناديل الفرح إلى أسوار القدس

إلى سيد الشهداء... "أبو عمار" وكل شهداء فلسطين

الى روح والدي الطاهرتين .. رحمهما الله وجعل مثواهما الجنة ..

الى زوجتي الفاضلة .. وأولادي الأحبة .. ( ليث - يزيد - عز الدين ) ... الذين قاسموني عناء

الدراسة ... وكانوا لي خير رفيق ...

## شكر وتقدير

الشكر والحمد لله عز وجل الذي أعانني ومنحني القدرة على إكمال هذه الدراسة المتواضعة والصلاة والسلام على أشرف المرسلين محمد صلى الله عليه وسلم ومن تبعه بإحسان الى يوم الدين.

ثم شكري الجزيل وتقديري العميق الى الأستاذ الفاضل الدكتور/ طارق الحاج، الذي كان له فضل الرعاية والمتابعة والتشجيع والإشراف وتقديم النصائح القيمة.

ولا أنس النظم بالشكر الجزيل والوفاء العظيم للجنة المناقشة: الدكتور/ ماجد صبيح ، الدكتور/ محمد شراقة، الدكتور/ مجيد منصور، لما بذلوه من جهد في المناقشة والمتابعة، ولا أنس تقديم الشكر لكافة الأساتذة والعاملين في جامعة النجاح وكلية الدراسات العليا.

وأقدم بأسمى آيات الشكر والعرفان والتقدير لمن كان لهم أبلغ الأثر بتقديم التشجيع المعنوي العميد/ زهير مناصرة، والأخ العزيز/ موفق دراغمة.

كما أقدم بالشكر والعرفان للأساتذة الأفاضل الذين أغدقوني بكرم المساعدة والتوجيه في الدراسة الميدانية ( د. ذياب جرار، د. ماجد صبيح، د. عبد الناصر القدومي، أ. علاء رحال، أ. عبد الكريم أيوب، والأخوة في مركز ألفا للبحوث المسحية ).

ولا أنس تقديم الشكر .. للأصدقاء الأعزاء الذين كانوا نعم الرفيق، وكان لهم فضل التشجيع والمشاركة الإيجابية، والمساعدة الكريمة في الدراسة الميدانية ( عبد المنعم مهداوي، جلال عليان، محمد مسعود، إبراهيم صبح، أحمد ماضي، أسامة صبح، أحمد عبد الجواد، د. عبد الرحمن المغربي، خضر صبح ).

## فهرس المحتويات

| الصفحة | الموضوع                                                 |
|--------|---------------------------------------------------------|
| ج      | الإهداء                                                 |
| د      | الشكر والتقدير                                          |
| هـ     | قائمة المحتويات                                         |
| ح      | قائمة الجداول                                           |
| م      | قائمة الأشكال                                           |
| ن      | قائمة الملاحق                                           |
| س      | ملخص الدراسة بالعربية                                   |
| 1      | المقدمة                                                 |
| 4      | أهمية الدراسة                                           |
| 3      | أهداف الدراسة                                           |
| 3      | إفتراضات الدراسة                                        |
| 6      | منهجية الدراسة                                          |
| 6      | حدود الدراسة                                            |
| 7      | <b>الفصل الأول الخلفية الفكرية للدراسة</b>              |
| 8      | تطورات السياسة المالية وتوجهاتها المعاصرة               |
| 10     | النظام الضريبي                                          |
| 15     | السياسات الضريبية                                       |
| 19     | العبء الضريبي                                           |
| 24     | <b>الفصل الثاني مفهوم ضريبة الدخل وواقعها في فلسطين</b> |
| 25     | المبحث الأول: نظريات الدخل ومفاهيمه المختلفة            |
| 37     | المبحث الثاني: ضريبة الدخل في فلسطين                    |
| 47     | <b>الفصل الثالث المعدلات الضريبية</b>                   |
| 48     | المبحث الأول: تطور مفهوم "المعدل الضريبي"               |
| 53     | المبحث الثاني: أنواع المعدلات الضريبية وطرق تحديدها     |
| 66     | المبحث الثالث: معدلات ضريبة الدخل في فلسطين             |
| 72     | <b>الفصل الرابع الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية</b> |
| 73     | المبحث الأول: الآثار الاقتصادية للضرائب                 |

|     |                                                                               |
|-----|-------------------------------------------------------------------------------|
| 76  | المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية                            |
| 91  | المبحث الثالث: دور المعدلات الضريبية في السياسات المالية والاقتصادية          |
| 94  | <b>الفصل الخامس المعدلات الضريبية بمدلول الحالة الاقتصادية</b>                |
| 95  | المبحث الأول: الخصائص الاقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية             |
| 98  | المبحث الثاني: أثر التقدم الاقتصادي على الهياكل الضريبية والتوجهات الاقتصادية |
| 103 | المبحث الثالث: المعدلات الضريبية في الدول المتقدمة والدول النامية             |
| 118 | <b>الفصل السادس الواقع الاقتصادي الفلسطيني</b>                                |
| 119 | المبحث الأول: قراءة تحليلية في الموازنة العامة الفلسطينية                     |
| 126 | المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية                                 |
| 131 | المبحث الثالث: فلسطين بين الشمال والجنوب                                      |
| 138 | <b>الفصل السابع تحديد معدلات ضريبة الدخل في فلسطين "دراسة إحصائية"</b>        |
| 139 | المبحث الأول: وصف الدراسة                                                     |
| 145 | المبحث الثاني: وصف النتائج الإحصائية                                          |
| 177 | المبحث الثالث: مناقشة نتائج الدراسة                                           |
| 186 | النتائج                                                                       |
| 188 | التوصيات                                                                      |
| 191 | المراجع                                                                       |
| b   | ملخص الدراسة باللغة الإنجليزية                                                |

## قائمة الجداول

| رقم الجدول   | عنوان الجدول                                                                                 | الصفحة |
|--------------|----------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| جدول رقم 1.  | نسبة مساهمة ضريبة الدخل بالنسبة للضرائب الأخرى.                                              | 39     |
| جدول رقم 2.  | نسبة الضرائب المحصلة والإيرادات الأخرى في الضفة الغربية من (1968-1992).                      | 41     |
| جدول رقم 3.  | الفرق بين المفهوم الضيق والواسع للسعر الضريبي.                                               | 50     |
| جدول رقم 4.  | مثال إفتراضي: أنواع معدلات الضرائب حسب طريقة حسابها.                                         | 61     |
| جدول رقم 5.  | الفروق بين السعر الضريبي للشخص الطبيعي، والشخص المعنوي.                                      | 63     |
| جدول رقم 6.  | تعدد السعر الضريبي أو توحيدده للدخل محل الضريبة.                                             | 65     |
| جدول رقم 7.  | الشرائح الضريبية المطبقة في فلسطين على دخل الأشخاص الطبيعيين (1995-1999).                    | 67     |
| جدول رقم 8.  | تعديل الشريحة الضريبية في فلسطين على دخل الأشخاص الطبيعيين عام (1999).                       | 68     |
| جدول رقم 9.  | الشريحة الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني على دخل الأشخاص الطبيعيين الصادر عام (2004). | 68     |
| جدول رقم 10. | العبء الضريبي ودرجة التصاعدية في كل من جدول ضريبة الدخل المطبق والجديد.                      | 71     |
| جدول رقم 11. | مثال افتراضي: يوضح أثر التصاعد على الفرص الإستثمارية المنتظمة وغير المنتظمة.                 | 82     |
| جدول رقم 12. | أثر المعدلات الضريبية على الإستهلاك والإدخار بمدلول حجم الدخل.                               | 90     |
| جدول رقم 13. | أثر تخفيض الضرائب على الدخل الكلي.                                                           | 93     |
| جدول رقم 14. | نسب الحصيلة الضريبية بمدلول التقدم الإقتصادي.                                                | 101    |
| جدول رقم 15. | الحصيلة الضريبية للضرائب المباشرة والسلعية لبعض الدول المتقدمة عام (1992).                   | 101    |
| جدول رقم 16. | المعدلات الضريبية على دخل الأشخاص الطبيعيين في الدول المتقدمة (1997).                        | 104    |
| جدول رقم 17. | المعدلات الضريبية على دخل الأشخاص الطبيعيين في الدول                                         | 106    |

| رقم الجدول     | عنوان الجدول                                                                                             | الصفحة |
|----------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
|                | النامية (1997).                                                                                          |        |
| جدول رقم 18.   | المعدلات الضريبية لدخل الأشخاص الطبيعيين في مجموعة الدول العربية (1997).                                 | 108    |
| جدول رقم 19.   | معدلات ضريبة الدخل على دخل الأشخاص الاعتبارية في مجموعة الدول المتقدمة (1997).                           | 110    |
| جدول رقم 20.   | معدلات ضريبة الدخل على دخل الأشخاص الاعتبارية في مجموعة الدول النامية (1997).                            | 112    |
| جدول رقم 21.   | معدلات ضريبة الدخل على دخل الأشخاص الاعتبارية في مجموعة الدول العربية (1996).                            | 113    |
| جدول رقم 22.   | الإيرادات العامة في موازنات السلطة الفلسطينية (1996 - 2004).                                             | 120    |
| جدول رقم 23.   | مصادر الإيرادات المحلية (1996 - 2004).                                                                   | 120    |
| جدول رقم 24.   | حجم واتجاه كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة في فلسطين (1996 - 2003).                                 | 121    |
| جدول رقم 25.   | مصادر الضرائب المباشرة للسنوات من (2001 - 2004).                                                         | 121    |
| جدول رقم 26.   | الوزن النسبي لمصادر الضريبة المباشرة.                                                                    | 122    |
| جدول رقم 27.   | اتجاه وحجم التغير في الإيرادات المحلية والمنح والمساعدات الميسرة في موازنات السلطة لأعوام (1996 - 2004). | 123    |
| جدول رقم 28.   | النفقات العامة في الموازنة العامة الفلسطينية لأعوام (1996 - 2004).                                       | 123    |
| جدول رقم 29.   | المؤشرات الاقتصادية في فلسطين (1997 - 2001).                                                             | 128    |
| جدول رقم 30.   | عدد المؤسسات والمشتغلين وبعض المؤشرات الاقتصادية حسب النشاط الاقتصادي في فلسطين.                         | 130    |
| جدول رقم 31-أ. | وصف حجم المجتمع والعينة الأولى.                                                                          | 142    |
| جدول رقم 31-ب. | وصف حجم المجتمع والعينة الثانية.                                                                         | 143    |
| جدول رقم 32.   | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الأولى على مجال الإنتاج.                   | 148    |

| رقم الجدول     | عنوان الجدول                                                                                                                                                                | الصفحة |
|----------------|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| جدول رقم 33.   | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الأولى على مجال الدخل.                                                                                        | 148    |
| جدول رقم 34.   | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الأولى على مجال الأسعار.                                                                                      | 149    |
| جدول رقم 35.   | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الأولى على مجال الاستهلاك.                                                                                    | 149    |
| جدول رقم 36.   | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الأولى على مجال الإدخار.                                                                                      | 149    |
| جدول رقم 37.   | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الأولى على مجال الإدخار.                                                                                      | 150    |
| جدول رقم 38.   | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الثانية على مجال الإنتاج.                                                                                     | 155    |
| جدول رقم 39.   | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الثانية على مجال الدخل.                                                                                       | 155    |
| جدول رقم 40.   | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الثانية على مجال الأسعار.                                                                                     | 156    |
| جدول رقم 41.   | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الثانية على مجال الاستهلاك.                                                                                   | 156    |
| جدول رقم 42.   | المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الثانية على مجال الإدخار.                                                                                     | 157    |
| جدول رقم 43-أ. | نتائج تحليل (T-Test). لإختبار دلالة الفرق في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الإقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين تبعا لمتغير نوع مصدر الدخل. | 158    |
| جدول رقم 43-ب. | فحص العينة المستقل.                                                                                                                                                         | 158    |
| جدول رقم 44.   | نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA). لإختبار دلالة الفرق في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الإقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين.     | 159    |

| رقم الجدول   | عنوان الجدول                                                                                                                                                                                                                     | الصفحة |
|--------------|----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| جدول رقم 45. | تبعاً لمتغير نوع مصدر الدخل.                                                                                                                                                                                                     | 160    |
| جدول رقم 46. | مجال الإنتاج - الفرضية الثانية.                                                                                                                                                                                                  | 160    |
| جدول رقم 47. | مجال الدخل - الفرضية الثانية.                                                                                                                                                                                                    | 161    |
| جدول رقم 48. | مجال الأسعار - الفرضية الثانية.                                                                                                                                                                                                  | 161    |
| جدول رقم 49. | مجال الإستهلاك - الفرضية الثانية.                                                                                                                                                                                                | 162    |
| جدول رقم 50. | مجال الإدخار - الفرضية الثانية.                                                                                                                                                                                                  | 163    |
| جدول رقم 51. | الدرجة الكلية لجميع المجالات - الفرضية الثانية.                                                                                                                                                                                  | 164    |
| جدول رقم 52. | نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA). لإختبار دلالة الفرق في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الإقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين تبعاً لمتغير نوع المعدلات الضريبية المستخدمة.             | 165    |
| جدول رقم 53. | مجال الإنتاج - الفرضية الثالثة.                                                                                                                                                                                                  | 165    |
| جدول رقم 54. | مجال الدخل - الفرضية الثالثة.                                                                                                                                                                                                    | 166    |
| جدول رقم 55. | مجال الأسعار - الفرضية الثالثة.                                                                                                                                                                                                  | 166    |
| جدول رقم 56. | مجال الإستهلاك - الفرضية الثالثة.                                                                                                                                                                                                | 167    |
| جدول رقم 57. | مجال الإدخار - الفرضية الثالثة.                                                                                                                                                                                                  | 167    |
| جدول رقم 58. | الدرجة الكلية لجميع المجالات - الفرضية الثالثة.                                                                                                                                                                                  | 168    |
| جدول رقم 59. | نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA). لإختبار دلالة الفرق في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الإقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين تبعاً لمتغير رقم الشريحة التي ينتمي إليها المكلف الضريبي. | 169    |
| جدول رقم 60. | مجال الإنتاج - الفرضية الرابعة.                                                                                                                                                                                                  | 170    |
| جدول رقم 61. | مجال الدخل - الفرضية الرابعة.                                                                                                                                                                                                    | 170    |
| جدول رقم 62. | مجال الأسعار - الفرضية الرابعة.                                                                                                                                                                                                  | 171    |
| جدول رقم 63. | مجال الإستهلاك - الفرضية الرابعة.                                                                                                                                                                                                | 171    |
| جدول رقم 64. | مجال الإدخار - الفرضية الرابعة.                                                                                                                                                                                                  | 172    |
| جدول رقم 65. | الدرجة الكلية لجميع المجالات - الفرضية الرابعة.                                                                                                                                                                                  | 173    |
| جدول رقم 66. | نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA). لإختبار                                                                                                                                                                             |        |

| الصفحة | عنوان الجدول                                                                                                                                                                 | رقم الجدول   |
|--------|------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------------|
|        | دلالة الفرق في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الإقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين تبعا لمتغير نسبة استقطاع ضريبة الدخل بالنسبة للدخل الصافي. |              |
| 174    | مجال الإنتاج - الفرضية الخامسة.                                                                                                                                              | جدول رقم 66. |
| 174    | مجال الدخل - الفرضية الخامسة.                                                                                                                                                | جدول رقم 67. |
| 175    | مجال الأسعار - الفرضية الخامسة.                                                                                                                                              | جدول رقم 68. |
| 176    | مجال الإستهلاك - الفرضية الخامسة.                                                                                                                                            | جدول رقم 69. |
| 176    | مجال الإدخار - الفرضية الخامسة.                                                                                                                                              | جدول رقم 70. |
| 177    | الدرجة الكلية لجميع المجالات - الفرضية الخامسة.                                                                                                                              | جدول رقم 71. |

## قائمة الأشكال

| الصفحة | عنوان الشكل                                                             | رقم الشكل   |
|--------|-------------------------------------------------------------------------|-------------|
| 77     | منحنى لافر                                                              | شكل رقم 1.  |
| 145    | المستوى التعليمي لأفراد العينة الأولى                                   | شكل رقم 2.  |
| 146    | المستوى التعليمي لأفراد العينة الثانية                                  | شكل رقم 3.  |
| 147    | توزيع أفراد العينة الأولى بمعدل الشريحة الضريبية                        | شكل رقم 4.  |
| 147    | توزيع أفراد العينة الأولى بمعدل الإستقطاع الضريبي بالنسبة للدخل الصافي  | شكل رقم 5.  |
| 151    | توزيع أفراد العينة الثانية بمعدل الشريحة الضريبية                       | شكل رقم 6.  |
| 152    | توزيع أفراد العينة الثانية بمعدل الإستقطاع الضريبي بالنسبة للدخل الصافي | شكل رقم 7.  |
| 152    | توزيع أفراد العينة الثانية بمعدل نوع مصدر الدخل                         | شكل رقم 8.  |
| 153    | توزيع أفراد العينة الثانية بمعدل نوع القطاع الإقتصادي                   | شكل رقم 9.  |
| 154    | توزيع أفراد العينة الثانية بمعدل نوع الضريبة المستخدمة                  | شكل رقم 10. |

### قائمة الملاحق

| الصفحة | عنوان الملحق                                                                            | رقم الملحق  |
|--------|-----------------------------------------------------------------------------------------|-------------|
| 199    | الإستبيان (1)، الآثار الإقتصادية لمعدلات ضريبة الدخل على موظفي القطاع العام في فلسطين.  | ملحق رقم 1. |
| 203    | الإستبيان (2)، الآثار الإقتصادية لمعدلات ضريبة الدخل على المؤسسات الإقتصادية في فلسطين. | ملحق رقم 2. |

تحديد معدلات ضريبة الدخل في فلسطين  
وأثارها الاقتصادية  
إعداد  
اسامة محمد حامد المغربي  
إشراف  
الدكتور طارق الحاج

## الملخص

بحثت هذه الدراسة معدلات ضريبة الدخل في فلسطين من حيث تحديدها وما يترتب عليها من آثار اقتصادية، وجاءت هذه الدراسة في إطار نظري تناول المناخ الاقتصادي وعناصره المتعلقة بالمعدلات الضريبية وبحث ميداني إحصائي تناول وجهة نظر المكلفين الضريبيين وانعكاس آثار المعدلات الضريبية عليهم.

وقد عبر الإطار النظري عن الدراسة في أسلوب ممنهج ضمن ( ستة فصول ) ليعكس دور السياسة الضريبية في التوجيه والإصلاح الاقتصادي بشكل عام، ودور معدلات ضريبة الدخل في لعب ذات الدور على وجه الخصوص، وقد بدأت الدراسة النظرية بتعريفها للنظام الضريبي والسياسة الضريبية ثم انتقلت الى تعريف ضريبة الدخل ونظريات الدخل، متسلسلة بعد ذلك في التعرف الى معدلات ضريبة الدخل في الدول المختلفة، وأنهت الدراسة النظرية بحثها بدراسة تفصيلية للآثار الاقتصادية التي تترتب على تحديد معدلات ضريبة الدخل.

واهتم البحث الميداني في توظيف آراء المبحوثين لتكوين مؤشرات حول الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية، حيث تكون مجتمع الدراسة من المكلفين بدفع الضريبة، وتم التعامل مع قسمين منهم: القسم الأول (المكلفين الذي يتأتى دخلهم من رأس المال أو من العمل ورأس المال معاً) والقسم الثاني (المكلفين الذين يتأتى دخلهم من العمل)، واشتملت العينة على (3470) للقسم الأول و(3407) للقسم الثاني.

أنجز الباحث دراسته الميدانية، من خلال تصميم استبيانين لكل (قسم من مجتمع الدراسة) استبيان خاص لقياس آراء وتوجهات المبحوثين اتجاه المعدلات الضريبية المطبقة، وتم عرضه على مجموعة من المحكمين الأكاديميين والإحصائيين، ثم قام الباحث بتوزيع الاستبيان خلال الفترة (2003/8/10 - 2004/3/16)، وعند تحليل الاستبيان بواسطة الرزمة الإحصائية (SPSS)، إختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لفحص فرضيات الدراسة، كما تم إجراء مقارنات باستخدام إختبار شفيه (Scheffe) لتحديد الفروق وعلاقتها بالمتوسطات الحسابية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )، وأظهرت الإختبارات النتائج التالية:

1. عدم وجود تأثير يذكر لمعدلات ضريبة الدخل المستقطعة من شريحة الموظفين العامين، حيث كان هذا الإستقطاع (أقل من 5%) من الدخل الصافي.
2. هناك أثر واضح لمعدلات ضريبة الدخل على المؤسسات الإقتصادية في المجالات الإقتصادية المتعددة.
3. يزداد أثر المعدلات الضريبية على المكلف الضريبي، كلما ازداد رقم الشريحة التي ينتمي إليها.
4. يزداد أثر المعدلات الضريبية كلما كانت تصاعدية أكثر منها نسبية أو مقطوعة.

وخلصت الدراسة بعد ذلك الى عدة نتائج رشحت لدى الباحث بعد إمعانه في البحث النظري وما تمخض عنه البحث الميداني، وكان من أبرز نتائج هذه الدراسة المتعلقة بمعدلات ضريبة الدخل:

1. مرت المعدلات الضريبية في فلسطين بمراحل متعددة، ولم تراعي هذه المعدلات التغيرات الإقتصادية والتشريعية التي تمر بها دول العالم والتكتلات الإقتصادية والإقليمية، وكانت مرهونة بالأوامر العسكرية الصادرة عن الإدارة المدنية التابعة للإحتلال الإسرائيلي.

2. المعدلات الضريبية، المطبقة حالياً (منذ عام 1999) تمتاز بما يلي:

- تقع ضمن النطاق العام السائد في الدول النامية.
- ذات درجة تصاعد منتظمة.
- الحد الأدنى يراعي نسبة الفقر.
- الحد الأعلى يشجع على الإستثمار.
- تعتمد الأساس النسبي في فرض الضرائب على الأشخاص المعنوية، بدون تمييز بين القطاعات الاقتصادية.

3. وبالنسبة للمعدلات الضريبية في القانون الفلسطيني المعد للقراءة الثالثة:

- تعتمد هيكلية تختلف عن هيكلية المعدلات المطبقة من حيث عدد الشرائح وحدة التصاعد (ثلاث شرائح وحدة تصاعد أقل).
- تعتمد الأساس النسبي في فرض الضريبة على الأشخاص المعنوية ولكن تعتمد أسلوب التمييز بين القطاعات الاقتصادية.

## المقدمة:

تتجه معظم السياسات الاقتصادية الحديثة في العالم، إلى توظيف المنهجية العلمية في عملية التخطيط لموازاناتها، التي تعكس الفلسفة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة.

وتتجه الدول المتقدمة في التخطيط لسياستها الاقتصادية، لحل مشاكل البطالة والتضخم وحماية البيئة من التلوث، وتمويل الأبحاث العلمية والصناعية، وتتميز وارداتها بالوفرة، وتشكل الضريبة على الدخل فيها نسبة عالية من الحصيلة الضريبية لإرتفاع دخول الأفراد من الناتج القومي الإجمالي.

أما الدول النامية فإن مشاكلها الاقتصادية والاجتماعية تتفاقم مع تفوق حجم النفقات العامة عن حجم إيراداتها العامة، حيث تتميز هذه الواردات بمحدوديتها وتكبلها بقيود المديونية الخارجية، وتعاني هذه الدول عادة من مشاكل التضخم والبطالة والكساد وسوء توزيع الدخل والثروات، وتشكل الضريبة على الدخل فيها نسبة متدنية من الحصيلة الضريبية ، وذلك لإنخفاض دخول الأفراد من الناتج القومي الإجمالي<sup>(1)</sup>.

وتعتبر السياسة الضريبية من أهم الأدوات والوسائل التي تستخدمها الدولة لتوجيه خططها الاقتصادية، ومواجهة أزمات التضخم والإنكماش وتفشي البطالة، والتحكم بوتيرة التنفيع الاقتصادي والاستثماري، من خلال تبني نظام ضريبي ملائم، يتكامل مع أدوات السياسة الاقتصادية الأخرى للدولة، حيث يعتبر النظام الضريبي أنه "مجموعة من القواعد التشريعية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإدارية التي يؤدي تفاعلها وتأثيرها المتبادل إلى وجود كيان ضريبي معين"<sup>(2)</sup>.

وعلى ضوء ما تقدم، فإن النظام الضريبي الذي يعبر عن السياسة الضريبية المتكاملة مع السياسة الاقتصادية، هو جزء أيضا من النظام الاقتصادي القومي، وهذه السياسة الضريبية هي

<sup>1</sup> - د.بشور، عصام وآخرون: التشريع الضريبي. دمشق. منشورات جامعة دمشق. 1996. ص 108 وما بعدها.

<sup>2</sup> - د.السوداني، عبد العزيز علي: البناء الضريبي. الإسكندرية. الدار الجامعية. 1996.

عبارة عن مجموعة من البرامج المتكاملة، التي تخططها وتنفذها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار اقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع<sup>(1)</sup>.

وتعتبر السياسة الضريبية عن نفسها من خلال ما تحققه من أهداف وتأثيرات مباشرة على الواقع الإقتصادي والإجتماعي، وهي بحاجة ملحة إلى أدوات تتمتع بفعالية عالية وتأثير قوي في سبيل تحقيق تلك الأهداف.

ومن أكثر هذه الوسائل فعالية وأثرا في رسم السياسة الضريبية وتحقيق أهدافها، هو "السعر الضريبي"، الذي بواسطته يتم التحكم بالعبء الضريبي، من خلال استخدام أسعار تمييزية، لمناطق وأنشطة استثمارية مختلفة (صناعية، زراعية، صحية، إجتماعية...)، لتحقيق إستراتيجيات التشجيع أو القصر من خلال إستخدام أدوات التسعير المختلفة كالتصاعدية، حيث أن تعديل السعر الضريبي يعتبر من أهم الأدوات التي تستخدم لفرملة أو دفع عجلة فروع معينة من الأنشطة الإقتصادية<sup>(2)</sup>.

وهناك من يستخدم مصطلح " المعدل الضريبي " للتعبير عن "السعر الضريبي"، وهكذا – كانت الرؤية - أن نستخدم خلال هذه الدراسة مصطلح "المعدلات الضريبية" لتكون منسجمة مع الرؤية العامة للضريبة العصرية وخصوصا الضرائب على الدخل، على الرغم من ظهور أنواع من الضريبة يتم تحديد عبئها وربطها دون استخدام المعدل الضريبي، كالضريبة المقطوعة مثلا.

وهذا يفضي بنا إلى ضرورة تحديد الطبيعة القانونية للمعدلات الضريبية، والآثار القانونية الناتجة لإصدارها ضمن قانون تشريعي أو ضمن لوائح تنفيذية، ويقودنا ذلك أيضا إلى

<sup>1</sup> - د.عثمان، سعيد عبد العزيز: **النظم الضريبية**. الإسكندرية. الدار الجامعية. 2000. ص 13.

<sup>2</sup> - عفر، عبد النعم و مصطفى، أحمد فريد: **الإقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**. الإسكندرية. مؤسسة شباب الجامعة. 1999. ص 7.

الكشف عن علاقته بمفاهيم ومتغيرات متشابهة أو مرتبطة به، مثل الضريبة الإضافية، والغرامات الضريبية، وهل تعتبر الإعفاءات جزءا من المعدلات الضريبية؟ خصوصا إذا تمثلت بإعفاءات جزئية على "مطرح الضريبة"، أم تحتفظ الإعفاءات بطبيعة مستقلة؟ و الكشف عن طبيعة العلاقة الخاصة بين كافة هذه العناصر.

وتترتب ضرورة خاصة لتحديد "المعدلات الضريبية" لا تقل أهمية عما سبق ذكره من ضرورات كلاسيكية، وتتمثل هذه الضرورة في الكيفية التي يتم بها التخطيط وتنفيذ الإتفاقيات الضريبية الإقليمية والدولية، في ظل العولمة وازدياد التبادل التجاري والمعاملات الدولية، وما ينجم عن ذلك من تحديات ومشاكل، مثل الإزدواج الضريبي، الذي يبرز بشكل خاص في الضرائب على الشركات متعددة الجنسية<sup>(1)</sup>.

ولا يوجد طريقة ما لتحديد المعدلات الضريبية، وإنما يتم ذلك وفقا لتقديرات وتصورات شرعي الضرائب، وحجم الإيرادات التي ترغب الدولة في جمعها وعلاقتها بالموازنة الحكومية<sup>(2)</sup>، وهنا تكمن مشكلة البحث والتي تتمثل في كيفية تحديد معدلات ضريبة الدخل، وسوف يعالج البحث هذه المشكلة من خلال توظيفه كافة المؤشرات الاقتصادية، بالإضافة إلى عناصر الموازنة العامة، وقياس الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية من وجهة نظر المكلفين بدفع الضريبة في فلسطين.

ويأخذ نظام التسعير باعتبارات متعددة في تحديده للسعر الضريبي، مراعي دورها في تحقيق العدالة الاقتصادية والاجتماعية بالتكامل مع الأدوات الاقتصادية الأخرى.

ومن المعقول جدا أن تترتب نتيجة حتمية تتمثل في أن التحديد الأمثل للضريبة يحقق العدالة الضريبية على الصعيد الاقتصادي والاجتماعي، التي بدورها تؤدي إلى ازدياد استيعاب

<sup>1</sup> - د. جمعة، أحمد حلمي وآخرون: المهام والممارسات الإدارية. عمان. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. 2001. ص 282 وما بعدها.

<sup>2</sup> - د. صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. القدس. منشورات جامعة القدس المفتوحة. 1997. ص 328.

وقناعة المكلفين بالمفهوم والخلفية التي تستند إليها نظرية فرض الضريبة، والتي كيفت حديثاً بأنها فرضت على أساس تضامني، ويترتب على ذلك، ازدياد الإلتزام بأداء الضريبة وفق التعليمات القانونية، وقلة حالات التهرب الضريبي، مما يفضي حتماً إلى تقليل عدد المنازعات الضريبية.

#### مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في قياس الآثار الاقتصادية لمعدلات ضريبة الدخل المطبقة في فلسطين وكيفية تحديدها، وما هي العناصر المستخدمة؟ وما هو المدخل الملائم في تحديد هذه المعدلات؟ وفي كيفية توظيف المؤشرات الاقتصادية والمسحية في عملية التحديد. وتكمن مشكلة البحث على وجه الخصوص في تعامله مع المحددات والشروط الأساسية لعمل هذه المعدلات والتي تتلخص في:

- حاجة الخزينة العامة (وجهة نظر المشرع).
- مراعاة خط الفقر ومتطلبات تشجيع الإستثمار (وجهة نظر المكلف بدفع الضريبة).
- متطلبات تحقيق العدالة ولعب دور ينسجم مع الفلسفة الاقتصادية العامة.

#### أهمية الدراسة:

تتعلق أهمية هذا البحث من كونه، يبحث في كيفية تحديد معدلات ضريبة الدخل وفقاً للإحتياجات العامة والمؤشرات الاقتصادية وانسجاماً مع السياسة الاقتصادية التي تشكل الفلسفة التي تنتهجها الدولة، وتتمثل هذه الأهمية:

- 1- ندرة الدراسات التي تتفرد بموضوع المعدل الضريبي في فلسطين.

2- الأهمية الكبيرة المتعلقة بموضوع البحث "المعدلات الضريبية"، في كونه أحد أدوات السياسة الضريبية ذات الفعالية، والتي تضطلع بتوجيه الإقتصاد الوطني، ومواجهة أزماته، بالإضافة إلى استخدامه كأداة إصلاح وتوجيه.

3- يتناول البحث الطبيعة الإقتصادية للمعدل الضريبي، مبرزا هذه الطبيعة وآثارها الإقتصادية، ويكشف بشكل حاسم عن العلاقة ما بين السعر الضريبي والمفاهيم المتشابهة وذات العلاقة.

4- يدعم هذا البحث المنهجية العلمية، التي تستخدم كأساس ومدخل لتحديد الضرائب.

5- تتكامل هذه الدراسة مع الدراسات الأخرى، التي تتناول السياسات الضريبية ودورها في توجيه الإقتصاد القومي.

#### أهداف الدراسة:

1- تحديد الآثار الإقتصادية للمعدلات ضريبية الدخل في فلسطين، من وجهة نظر المكلفين بدفع الضريبة.

2- إبراز المؤشرات الاقتصادية الوطنية التي تساهم في تحديد معدلات ضريبة الدخل بشكل عام.

3- التوصل إلى كيفية تحديد المعدل الضريبي من خلال دراسة معدلات ضريبة الدخل المطبقة في فلسطين بالنسبة للدول النامية والمتقدمة.

#### إفتراضات الدراسة:

1. " المعدل الضريبي الأمثل، يجسد العدالة الضريبية على الصعيد الإقتصادي والإجتماعي ، وينسجم مع المفهوم التضامني لفرض الضريبة.

2. الأولوية الأساسية في تحديد "المعدل الضريبي" هو التكامل مع الخطط الإقتصادية القومية، ودعم السياسات الإقتصادية للدولة.

3. المعدلات الضريبية في فلسطين، تقع ضمن الفئات المطبقة في الدول النامية.

4. قناعة المكلفين بعدالة الضريبة المفروضة عليهم، يؤدي إلى ازدياد التزامهم بدفع الضريبة المفروضة عليهم، وإلى التقليل من المنازعات الضريبية.

5. التأثير على السياسة الضريبية والإقتصادية لا يقتصر على "المعدل الضريبي"، فهناك العديد من الأدوات المؤثرة التي تتكامل أو تستقل عن "المعدل الضريبي".

#### حدود الدراسة:

ركزت هذه الدراسة على معدلات ضريبة الدخل في القوانين التالية:

1. قانون ضريبة الدخل رقم 25 لسنة 1964، المعمول به في فلسطين.
2. قانون ضريبة الدخل الفلسطيني المقر بالقراءة الثالثة بتاريخ 2004/9/23، والذي يبدأ العمل به في 2005/1/1.
3. القوانين الضريبية المقارنة اللازمة لأغراض وأهداف الدراسة.
4. الشريعة الضريبية المعدلة بتاريخ 1999/1/1.

#### منهجية الدراسة:

1. دراسة كافة الأدبيات المتعلقة بموضوع البحث، لتشكيل الإطار النظري.
2. القيام بدراسة مسحية توظف المنهج الوصفي التحليلي، واستخدام العديد من الأساليب الإحصائية.

# الفصل الأول

## الخلفية الفكرية للدراسة

1. تطورات السياسة المالية وتوجهاتها المعاصرة

2. النظام الضريبي

3. السياسات الضريبية

4. العبء الضريبي

1:4. مفهوم الضغط الضريبي

2:4. مفهوم المقدرة التكليفية

## 1 - تطورات السياسة المالية وتوجهاتها المعاصرة:

من المؤكد أن أكثر العوامل تحديدا لمراحل تطور الفكر الإقتصادي، وأكثرها جدلا هو نظرية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي، والفرضية العامة هي أنه في غياب تنظيم إقتصادي موروث، فإن تدخل الدولة أمرا لا مناص منه، وقد لاقت هذه الفرضية رواجها في القرنين السابع عشر والثامن عشر على وجه الخصوص، حيث كان سائدا فكر المدرسة التجارية "Merchantilists"، ولا غرابة في أن يدعو فكر هذه المدرسة الى التدخل الفعال والمباشر من قبل الدولة، لأن فكر هذه المدرسة قد تركز حول إقتصاديات بناء الدولة القومية ذات السلطات المركزية وانشغالها في منافسة مع الآخرين، وخاصة في مجال التجارة الدولية<sup>(1)</sup>.

وقد ساد هذا الفكر مرحلة ثلاثة قرون، ومع تطور التجارة الدولية وازدهار حركة التبادل، أخذ الناس يتطلعون الى نظام الحرية الإقتصادية والتخلص من القيود الحكومية، وقد أدت إرهابات هذا الفكر وتداعياته الى ظهور الفكر الذي أطلق عليه فيما بعد " الفكر الكلاسيكي " الذي دعى الى حيادية الدولة اتجاه النشاط الإقتصادي، حيث أن القوى التلقائية للسوق المتمثلة بالعرض والطلب هي التي تخلق حالة التوازن لهذا النشاط كما تعبر عن ذلك المقولة الإقتصادية الشهيرة " دعه يعمل دعه يمر " <sup>(2)</sup>. وقد رأى أبرز دعاة هذا الفكر " آدم سميث " في "كتابه ثروة الأمم" عام 1776، أن الدولة تقوم بأربعة أنشطة رئيسية – سميت فيما بعد "بالأرامل الأربعة" – وهي: الدفاع، والأمن الداخلي والعدالة، والمرافق العامة<sup>(3)</sup>.

ولكي يضمن الإقتصاديون "الكلاسيك" تحقيق مبدأ الحياد المالي، أصرّوا من هذا الباب أن لا يؤثر النشاط الإقتصادي للدولة على تصرفات الأفراد والقطاع الخاص، وتأكيدا على هذه

<sup>1</sup>- د. الفارس، عبد الرزاق: الحكومة والفقراء والإنفاق العام. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. 1997. ص 22 وما بعدها.

<sup>2</sup>- د. عثمان، محمد يسري حسن: إقتصاديات المالية العامة. القاهرة. زهراء الشرق. 1996. ص 17.

<sup>3</sup>- د. دراز، حامد عبد المجيد: السياسات المالية. الإسكندرية. الدار الجامعية. 1999. ص 23.

الضمانة أصروا على تطبيق مبدأ توازن الميزانية، على اعتبار أن توازن الميزانية يضمن تحقيق قاعدة الحياد المالي<sup>(1)</sup>.

ولكن في الواقع العملي صاحب تطبيق هذه السياسات ظهور العديد من الاختلالات والمشكلات الاقتصادية ، وكانت مشكلة الكساد العظيم في أمريكا والدول الرأسمالية عام 1929، بمثابة الصخرة التي تحطمت عليها وتهاوت من خلالها الأفكار والسياسات الاقتصادية الكلاسيكية، فقد عجزت هذه السياسات عن مواجهة مشكلة البطالة العالمية ومعالجتها<sup>(2)</sup>.

وقد كان الفشل الذي منيت به الأفكار الكلاسيكية، مقدمة لظهور سياسات مالية جديدة، من أبرز مفكرها "كينز" صاحب النظرية الحديثة التي تؤكد ضرورة تدخل الدولة في كافة الأنشطة الاقتصادية العامة<sup>(3)</sup>.

حيث أثبت "كينز" أن النظام الاقتصادي الكلاسيكي لا يمتلك من القوى التلقائية ما يضمن بها تحقيق التوازن المستقر عند مستوى التوظيف الكامل ولا يحول دون حدوث الضغوط التضخمية، أو ظهور البطالة الإجبارية وانتشار الكساد ولقد أوضح كينز خرافة اليد الخفية ، وأكد وجود كثير من التناقض والتعارض بين مصلحة الفرد والمجتمع، فالفرد ليس دائما بالرجل الرشيد الذي افترضه الإقتصاديون الكلاسيك<sup>(4)</sup>.

وفي ضوء المبادئ والأفكار التي جاء بها الفكر الكينزي، زادت درجة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي بكل ما يتاح من سياسات وأدوات اقتصادية وبصفة خاصة أدوات السياسة المالية (ضرائب، نفقات)، وتم وضع قواعد جديدة للسياسة المالية على ضوءها أصبح ينظر

<sup>1</sup> - د.دراز، حامد عبد المجيد: السياسات المالية. المرجع السابق. ص 24.

<sup>2</sup> - د.عثمان، سعيد عبد العزيز: مقدمة في الاقتصاد العام. الإسكندرية. الدار الجامعية. 1998. ص 25.

<sup>3</sup> - د.عثمان، محمد يسري حسن: إقتصاديات المالية العامة. المرجع السابق. ص 17.

<sup>4</sup> - د.دراز، حامد عبد المجيد: السياسات المالية. الإسكندرية. الدار الجامعية. 1999. ص 30.

للسياسة المالية من خلال فكرة المالية الوظيفية، حيث أخذت السياسة المالية من خلالها دورا

هاما في تحقيق أهداف المجتمع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية<sup>(1)</sup>.

وقد أدت هذه الإجراءات الى وضع الإقتصادي يتصف بما يلي<sup>(2)</sup>:

1. أصبحت الوظيفة المالية للدولة مرتبطة كليا بالنشاط الإقتصادي، وبخطة الإقتصاد القومي وتوزيع الدخل.

2. تداخلت الوظيفة المالية، والخطط الإقتصادية، والأنشطة الإقتصادية الأخرى للدولة مع النشاط

السياسي بما أضفى على الوظيفة الاقتصادية صفة "الإقتصاد السياسي" للدولة.

وبالرغم من أن السياسات تتجه الآن نحو دعم "الخصوصية"<sup>(3)</sup>. لزيادة حجم الإستثمار والحوافز الاقتصادية، إلا أن ذلك لا ينفي دور الدولة ووجوب تدخلها في النشاط الإقتصادي، وخصوصا في الدول النامية، ولكن ذلك يتطلب تشخيص المشكلات الاقتصادية بدقة، ومن ثم تصميم السياسات المالية الملائمة لإحداث الآثار الاقتصادية المرغوبة، مستخدمة في ذلك كافة أدوات السياسة المالية والإقتصادية، دون إغفال للطلب على حساب العرض أو العكس.

## 2 - النظام الضريبي:

يندرج تحت مفهوم النظام أي كيان يحتوي ضمن إطاره على مجموعة من العناصر المتداخلة، بينها علاقات تبادلية تتفاعل مع بعضها البعض من أجل أداء وظائف وأنشطة تقضي الى تحقيق أهداف النظام<sup>(4)</sup>، والنظام الضريبي يحتوي ضمن إطاره كافة مستلزمات النظام فهو

<sup>1</sup> - د.عثمان، سعيد عبد العزيز: مقدمة في الإقتصاد العام. المرجع السابق. ص 26.

<sup>2</sup> - د.جمعة، أحمد حلمي وآخرون: السياسات العامة للأعمال. عمان. إصدار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين . 2001، ص 209.

<sup>3</sup> - د.جمعة، أحمد حلمي وآخرون: السياسات العامة للأعمال. المرجع السابق. ص 210.

<sup>4</sup> - د.السوداني، عبد العزيز علي: البناء الضريبي. الإسكندرية. الدار الجامعية. 1996. ص 21.

يتكون من مجموعة من العناصر التشريعية والفنية والإقتصادية، بالإضافة الى مجموعة من الأنظمة الفرعية مثل نظام السعر الضريبي، ونظام الإعفاءات الضريبية، بالإضافة الى وجود هدف عام تتفاعل هذه العناصر من أجل تحقيقه، والنظام الضريبي جزء من النظام الإقتصادي للدولة.

ويمتاز النظام الضريبي بأنه نظام قانوني واقتصادي ومالي وسياسي وإجتماعي، وليس من المبالغة التقرير بأن تأثير النظام الضريبي تمتد الى كافة أوجه النشاط الإنساني استنادا الى النظرية والواقع، فالضريبة حسب مفهومها المعاصر "المساهمة المالية التي يتوجب على المكلفين دفعها لخزانة الدولة، باعتبارهم أعضاء متضامنين في منظمة سياسية" (1).

أما على أرض الواقع فالضريبة تمتلك الكثير من الأدوات التي تجعلها تتحكم (بالتكامل مع الأدوات الإقتصادية الأخرى) بوتيرة الحياة الإقتصادية والإجتماعية وتعكس آثارها على الإدخار والاستثمار وحتى على حجم الأسرة والمساكن (2).

فالنظام الضريبي من الوجهة القانونية يعني "مجموعة القواعد والتشريعات القانونية التي تهدف الى تحديد دين الضريبة وكفالة تحصيله من خلال منح حقوق وامتيازات معينة للجهة المخولة بتحصيله، وفرض جزاءات على المخالفين لأحكامه" (3). وهو من الوجهة الإقتصادية "مجموعة من السياسات الهادفة لتحقيق الفلسفة الإقتصادية للدولة " وللنظام الضريبي أثره في تحقيق الأهداف الإقتصادية مثل، توزيع الدخل، التشجيع على الإستثمار، وقد اعتبرت العوامل الضريبة من العوامل البيئية المهمة عند توجه المنظمات نحو الأسواق العالمية (4).

<sup>1</sup> - د.الدقر، رشيد: علم المالية العامة. دمشق. مطبعة الجامعة السورية. 1962. ص 40.

<sup>2</sup> - هناك العديد من الدراسات التي تتناول علاقة الضريبة بحجم الأسرة والتشجيع على النسل، ومعالجة مشكلة الفقر والمساكن.

<sup>3</sup> - عطية، قدري نقولا: ذاتية القانون الضريبي وأهم تطبيقاتها "رسالة دكتوراه". مكتبة الإسكندرية. 1960. ص 18.

<sup>4</sup> - John A. Pearce II & Richard B. "Strategic Management". Irwin Mcraw-Hill. 1997. P94 Robinson

وهو من الوجهة المالية "يحق الجانب الأكبر من الإيرادات العامة اللازمة لتمويل أنشطة الدولة وتشغيلها، والقيام بما يترتب عليها من نفقات وأعباء"<sup>(1)</sup>.

وهو من الوجهة السياسية ذو تأثير كبير الى الحد الذي يتسبب في قيام الثورات، ومن الأمثلة التاريخية على ذلك، ثورة البرلمان الإنجليزي على أسرة (إستيوارت) بسبب فرض الضرائب بناء على رغبة الملك شارل الأول دون موافقة البرلمان، كما أن الضرائب كانت من الأسباب المهمة لثورة المستعمرات الأمريكية ضد بريطانيا العظمى، وكان شعارها "لا ضريبة بدون تمثيل المستعمرات في البرلمان الإنجليزي"<sup>(2)</sup>.

وهو من الناحية الاجتماعية ذو أثر بالغ على الحياة الاجتماعية من خلال إسهامه في توزيع الثروات، وتمييزه في التعامل مع طبقة الفقراء ومحدودي الدخل، وتشجيعه للإستقرار الإجتماعي، ودعمه للجمعيات الإنسانية وغير الهادفة للربح.

واستنادا لما سبق، يشكل النظام الضريبي حلقة التبادل بين الحقوق والواجبات ما بين الدولة والفرد، حيث يتعامل الفرد مع دولته من منظار حقوقه التي يكفلها له الدستور بصفته مواطن (1)، في حين تتعامل الحكومة مع الفرد من منظار حقوقها عليه "واجباته" التي يفرضها عليه الدستور أيضا كمكلف<sup>(3)</sup>.

والنظام الضريبي يحظى بأهمية كبيرة، ينبغي معها أن يشكل بمنهجية عالية تخضع للدقة وتستند الى التخطيط، لا سيما وأنه يعبر بالإضافة لكونه الإطار الذي من خلاله تتحصل الإيرادات العامة، عن توجهات وسياسات الدولة العامة.

<sup>1</sup> - د.عناية، غازي: المالية العامة والتشريع الضريبي. عمان. دار البيارق. 1998. ص 70.

<sup>2</sup> - يعبر مفهوم المواطنة عن الحقوق والحريات المدنية والسياسية والاجتماعية والثقافية والاقتصادية على قاعدة المساواة وتكافؤ الفرص – مجموعة الأعمال التحضيرية لإعداد مسودة

الدستور. رام الله. المركز الفلسطيني للبحوث السياسية والمسحية. 2001. المادة 26.

<sup>3</sup> - عطية، قنري نقولا: ذاتية القانون الضريبي وأهم تطبيقاتها"رسالة دكتوراه". المرجع السابق. ص 31.

ويتفق معظم الكتاب والمفكرين على اعتبار وجود مفهومين للنظام الضريبي، مفهوم

ضيق ومفهوم واسع، والمفهوم الضيق أو ما يعبر عنه بالهيكل الضريبي " Tax

Structure" هو مجموع العناصر الفنية، القانونية، الإدارية، التي تمكن من الإستقطاع

الضريبي في مراحل المتتالية من حصر وتدقيق وربط وتحصيل<sup>(1)</sup>.

أما المفهوم الواسع للنظام الضريبي "Tax System" فيعني مجموع العناصر  
الأيدولوجية والإقتصادية والفنية التي تتفاعل مع بعضها البعض فتؤدي الى هيكل ضريبي معين،  
ذلك الهيكل الذي تختلف صورته في بلد متقدم إقتصاديا عن صورته في بلد متخلف، كما تختلف  
صورته في مجتمع رأسمالي عن صورته في مجتمع إشتراكي<sup>(2)</sup>.

ويقوم النظام الضريبي بمفهومه الواسع على ركنين رئيسيين، الهدف والوسيلة<sup>(3)</sup>:

أولا - الهدف: ويختلف هدف النظام الضريبي في أي دولة وفقا لفلسفتها ودرجة تقدمها والنظام  
الإقتصادي والسياسي، حيث يهدف النظام الضريبي في الدول الرأسمالية المتقدمة الى اعتبار  
الضريبة وسيلة للتمويل وسيلة فعالة تمكن الدولة من التدخل في الحياة الإقتصادية والإجتماعية  
وتوجيه النشاط الإقتصادي، حيث أضاف الى المبدأين التقليديين للضريبة (وفرة الحصيلة  
والعدالة)، مبدأ التدخل الذي أقرته التطورات المعاصرة في الفكر الإقتصادي.

أما عن هدف النظام الضريبي في الدول الرأسمالية المتخلفة هو تنمية إمكانيات الإذخار والإستثمار بفرض الضرائب التي تحد من الإنفاق الإستهلاكي الزائد، وتحية

الظروف المواتية للتنمية، بقصد زيادة معدل النمو الإقتصادي، والى تحقيق التخصيص الأمثل للموارد الإقتصادية الذي يمكن من تنفيذ المشروعات التي تتضمنها

برامج التنمية.

---

<sup>1</sup> - د. فوزي، عبد المنعم: **النظم الضريبية**. بيروت. دار النهضة العربية. 1972. ص 20.

<sup>2</sup> - د. البطريق، يونس أحمد: **أصول الأنظمة الضريبية**. الإسكندرية. المكتب المصري الحديث. 1996. ص 24.

<sup>3</sup> - د. بشور، عصام وآخرون: **التشريع الضريبي**. دمشق. منشورات جامعة دمشق. 1996. ص (3-13). - أنظر أيضا  
د. البطريق، يونس أحمد: **أصول الأنظمة الضريبية**. المرجع السابق. ص (24-28).

بينما هدف النظام الضريبي في الدول الإشتراكية، يتحدد من خلال اتخاذ هذه الدول ل  
الضريبة أداة مرنة من أدوات التوجيه الإقتصادي من ناحية، وأداة من أدوات الرقابة على  
الإنتاج ومقياسا لكفايته.

ثانيا - الوسيلة: وتقوم وسائل النظام الضريبي على عنصرين هما:

- العنصر الفني: حيث تختلف الوسائل الفنية وفقا للفلسفة التي تقوم عليها الدولة فالدول  
الرأسمالية تختار الوسائل التي تحقق لها أعلى حصة ممكنة تتصف بالثبات من جهة  
وبالمرونة من جهة أخرى، أما الدول الإشتراكية فتستعين بالوسائل الفنية التي تمكنها من  
التمييز في المعاملة بين أنواع الإنتاج المختلفة.

- العنصر التنظيمي: وهو الإطار التنظيمي الذي يكفل تطبيق القواعد القانونية والفنية، وتبرز  
أهمية هذا العنصر عند إقتراح فرض ضريبة جديدة، أو عند اختيار عناصر وعائها.

وللأهمية الكبيرة التي تتعقد على النظام الضريبي، فإن عملية بناءه وتجسيده تمر  
بمراحل منهجية ودقيقة مستخدمة في ذلك كافة أدوات الإقتصاد القومي وعناصره، بالإضافة  
للجوانب القانونية والمالية ذات العلاقة، ويمكن إجمال عناصر البناء الضريبي بما يلي<sup>(1)</sup>:

أولا - اختيار المادة الخاضعة للضريبة: ويمكن اختيار المادة الخاضعة للضريبة، من خلال  
موقع هذه المطارح في إطار التدفق الدائري للدخل والإنفاق في أي اقتصاد قومي.

ثانيا - اختيار أسلوب الاستقطاع الضريبي: هناك عدة مبادئ لتوزيع أعباء الضريبة، من أبرزها  
مبدأ منافع الخدمات<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - د.السوداني، عبد العزيز علي: البناء الضريبي. المرجع السابق. ص 23-69.

<sup>2</sup> - مبدأ منافع الخدمات: يستند الى نظرية التبادل الإختياري أو نظرية الثمن، على افتراض أن الأفراد يساهمون ضريبيا  
وفقا لما يؤول الى كل منهم من منافع، وهو مبدأ من الصعب قياسه لصعوبة قياس المنافع وانتفاء صفة الإكراه. ( للمزيد -  
العودة د.السوداني، عبد العزيز علي: البناء الضريبي. المرجع السابق. ص 55-56 ).

ومبدأ القدرة على الدفع<sup>(1)</sup>، وعلى المشرع أن يختار الخيارات التي تلائم أغراضه.

ثالثاً – إختيار هيكل أسعار الضريبة: حيث يتحدد مقدار الإلتزام الضريبي الواجب على المكلف دفعه بضرب سعر الضريبة المعلن من خلال التشريع في قيمة الوعاء، مع ضرورة التفرقة بين معدلات الضرائب المعلنة قانوناً، ومعدلات الضريبة الفعلية التي تحملها المكلف حقيقة<sup>(2)</sup>.

### 3 – السياسات الضريبية:

إن الأهمية الكبيرة التي تتعد للضريبة من خلال الدور الخطير الذي تلعبه في الحياة الإقتصادية للدولة وما ينتج عن ذلك من نتائج مؤثرة، تؤهلها لأن تخلق سياسات منهجية تؤثر وتقود وتخطط في البيئة الإقتصادية بما ينسجم مع الفلسفة الإقتصادية للدولة.

وبناء على ذلك فالسياسة الضريبية تعني "مجموعة البرامج المتكاملة التي تخططها الدولة مستخدمة كافة مصادرها الضريبية الفعلية والمحتملة، لإحداث آثار إقتصادية وإجتماعية وسياسية مرغوبة، وتجنب آثار غير مرغوبة للمساهمة في تحقيق أهداف المجتمع"<sup>(3)</sup>.

ويعبر ما سلف عن إطار وتوجهات السياسة الضريبية كالتالي:

1. السياسة الضريبية، جزء من السياسات المالية العامة للدولة.
2. السياسة الضريبية، هي سياسة ممنهجة ضمن خطط هادفة تتكامل فيها الأدوات والوسائل والبرامج، التي تسخرها السياسة الضريبية.

<sup>1</sup> - يفترض هذا المبدأ أن كل المكلفين يجب أن يتحملوا تضحية متساوية في دفع الضريبة، وأن الأفراد المتساوين في القدرة على الدفع يخضعوا لمعاملة ضريبية متماثلة.

<sup>2</sup> - تختلف الأسعار الفعلية عن المعلنة، نتيجة التتريلات والإعفاءات المختلفة على الدخل أو الوعاء.

<sup>3</sup> - د. عثمان، سعيد عبد العزيز: النظم الضريبية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص 13.

3. الأدوات والوسائل والبرامج، متنوعة ومتعددة، ويدخل في عدادها كل ما يحيط بالبيئة الضريبية، وليس شرطاً أن يكون جزءاً من الضريبة مثل الإعفاءات الضريبية.

4. السياسة الضريبية جزء من السياسة الاقتصادية القومية العامة للدولة، فمن البديهي أن تكون غاياتها منسجمة ومتساقطة مع الفلسفة الاقتصادية العامة.

والسياسة الضريبية تستخدم أدوات ووسائل كثيرة في سبيل تحقيق غاياتها، وليس من باب المبالغة القول، أن السياسة الضريبية تعني تسخير كل ما يحيط بالبيئة الضريبية من أدوات ووسائل، واستخدامها بشكل ممنهج وهادف، ومنسجم مع الأهداف الكلية للسياسة الاقتصادية العامة ومن الأمثلة الواقعية التي تدرج تحت إطار السياسة الضريبية ما يلي:

- المعدلات التمييزية: حيث يتم تصميم المعدلات الضريبية، بصورة منسجمة ومرتبطة مع النتائج المحددة والمرغوبة، فقد ترتبط هذه المعدلات عكسياً مع حجم المشروع، أو مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية، أو مع أحجام التصدير من منتجات المشروع، أو مع نسبة الحقائق من أهداف خطة التنمية الاقتصادية.

فقد تعلن الدولة عن أهداف الخطة التنموية في كافة مجالات الإستثمار، ثم تخضع الأرباح الناتجة من هذه الإستثمارات الى المعدل السائد لضريبة الأرباح التجارية متى حققت هذه المشروعات 50% (على سبيل المثال) من الخطة المستهدفة، ثم تبدأ في تخفيض المعدل تدريجياً كلما اقتربت نتائج المشروع من أهداف الخطة، وبالعكس يتزايد المعدل كلما انخفضت نتائج عمليات المشروع عن 50% من الخطة المستهدفة، وهكذا من الممكن أن ترتبط المعدلات التمييزية بنفس هذا الأسلوب بأي من المتغيرات الأخرى، مثل حجم المشروع وحجم العمالة... الخ<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - د. دراز، حامد عبد المجيد: السياسات المالية. المرجع السابق. ص 242.

- الإعفاءات الضريبية: تلجأ معظم الدول لإستخدام هذه السياسة من أجل تشجيع بعض القطاعات والأنشطة الإقتصادية المرغوبة، وجذب الإستثمار، وتحفيز الأنشطة الإقتصادية في مناطق جغرافية معينة. على سبيل المثال مشروع قانون ضريبة الدخل الفلسطيني المعد للقراءة الثالثة ينص في

المادة (7) على إعفاء دخل الهيئات المحلية، والمؤسسات العامة، والأوقاف والجمعيات غير الهادفة للربح ولجان الزكاة، والنقابات والإتحادات المهنية الخ.

كما ينص قانون تشجيع الإستثمار الفلسطيني في المادة (22/أ): "تعفى الموجودات الثابتة للمشروع من الجمارك والضرائب، على أن يتم إدخالها خلال مدة يحددها قرار الهيئة بالموافقة على قوائم الموجودات الثابتة للمشروع، وللهيئة حق تمديد هذه المدة إذا تبين لها أن طبيعة المشروع وحجم العمل فيه يقتضيان ذلك " وينص في المادة (24/ب): "يمكن تمديد مدد الإعفاء بالنسبة للمشروعات التي تقام داخل المناطق الصناعية أو المناطق النائية أو المهدة بالإستيطان، ويصدر قرار من مجلس الوزراء بتحديد المناطق الصناعية الجديدة أو النائية أو المهدة".

- مضاعف الضرائب: والذي يعتبر من وسائل وأدوات تحقيق الإستقرار الإقتصادي، ويكون حسابه كالتالي:

مضاعف الضريبة = التغير في الناتج المحلي الحقيقي / التغير في الضرائب.

وتكون إشارة المضاعف سالبة لأن زيادة الضرائب تنقص الدخل المتاح وتؤدي الى خفض الإستهلاك الخاص، ومعنى ذلك أن أثر زيادة الضرائب على الدخل يكون سالبا، لكن زيادة الضرائب لا تؤدي الى نقص الإستهلاك الخاص بنفس النسبة في الزيادة الضريبية بل بنسبة أقل اعتمادا على قيمة الميل الحدي للإستهلاك<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> - د.السوداني، عبد العزيز علي: أسس السياسات المالية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1996، ص 70.

• العقوبات الضريبية: لقد اعتبرت الجريمة الضريبية جريمة جنائية ذات طبيعة خاصة عند غالبية فقهاء الضريبة<sup>(1)</sup>، وبرروا هذا الموقف في أن أحكام الجزاءات الضريبية أخذت ببعض الأحكام المقررة للعقوبات إلا أنه لا يمكن اعتبارها عقوبة بحثة لأنها لا تلتزم كافة الأحكام المقررة للعقوبات، وهي وإن أخذت ببعض الأحكام المقررة للتعويضات إلا أنه لا يمكن اعتبارها تعويضا خالصا لأنها تهدر بعض الأحكام المقررة للتعويضات<sup>(2)</sup>، وهذا ما يرجح إدراج العقوبات الضريبية ضمن السياسات الضريبية إضافة الى أن ما يحدد هذه العقوبات هو المشرع، وهو بدوره الذي يعتبر هذه العقوبات أداة ضمان واستقرار للمعاملات الضريبية، يستطيع أن يجعل منها أداة للتوجيه. ويمكن اعتبار العقوبات الضريبية جزءا من السياسة الضريبية، الى المدى التي تتمتع به هذه العقوبات من مرونة تجعلها تتشدد اتجاه مخالفات معينة وتكون متساهلة مع أخرى دون إهمال لمبدأ المساواة وعمومية القانون، ولكن تبعا لعناصر هذه المخالفة ودرجة خطورتها على الإقتصاد الوطني.

• استخدام الضرائب كأداة تخطيط وتوجيه، حيث أنها فضلا عن استخدامها لجباية المال اللازم للتمويل، فهي تهدف أيضا الى تحقيق العدالة الإجتماعية في توزيع الأعباء العامة وتقليل الفوارق بين الطبقات، حيث يؤثر التغيير في نسب الضرائب المباشرة على العرض من خلال التأثير على الإستثمار والإنتاج، وتؤثر كذلك على الأسعار من خلال تأثيرها على الطلب أو العرض أو كليهما<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - د. سرور، أحمد فحي: قانون العقوبات الخاص في الجرائم الضريبية والنقدية. القاهرة. مكتبة النهضة المصرية. 1960. ص 48.

<sup>2</sup> - عطية، فكري نقولا: ذاتية القانون الضريبي وأهم تطبيقاتها "رسالة دكتوراه". المرجع السابق. ص 202.

<sup>3</sup> - د. عبد العظيم، حمدي: الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة. القاهرة. دار زهراء الشرق. 1998. ص 123 وما بعدها.

#### 4. العبء الضريبي:

##### 1:4 مفهوم العبء الضريبي:

هذا المفهوم يشكل التغذية المرتدة التي تعكس مدى نجاح النظام الضريبي والسياسات الضريبية في تحقيق أغراض المشرع أو راسمي السياسة الاقتصادية، وهو يدخل ضمن الحلقة المشتركة التي تتفاعل فيها سياسات المشرع ونظمه مع دخل المكلف وسلوكه، ويعني هذا المفهوم "إن فرض الضرائب المختلفة يحدث تغييرات إقتصادية وإجتماعية تختلف عمقا واتساعا تبعا لحجم الإستقطاعات الضريبية من ناحية، وصورة التركيب الفني للهيكل الضريبي من ناحية أخرى، وتؤدي الى التأثير على مختلف مظاهر الحياة في المجتمع ذلك التأثير الذي يعبر عنه بالضغط الضريبي"<sup>(1)</sup>.

ومن ثم فإن النظرية العامة للعبء الضريبي تستهدف الكشف عن صيغ للإخضاع الضريبي، تتقلص معها آثار التغييرات التي تحيق بمعالم الحياة الإقتصادية والإجتماعية والسياسية الى أقصى درجة، وراء إطار الوضع الأمثل الذي تحدده ظروف المجتمع وأيدولوجيته. عدة معايير لقياس العبء الضريبي<sup>(2)</sup>:

##### المعيار الأول – نسبة الإستقطاع الضريبي الى الدخل القومي:

واجهت هذه المعايير صعوبات كثيرة، نجمت عن صعوبة تحديد مفهوم كل من هذين المتغيرين، فهل يقتصر مفهوم الإستقطاع الضريبي على الضرائب والرسوم وغيرها من الإستقطاعات التي تحمل طابع الإكراه؟ أم أن هذا المفهوم يمتد ليشمل أرباح إحتكارات الدولة والقروض الإجبارية؟ فضلا عن التباين الواضح في اتجاهات الدول بشأن تحديد مضمون الدخل القومي.

<sup>1</sup> - د. بشور، عصام وآخرون: التشريع الضريبي. المرجع السابق. ص 16.

<sup>2</sup> - المرجع السابق: التشريع الضريبي. ص 17-19.

وحتى في ظل توحيد مفاهيم كلا من المتغيرين (الإستقطاع الضريبي والدخل القومي)، فإن اختلاف المستوى الإقتصادي والهيكل الإقتصادية والإنتاجية، يؤدي الى دلالات متفاوتة لمعايير الضغط الضريبي، تبعا للظروف الإجتماعية والإقتصادية في كل دولة.

وقدم "ديسيريه" عام 1953 معيارا قائما على أساس معدل الإستقطاع الضريبي الى الدخل القومي الحدي، وهو ذلك الجزء من الدخل القومي الذي يفوق مستوى الكفاف، أو الحد الأدنى لنفقات المعيشة، وقد استعانت غالبية الدراسات بهذا المعيار للتمييز بين المستويات المختلفة للضغط الضريبي بما ينطوي عليه من عبء.

المعيار الثاني – نسبة الإستقطاع الضريبي الى مجموع الإستقطاعات العامة:

ترداد صعوبة قياس الضغط الضريبي وفق هذا المعيار، نتيجة تعذر قياس بعض الإستقطاعات غير الضريبية في كثير من الأحوال، وتباين مدلول كثير من الموارد في الدول المختلفة.

وجرت عدة محاولات لتعيين حدود الضغط الضريبي الأمثل التي لا يجوز تعديها، حيث نادى الطبيعيون بألا تتعدى نسبة الإستقطاع الضريبي (20%) من دخل المكلف، الا أن التجربة والواقع الملموس أثبتا عدم وجود حدود مادية معينة للإستقطاع الضريبي، التي تتوقف الى حد كبير على مدى انتاجية الإنفاق العام الذي تموله هذه الإستقطاعات، وهذا ما أدى بالبعض أن يتصور أن يصل الإستقطاع الضريبي الى (100%) من الدخل القومي، بشرط أن تتكفل الدولة بتقديم جميع السلع والخدمات التي قد يحتاج اليها المواطنون بالمجان.

وعموما، فإن تعيين الحد الأمثل للضغط الضريبي الذي لا بد وأن يختلف من دولة لأخرى يتطلب دراسة ظروف كل دولة على حدة، وهو يعتمد أساسا على القدرة التكليفية للدخل القومي، وما ينتج عن هذا الضغط من آثار.

## 2:4 - مفهوم المقدرة التكاليفية:

ويعني هذا المفهوم القدرة التكاليفية للدخل القومي، أي مدى قدرته على تحمل العبء الضريبي، ويمكن تحديد المقدرة التكاليفية للدخل القومي من ناحيتين، ناحية عامة تتناول هذا الدخل على إجماله، بوصفه تيارا متدفقا من السلع والخدمات، وناحية خاصة تتناول هذا الدخل بوصفه مجموعة من القيم الفردية<sup>(1)</sup>.

الناحية الاولى - المقدرة التكاليفية العامة: وهي الدخل القومي مطروحا منه حد الكفاف، وتعني كذلك، المقدرة الإنتاجية للمجتمع مطروحا منه مستوى الإستهلاك الضروري "مقومين بالنقود"، والمقدرة التكاليفية العامة هي كم نسبي متغير لا تتأثر بحجم الدخل القومي فحسب، بل تتأثر أيضا بعدة عوامل أهمها<sup>(2)</sup>:

- 1- حجم السكان: إذا صاحب الإزدياد في عدد السكان زيادة في حجم الدخل القومي بمعدل أكبر، فهذا يزيد من المقدرة التكاليفية للمجتمع.
- 2- الهيكل السكاني: المجتمعات التي تتكون غالبيتها من أفراد في سن العمل، تكون أقدر على خلق الدخول وتحمل العبء الضريبي.
- 3- طريقة توزيع الدخل القومي بين الأفراد: فالمقدرة التكاليفية في حالة تساوي الدخول أو تقاربها تختلف عنها في حالة تفاوت دخول الأفراد تفاوتاً كبيراً.
- 4- حد الكفاف: وهو مستوى المعيشة اللازم للقيام بأود الأفراد والحفاظ على الكفاية الإنتاجية للمجتمع، وهو بعبارة أدق الحد الذي لا يجب أن تمسه الضرائب وإلا قلت معه مقدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والإدخار، ويطلق على هذا المفهوم أيضا خط الفقر والذي يعني: "مستوى

<sup>1</sup> - البطريق، يونس أحمد: أصول الأنظمة الضريبية. المرجع السابق. ص 49.

<sup>2</sup> - د. فوزي، عبد المنعم: النظم الضريبية. المرجع السابق. ص 23-31.

ثابت من الدخل الحقيقي يعتبر كافيا لتحقيق حد أدنى من المستوى الملائم للمعيشة<sup>(1)</sup>، وهذه المسألة نسبية تختلف من دولة الى أخرى ومن وقت لآخر.

5- الأغراض التي تستغل فيها حصيلة الضريبة: ففي حالة استخدام حصيلة الضرائب في أغراض غير منتجة، تكون الضريبة بمثابة عبء يحمل به الدخل القومي، أما في حالة استخدام حصيلة الضريبة في استثمارات من شأنها زيادة الكفاية الإنتاجية للمجتمع فإن الطاقة الضريبية تكون أكبر منها في الحالة السابقة.

6- ماهية النظام الضريبي القائم كلما زادت دخول رأس المال بالنسبة لدخول العمل في المجتمع كلما ازدادت قدرته التكاليفية، ذلك لأن معظم التشريعات الضريبية الحديثة تتجه الى تخفيف العبء الضريبي على دخول العمل وزيادته نسبيا على دخول رأس المال.

الناحية الثانية - المقدرة التكاليفية الفردية: وتدل هذه المقدرة على إمكانيات توزيع العبء الضريبي العام على الأشخاص الطبيعيين والمعنويين في المجتمع حسب قدراتهم التي تحددها دخولهم "وثرواتهم" بصفة عامة.

والعوامل التي تحدد المقدرة التكاليفية الفردية<sup>(2)</sup>:

1- حجم الدخل وإنفاقه: التصرف في الدخل الفردي يتم بالإنفاق الإستهلاكي والإدخار، وبذلك تتحدد المقدرة التكاليفية لهذا الدخل الفردي في ضوء تمكين الفرد من مقابلة مختلف أوجه الإستهلاك فضلا عن تمكينه من إدخار جانب منه، ولذلك فرض الضريبة ينبغي أن يحقق التوازن بين كل من المدخرات الحرة والمدخرات الإجبارية للأفراد.

2- مصدر الدخل: حيث تزداد المقدرة التكاليفية كلما ازداد مصدر الدخل ثباتا واستقرارا، ولذلك تختلف دخول العمل ودخول رأس المال من حيث مدى تحمل كل منها للعبء الضريبي.

<sup>1</sup> - د. حجازي، المرسى السيد: النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق. الإسكندرية. الدار الجامعية. 1998. ص 317.

<sup>2</sup> - د. فوزي، عبد المنعم: النظم الضريبية. المرجع السابق. ص 49-50.

3- نفسية الفرد ووعيه المالي: يرتبط التأثير الإيجابي للضريبة الى حد كبير بمدى تأثير الضريبة على مستوى المعيشة، ومدى ما تتوخاه الدولة من عدالة في توزيع العبء الضريبي العام على المكلفين، والدور الذي يلعبه الإنفاق العام في تلبية الحاجات الإجتماعية والإقتصادية العامة للمجتمع.

## الفصل الثاني

### مفهوم ضريبة الدخل وواقعها في فلسطين

المبحث الأول: نظريات الدخل ومفاهيمه المختلفة

المبحث الثالث: ضريبة الدخل في فلسطين

## المبحث الأول: نظريات الدخل ومفاهيمه المختلفة:

تعتبر ضريبة الدخل من أهم وأبرز مكونات الضريبة المعاصرة وأشدّها تأثيراً في السياسات المالية والإقتصادية والإجتماعية، فضلاً على أن الدخل يعتبر المعيار المفضل للتعبير عن مقدرة الممول على الدفع، كما ينظر للدخل على أنه المصدر الطبيعي الذي يخضع للضريبة كفريضة متكررة<sup>(1)</sup>.

ويمكن تعريف الدخل بشكل عام على أنه "تنمية رأس المال وزيادته بين تاريخين محددين"<sup>(2)</sup>، ولكن هذا التعريف لا يخفي حقيقة الاختلاف في مفاهيم الدخل المختلفة، والنظرة المتباينة للأطراف ذوي العلاقة في تحديدهم وتعريفهم للدخل، ولأهمية هذا الموضوع كونه يمثل الوعاء الذي يخضع للضريبة ينبغي التمييز بين المفاهيم المختلفة للدخل، وتحديد المفهوم الضريبي للدخل على وجه الخصوص، ويمكن التعرف على هذه المفاهيم كما يلي<sup>(3)</sup>:

### أولاً: المفهوم المحاسبي للدخل:

ويعرف الدخل حسب المفهوم المحاسبي بأنه "تحديد صافي الربح لفترة مالية وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها"، ويتم حساب صافي الربح (الخسارة) من خلال مقارنة إيرادات فترة مالية بما يقابلها من تكلفة ومصروفات خاصة بنفس الفترة، وتتخلص أهم المبادئ المحاسبية التي تحكم قياس الربح (الخسارة) بما يلي:

1. مبدأ الإستمرارية: منشأة الأعمال مستمرة في أعمالها لفترة طويلة، ويؤتّب على ذلك تقييم أصول المنشأة الثابتة بسعر التكلفة بغض النظر عن سعر السوق، حيث يتم شراؤها لغرض استخدامها، وليس لغرض إعادة بيعها.

---

<sup>1</sup> - د.بركات، عبد الكريم صادق ود.دراز، حامد عبد المجيد: علم المالية العامة. الإسكندرية. مؤسسة شباب الجامعة. ص 410.

<sup>2</sup> - د.صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. القدس. منشورات جامعة القدس المفتوحة. 1997. ص 87.

<sup>3</sup> - المصدر السابق . ص 87.

2. مبدأ الفترة المالية: إعداد الحسابات والتقارير المالية للمنشأة وفقا لفترة مالية سنوية أو ربع سنوية كما يجري الحال، لمعرفة نتيجة الأعمال.
  3. تسجيل الأصول الثابتة بقيمتها التاريخية، ومن ثم تظهر قيمتها في السنوات اللاحقة بقيمتها الدفترية، وتسجل الإلتزامات بالمبلغ الأصلي دون إضافة الفوائد المترتبة عليها.
  4. مبدأ الإستقلالية: منشأة الأعمال هي وحدة مستقلة عن أصحابها من الناحية المحاسبية.
  5. مبدأ القيمة النقدية: إعتبار النقود أداة لقياس القيمة، مع افتراض ثبات قيمتها خلال الفترة المالية.
  6. مبدأ مقابلة الإيرادات بالنفقات: حصر إيرادات ونفقات الفترة، ومقابلتهما للخروج بنتيجة الأعمال.
  7. مبدأ الحيطة والحذر: الإحتياط للخسارة المحتملة، وعدم حسابان أي ربح متوقع.
- ويمكن تحديد مفهوم الدخل في الفكر المحاسبي على أساس نظريتين هما (1):
- 1- نظرية حساب الإستثمار: ووفقا لهذه النظرية يتم تحديد الربح بالفرق بين الإيرادات الإجمالية من جهة والنفقات والمصروفات التي أنفقت في سبيل الحصول على هذه الإيرادات من جهة أخرى.
  - 2- نظرية الميزانية: ويتم تحديد الربح وفق هذه النظرية بالفرق بين قيمة صافي الأصول في آخر الفترة الزمنية من جهة وصافي قيمتها في بداية هذه الفترة.

---

<sup>1</sup> - خصاونة، جهاد سعيد: المالية العامة والتشريع الضريبي. عمان. دار وائل للنشر. 2000. ص 271.

## ثانياً: المفهوم المالي للدخل<sup>(1)</sup>:

ويعرف من هذا الباب على أنه "صافي التدفق النقدي الحاصل من المقارنة بين التدفق النقدي الداخلي والخارجي لنشاط أو مشروع محدد".

ويحسب صافي التدفق النقدي على أساس التدفقات النقدية بعد حساب القيمة الحالية للنقد بناء على معدل خصم يعادل سعر تكلفة رأس المال، أو سعر الفائدة التجاري.

ويختلف صافي التدفق النقدي (المفهوم المالي للدخل) عن صافي الربح المحاسبي (المفهوم المحاسبي للدخل) في الأمور التالية:

- لا يعتبر الإستهلاك مصروفاً في المفهوم المالي، بينما يعتبر مصروفاً في المفهوم المحاسبي.
- لا يعد سعر الفائدة مصروفاً، ويعتبر مصروفاً في المفهوم المحاسبي.
- يستخدم الأساس النقدي بدلاً من أساس الإستهقاق، بينما يستخدم أساس الإستهقاق في المفهوم المحاسبي في أغلب المعاملات.
- يتم حساب تكلفة الفرصة البديلة، ولا يتم حسابها في المفهوم المحاسبي.
- يحسب سعر الخصم على أساس تكلفة بنود مصادر رأس المال المستثمر، مثل سعر الفائدة التجارية، ونسبة العائد على الإستثمار، ولا يتم حسابها على هذا الوجه في المفهوم المحاسبي.

## ثالثاً: المفهوم القانوني للدخل<sup>(2)</sup>:

ويعرف الدخل حسب القانون "الدخل الذي يتم تحديده إطاره وخصائصه، بقرار من لمحكمة، أو وفقاً لقوانين وتشريعات معينة".

<sup>1</sup> - د. صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. المرجع السابق. ص 90.

<sup>2</sup> - المصدر السابق: محاسبة ضريبة الدخل. ص 91 .

وعادة ما يحدث ذلك في المنازعات الضريبية أمام المحاكم، حيث تقرر المحكمة وتستند في قراراتها الى أسس محاسبية أو مالية أو اقتصادية، بما يتلائم مع فهم القانون الضريبي للواقعة (1).

#### رابعاً: المفهوم الإقتصادي للدخل (2):

وهناك أساسان لتعريف الدخل وفقاً للمفهوم الإقتصادي:

الأساس الأول: (الإستهلاك)، حيث يعرف الدخل وفقاً لذلك بأنه "الزيادة التي حصلت على مقدرة الشخص الإستهلاكية، خلال فترتين ماليتين معبراً عنها بالنقود.

الأساس الثاني: (الثروة)، ويعرف الدخل وفقاً لذلك "الزيادة التي طرأت على ثروة شخص ما بين تاريخين معينين، إضافة الى ما أنفقه خلال نفس الفترة".

#### خامساً: المفهوم الضريبي للدخل:

مفهوم الدخل الخاضع للضريبة يختلف من تشريع ضريبي إلى آخر ومن فترة زمنية إلى أخرى، ويستند مفهوم الدخل الخاضع للضريبة إلى نظريتين:

أولاً: نظرية المصدر: وتأتي هذه النظرية محصلة لعدد من القواعد التي كانت سائدة في تشريع ضريبة الدخل البريطانية في القرنين الثامن والتاسع عشر، ومنها ما ظهر في كتابات الإقتصاديين الألمان بصفة خاصة في خلال النصف الأخير من القرن التاسع عشر (3).

ووفقاً لهذه النظرية يعرف الدخل بأنه "كل ثروة قابلة للتقويم النقدي، يحصل عليها الممول بصفة دورية، من مصدر قابل للبقاء، يمكنه من إشباع حاجاته باستهلاكها دون المساس بمصدرها" (1).

<sup>1</sup> - عطية، قري نقولاً: ذاتية القانون الضريبي وأهم تطبيقاتها" رسالة دكتوراه". المرجع السابق. ص 60. (لا يعترف القانون الضريبي بالشروط التي يتطلبها القانون المدني، كما لا يتقيد بالمعنى الإقتصادي لعمل من الأعمال).

<sup>2</sup> - د. صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. المرجع السابق. ص 91.

<sup>3</sup> - د. عثمان، سعيد عبد العزيز: الإقتصاد العام. الإسكندرية. المرجع السابق. ص 272.

ويتضمن هذا المفهوم (العناصر) الخصائص التالية(2):

1. وجود المنافع والخدمات: ويتطلب ذلك وجود ثروة متمثلة بمنافع وخدمات نقدية أو قابلة للتقويم النقدي كالرواتب والأجور، وقد تكون في صورة منافع وخدمات عينية ولكنها قابلة للتقويم النقدي كسكن المكلف لمنزله.
  2. الدورية: أي التجدد في أوقات متعاقبة ومنتالية، مثل أجر العامل أو راتب الموظف أو أجره السكن ... الخ (3).
  3. بقاء المصدر: أي إن مصدر النشاط الذي ينتج الدخل يجب أن يكون قابلاً للاستمرار والإنتاج من جديد، وبقاء المصدر هو أمر نسبي يتعلق بنوع المصدر.
- وتختلف قابلية مصادر الدخل من حيث بقائها، ويمكن تصنيفها كما يلي (4):
- أ- دخول تستمد من العمل، يدويا كان أو عقليا - نصوص قانونية .
  - ب- دخول ناتجة من رأس المال عقاريا كان أو منقولا.
  - ج- دخول تأتي من تضافر واختلاط العنصران معا، أي العمل برأس المال مثل المشروعات التجارية والصناعية.
- وقد دأبت التشريعات على التمييز بينها بتطبيق سعر منخفض على دخل العمل، وسعر مرتفع على الدخل الناتج من رأس المال، وسعر متوسط على النوع الثالث وهو الدخل المختلط.

<sup>1</sup> - د.بركات، عبد الكريم صادق ود.دراز،حامد عبد المجيد: علم المالية العامة.المرجع السابق. ص 411.

- أنظر أيضا: د.الحاج، طارق: المالية العامة. عمان. دار صفاء للنشر والتوزيع. 1999. ص 59.

<sup>2</sup> - خصاونة، جهاد سعيد: المالية العامة والتشريع الضريبي. المرجع السابق . ص 273.

<sup>3</sup> - دشامية، أحمد زهير و د.الخطيب، خالد: المالية العامة. عمان. دار زهران للنشر والتوزيع. 1997. ص 156.

<sup>4</sup> - د.بركات، عبد الكريم صادق ود.دراز،حامد عبد المجيد: علم المالية العامة.المرجع السابق. ص 412.

4. الفترة الزمنية: يجب أن يتحقق الدخل في فترة زمنية محددة حتى يخضع للضريبة، وقد اتفقت أغلب التشريعات الحديثة على اعتبار الفترة التي تحتسب فيها الضريبة هي السنة الميلادية.

5- استغلال وصيانة مصدر الدخل: باعتبار أن تجدد الدخل واستمراره مرتبط ببقاء المصدر، فهذا يتطلب الحفاظ على المصدر وصيانتته واستغلاله باستمرار.

ومما سبق فإن نظرية المصدر تسمح بفرض ضريبة في أضيق الحدود، بحيث لا يؤخذ في الحسبان كل من المكاسب والخسائر الرأسمالية، وقد استند أنصار هذه النظرية الى عدة اعتبارات<sup>(1)</sup>:

1. عدم اعتبار المكاسب الرأسمالية من عناصر الدخل الصافي، لعدم توافر صفة توقع الكسب بالنسبة لها، وعدم اتصافها بالانتظام والدورية، فضلا على إعتبار أن معنى رأس المال ينطوي على القوة الإنتاجية الكامنة فيه وليس على التغير في قيمته النقدية.
2. تعتبر الزيادة الرأسمالية في قيمة الأصل، زيادة في القيمة الحالية للدخل المتوقعة في المستقبل، بحيث ينطوي إخضاعها للضريبة على ازدواج ضريبي، لسريان الضريبة على القيمة الحالية ثم على الدخل المتزايد والمتحقق فيما بعد.
3. يصعب تحديد المكاسب الرأسمالية تحديدا دقيقا، نتيجة التغير في قيمة النقود.

يؤدي إخضاع المكاسب الرأسمالية للضريبة الى تخفيض كمية رؤوس الأموال المتجهة نحو الإستثمار والحد من تداولها في الأسواق، وخاصة بالنسبة لتمويل المشروعات الجديدة التي تنطوي على بعض المخاطرة.

<sup>1</sup> - د. البطريق، يونس أحمد: أصول الأنظمة الضريبية. المرجع السابق. 1966. ص 81.

4. يؤثر إخضاع المكاسب الرأسمالية للضريبة تأثيراً سلباً على الأحوال الاقتصادية، بزيادة حدة ارتفاع الأسعار في حالات الانتعاش نتيجة إجماع أصحاب رؤوس الأموال عن التصرف فيها للتهرب من الخضوع للضريبة عما يحققونه من مكاسب رأسمالية، وزيادة حدة تدهور الأسعار في حالات الإنكماش نتيجة اندفاع أصحاب رؤوس الأموال للتخلص منها وتحقيق خسارة رأسمالية تخصم من وعاء الضريبة المستحق عليهم.

ومن أشد آثار الإعتماد على هذه النظرية في تحديد الدخل الخاضع للضريبة، هو قصور الإيرادات في مواجهة أعباء الدولة المتزايدة ونفقاتها، مما اضطرت معه الدول المعاصرة الى أن تنتهج في سبيل ذلك منهجين<sup>(1)</sup>:

- زيادة أسعار الضرائب أو زيادة حدة تصاعدها .
  - الأخذ بالمفهوم الواسع للدخل، الى حد الحاقه برأس المال نفسه.
- ثانياً - نظرية الإثراء: توسعت هذه النظرية على عكس سابقتها في تفسير مفهوم الدخل، وأصبح الدخل وفقاً لهذه النظرية "القيمة النقدية للزيادة الصافية لقوة الشخص الاقتصادية بين تاريخين (أو خلال فترة زمنية معينة)"<sup>(2)</sup>، فيعتبر من قبيل الدخل كل زيادة في قيمة رأس المال تحدث ولو لمرة واحدة بطريقة عرضية دون أمل في تكرارها.

والدخل وفقاً لمفهوم الإثراء، يتضمن مجموع التركيم الرأسمالي خلال فترة زمنية معينة بالإضافة الى مجموع الإستهلاك، واستناداً الى قاعدة الإثراء بالمفاهيم السابقة، فإن دخل الممول الخاضع للضريبة يتضمن كافة الهبات والهدايا والتركات والمكاسب الرأسمالية التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية معينة<sup>(3)</sup>.

<sup>1</sup> - د. البطريق، يونس أحمد: أصول الأنظمة الضريبية. الإسكندرية. المصدر السابق. ص 83.

<sup>2</sup> - المصدر السابق: ص 85.

<sup>3</sup> - د. عثمان، سعيد عبد العزيز: الإقتصاد العام. المرجع السابق. 275.

وقد ظهرت هذه النظرية الموسعة لمفهوم الدخل، تحت الحاح زيادة الإعباء العامة وبرزت الأفكار الاشتراكية<sup>(1)</sup>.

### طبيعة الدخل الذي يصح أن تفرض عليه الضريبة:

هناك عدة مبادئ تحدد الدخل الخاضع للضريبة مع اختلاف في التفسيرات والتطبيقات من دولة لأخرى، ومن أهم هذه المبادئ<sup>(2)</sup>:

1. ناتج عمل أو رأس مال، أو كليهما.
  2. تغطي فترة مالية أو سنة ميلادية.
  3. تشمل إضافة لرأس المال، وليس جزءاً منها.
  4. وجود الدخل.
  5. عنصر التحقق **Realization** من حدوث الدخل.
  6. عنصر الإعراف **Ricognition** من قبل الممول بحصول الدخل خلال فترة مالية.
- وفي سبيل الحديث عن الدخل الخاضع للضريبة وفقاً للتشريعات الضريبية، هناك موضوعين أساسيين:

### أولاً- الدخل الإجمالي والدخل الصافي<sup>(3)</sup>:

تمشيا مع مبدأ العدالة الاجتماعية أصبح من الضروري التفريق بين الدخل الإجمالي والدخل الصافي، لمعرفة من الذي يخضع للضريبة ؟ وسواء كان الدخل الإجمالي أو الدخل

<sup>1</sup> - د.بركات، عبد الكريم صادق ود.دراز، حامد عبد المجيد: علم المالية العامة. المرجع السابق. ص 415.

<sup>2</sup> - د.صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. المرجع السابق. ص 93.

<sup>3</sup> - خصاونة، جهاد سعيد: المالية العامة والتشريع الضريبي. المرجع السابق . ص 265.

الصافي هو الذي يخضع للضريبة فلا بد أن يكون دخلا حقيقيا وليس إفتراضيا تحقيقا لمبدأ شخصية الضريبة، وأن يزيد هذا الدخل عن حد الإعفاءات المقررة قانونا<sup>(1)</sup>.

1. الدخل الإجمالي (القائم): ويقصد به مجموع دخل أو دخول المكلف القائمة من مصادر الدخل المعينة قانونا، أي قبل تنزيل المصاريف والنفقات الإنتاجية منه.

2. الدخل الصافي: ويقصد بالدخل الصافي، الدخل الإجمالي بعد تنزيل المصاريف والنفقات الإنتاجية التي أنفقت أو استحققت كليا وحصرها في سبيل إنتاج الدخل الإجمالي وتتمثل في:

- نفقات الصيانة: والتي تهدف الى المحافظة على القدرة الإنتاجية لمصدر الدخل وإطالة عمره.
- أقساط الإستهلاك: وهي نسبة مئوية من كلفة مصدر الدخل، تقتطع سنويا بحيث يؤدي تراكمها على مر السنين الى الإستعاضة عن رأس المال (مصدر الدخل) بمصدر دخل جديد.
- نفقات الإستغلال: وهي المصاريف والنفقات التي يتحملها المكلف في سبيل إنتاج دخله كالرواتب والأجور وبدلات الإيجار والرخص .... الخ

---

<sup>1</sup> - د. الدقر، رشيد: علم المالية العامة. المرجع السابق. ص 90.

## ثانياً: الدخل الحقيقي والدخل الحكمي:

### 1- الدخل الحقيقي:

وهو ما يعود على المكلف فعلاً من استغلاله الأموال التي يملكها أو ما يعود عليه من مكاسب فعلية نتيجة لعمله وجهده<sup>(1)</sup>.

### 2- الدخل الحكمي:

وهو الدخل الحكمي أو الافتراضي، والذي لا ينظر في تحديده إلى ما يدخل في جيب المكلف من أموال فعلاً، ولكنه يحدد وفقاً لمعايير نظرية، وقد يكون الدخل الحكمي مختلفاً عن الدخل الحقيقي زيادة أو نقصاً، بل قد يكون هناك دخل حكمي في حين لا يكون هناك دخل حقيقي البتة<sup>(2)</sup>، ويعتبر التقدير المقطوع سواء للدخل أو للضريبة أمثلة صريحة لهذا الإتجاه.

## ثالثاً: التنظيم الفني للهيكل الضريبي:

يرتبط الإطار العام لضريبة الدخل بالتنظيم الفني للهيكل الضريبي، حيث يحكم فرض الضرائب على الدخل أسلوبين رئيسيين هما، أسلوب الضرائب النوعية على فروع الدخل وأسلوب الضريبة الموحدة.

<sup>1</sup> - د. الحباري، عادل: الضريبة على الدخل العام. القاهرة. مطابع مؤسسة الأهرام. 1968. ص 114.

<sup>2</sup> - خصاونة، جهاد سعيد: المالية العامة والتشريع الضريبي. المرجع السابق . ص 269.

## أولاً: نظام الضرائب النوعية:

وفقا لهذا النظام يقسم الدخل الى أنواع مختلفة حسب مصدره، وتقرض ضريبة مستقلة على فروع الدخل من مختلف مصادره، فيفرق بين دخول العمل ورأس المال والدخول المختلطة التي تقسم بدورها الى عدد من الأنواع حسب تقدير المشرع لصلاحيتها للإخضاع مستتبعا ذلك تعدد الضرائب النوعية التي تصيب إيرادات هذه المصادر (1).

ويجري التعامل مع كل مصدر دخل بصورة مستقلة من حيث سعر الضريبة وقواعد ربطها وتحصيلها (2).

ويمتاز هذا النظام (3) أنه يساعد على التمييز في فرض الضريبة بين مصادر الدخل المختلفة، كما يساعد على توزيع الأعباء الضريبية بين أفراد المجتمع على أساس توزيع الدخل بين عوامل الإنتاج المختلفة.

ومن سلبياته (4) يؤدي إلى ازدواج ضريبي من جراء تعدد الأحكام والنظر الى كل ضريبة بطريقة منفصلة، كما أن تعدد الإجراءات الضريبية وكثرتها يؤدي الى التهرب الضريبي، حيث يقدم المكلف أكثر من تصريح ويتعرض لأكثر من فحص (5).

ويناسب هذا النظام الدول النامية، لسهولة تتبع مصادر الدخل وفرض الضرائب عليها، كما أنها أكثر راحة للممول وبعده عن الإحتكاك المباشر (6).

<sup>1</sup> - د.بركات، عبد الكريم صادق ود.دراز، حامد عبد المجيد: علم المالية العامة. المرجع السابق. ص 416.

<sup>2</sup> - فهمي، محمد مرسي وعبدالله، سيد لطفي الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية. القاهرة. مكتب لطفي. 1999. ص 12.

<sup>3</sup> - د.شامية، أحمد زهير و د.الخطيب، خالد: المالية العامة. المرجع السابق. ص 159.

<sup>4</sup> - د.بركات، عبد الكريم صادق ود.دراز، حامد عبد المجيد: علم المالية العامة. المرجع السابق. ص 417-418.

<sup>5</sup> - د.الحاج، طارق: المالية العامة. المرجع السابق. ص 62.

<sup>6</sup> - د.صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. المرجع السابق. ص 100

## ثانيا: نظام الضرائب الموحدة:

وتفرض هذه الضريبة على مجمل الدخل المستمدة من المصادر المختلفة بعد خصم تكاليف الحصول عليها.

والأصل فيها عدم التمييز بين هذه الدخل أيا كان مصدرها وأيا كانت طبيعتها، مع وحدة السعر المطبق وتوحيد أحكام تحديد الوعاء وإجراءات الربط والتحصيل ومطالبة الممول بالتقدم بإقرار واحد عن جميع إيراداته لإدارة ضريبة واحدة<sup>(1)</sup>.

ويمتاز هذا النظام<sup>(2)</sup> بأنه يأخذ بمبدأ شخصية الضريبة، أي معرفة الوضع الحقيقي للمكلف.

ويساعد على تطبيق التصاعد الضريبي بشكله الصحيح، لكون الضريبة تصيب الإيرادات المختلفة المجتمعة في وعاء ضريبي واحد، فكلما كبر هذا الوعاء اتسعت الشرائح العليا الخاضعة للضريبة.

ولكنه يستلزم وجود جهاز إداري كفؤ ومتطور، ووجود تشريع ضريبي متطور. وهذا النوع، وفق الشروط السابقة يكون أكثر ملاءمة للدول المتقدمة.

<sup>1</sup> - د.بركات، عبد الكريم صادق ود.دراز، حامد عبد المجيد: علم المالية العامة. المرجع السابق. ص 418.

<sup>2</sup> - د.شامية، أحمد زهير و د.الخطيب، خالد: المالية العامة. المرجع السابق. ص 160.

## المبحث الثاني: ضريبة الدخل في فلسطين:

إن وعاء ضريبة الدخل ضيق في الدول النامية، بسبب مشاكل القياس والتقدير والتدقيق، وتصل هذه الضرائب الى (5.5%) من الناتج المحلي الإجمالي و (28.9%) من مجمل العائدات الضريبية مقارنة في الدول الصناعية والتي تبلغ فيها هذه النسب على التوالي (11%) و(35.8%)<sup>(1)</sup>.

ونظام ضريبة الدخل في فلسطين هو أضعف من المعهود في البلدان النامية وذلك للأسباب التالية<sup>(2)</sup>:

1. النسبة الضئيلة من ضرائب الدخل الفلسطينية التي يجري اقتطاعها عند المصدر (اقتصارها على القطاع العام)، وهو الأمر الذي يعكس غياب المؤسسة في الحياة الاقتصادية.
2. الحجم الصغير لقطاع الشركات المساهمة (المحلية والأجنبية)، ويعود ذلك لعدم الاستقرار السياسي وعدم وجود مناخ مناسب ومشجع على الاستثمار.

وبالنسبة لضريبة الدخل، فهناك عدة اتجاهات في فلسطين في كيفية التعامل معها، يمكن إجمالها كما يلي:

الإلتجاه الأول: يرى أنه من المناسب إلغاء ضريبة الدخل أو تقليل الإعتماد عليها، وأن ذلك من شأنه المساهمة في تعزيز الضرائب غير المباشرة، لتعوض النقص في ضريبة الدخل، ويبنى هذا التوجه نظريته على أن معظم ضريبة الدخل المحصلة ترجع الى الدخل الناتج عن

---

<sup>1</sup> - Burgess & Stern, "Taxation and Development", journal of Economic Literature, vol. XXXI, June 1993.

<sup>2</sup> - النقيب، فضل محمد: تقييم أولي للنظام الضريبي في الضفة الغربية وقطاع غزة. القدس ورام الله. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 1996. ص 25.

الشركات المساهمة العامة والخاصة، ويمكن التعويض عن ذلك من خلال تكييف القيمة المضافة أو فرض ضريبة مبيعات على قيمة أعمال هذه الشركات<sup>(1)</sup>.

الإتجاه الثاني: يرى ضرورة تعزيز ضريبة الدخل والتشدد في فرضها<sup>(2)</sup>، لأسباب سياسية واقتصادية.

ولم يخرج كلا الإتجاهين عن ضرورة الإصلاح المستمر والبحث عن التكامل مع السياسات المالية والإقتصادية وفقاً للفلسفة الإقتصادية الملائمة.

### ثالثاً: المعدلات الضريبية في فلسطين:

مرت المعدلات الضريبية في فلسطين بمراحل متعددة، ولم تراعي هذه المعدلات التغيرات الإقتصادية والتشريعية التي تمر بها دول العالم والتكتلات الإقتصادية والإقليمية.

### أولاً - السياق التاريخي:

يمكن تقسيم التطورات الحاصلة على قانون ضريبة الدخل وفقاً للنظرة التاريخية الى قسمين:

#### القسم الأول - قبل مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية :

أ - العهد الأردني: نظم المشرع الأردني ضريبة الدخل في قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (25) لسنة (1964)، الصادر في الجريدة الرسمية عدد (188)، حيث كان مطبقاً قبل ذلك قانون الإنتداب البريطاني رقم (13) لسنة (1947).

---

1- د.صبري، نضال رشيد: الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية. المرجع السابق. ص91 وما بعدها.  
النقيب، فضل محمد: تقييم أولي للنظام الضريبي في الضفة الغربية وقطاع غزة. القدس ورام الله. معهد أبحاث السياسات الإقتصادية الفلسطينية (ماس). 1996. ص 25.  
2- يمثل هذا التوجه الكثير من مأموري ومستشاري الضرائب في السلطة الوطنية الفلسطينية.

ولا يمكن الحديث عن هذه الحقبة فيما يخص هذا القانون لقصر هذه الفترة (لا تتجاوز العامين). وكانت نسبة مساهمة ضريبة الدخل بالنسبة لباقي الضرائب كما يلي بعد تطبيق القانون:

**جدول رقم 1. نسبة مساهمة ضريبة الدخل بالنسبة للضرائب الأخرى**

| إيرادات أخرى | غير مباشرة | ضريبة الدخل | العام |
|--------------|------------|-------------|-------|
| 40%          | 50%        | 10%         | 1965  |
| 46%          | 43%        | 11%         | 1966  |

• المصدر: الكتاب الإحصائي السنوي لسنة 1965 رقم 16 ص 158-159.

**ب - الإحتلال الإسرائيلي (1967-1994):**

بعد الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، أصدر الحاكم العسكري الأوامر العسكرية رقم 28 و 35 لسنة 1967 والتي نصت أن تبقى ضرائب الدخل والعقارات والجمارك كما هي في الضفة الغربية وقطاع غزة حتى يصدر خلاف ذلك، وبقي الأمر على حاله حتى سنة 1975. حيث بدأت التغييرات القانونية، ومن أهم هذه التغييرات فيما يخص ضريبة الدخل ما يلي<sup>(1)</sup>:

- تعديل معدلات ضريبة الدخل التصاعدية حيث ارتفعت من 5.5% إلى 55% ، والضريبة على الشركات المساهمة العامة 38.5% .
- تغيير نظام تحصيل الضرائب خاصة ضريبة الدخل، واستبداله بنظام السلف المحصلة سلفاً على عشر دفعات.

<sup>1</sup> - د. علاونة، عاطف: الأمر العسكري 1314 بين تشجيع الإستثمارات والمتطلبات الأمنية. نابلس. مؤسسة الأفق . 1992. ص 9 وما بعدها.

- د. صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. المرجع السابق. ص 100.

- إلغاء الإعفاءات السياسية والإقتصادية وتعديل الإعفاءات العائلية عن طريق تحديد عدد الأولاد بخمسة فقط، وتخفيض قيمة إعفاءات المعالين وطلاب الجامعات، كما تم تخفيض دخل الموظف المعفى من الضريبة إلى (15%) فقط بدلا من (25%).
  - تعديل مستمر في التنزيلات الواردة في القانون الأردني، ووضع تشديدات عديدة على قبول التنزيلات الخاصة بتكاليف الحصول على الدخل.
  - سلبت المحاكم المحلية صلاحية النظر في استئنافات قرارات مأمور التقدير بعد الفصل في الاعتراض، حيث حدد الأمر العسكري رقم (172) تشكيل لجنة من ثلاثة أعضاء ليسوا قضاة، ويتم تعيينهم بقرار قائد قوات جيش الدفاع أو من ينوب عنه.
- وقد هدفت السياسات الضريبية الإسرائيلية إلى ما يلي (1):

1. تحطيم المنافسة العربية: كانت مستويات الأسعار في الأراضي المحتلة في السنوات الأولى من الاحتلال، أدنى بكثير من مثيلاتها في إسرائيل، وقد وظفت السياسة الإسرائيلية نفسها لرفع مستويات الأسعار وتصدير التضخم لحماية المنتجات الإسرائيلية وجعلها قادرة على المنافسة والسيطرة، حيث ارتفع الرقم القياسي للأسعار في الضفة الغربية من (100) في عام (1968 - سنة الأساس) إلى (367) في عام (1976).
2. أهداف مالية: تطلع الاحتلال ومنذ السنوات الأولى إلى الحصول على مكاسب مالية واقتصادية تفوق ما ينفقه على النواحي الأمنية، لكي لا تصبح الأراضي الفلسطينية عبئا على الميزانية الإسرائيلية والمواطن الإسرائيلي، ومن هنا جاءت التعديلات المستمرة والمتابعة للحصول على موارد مالية كافية.

---

<sup>1</sup> - المرجع السابق: د. علاونة، عاطف: الأمر العسكري 1314 بين تشجيع الإستثمارات والمتطلبات الأمنية. ص 3.

3. تهجير المواطنين: استخدمت الضريبة كحلقة جديدة في سلسلة المضايقات التي تمارسها سلطات الاحتلال في تعاملها مع المواطنين العرب في الأراضي الفلسطينية المحتلة بهدف تضيق الخناق الاقتصادي عليهم، مما يضطرهم إلى الهجرة.

وقد كانت نسبة الضرائب المحصلة في عهد الاحتلال كما يلي:

جدول رقم 2. نسبة الضرائب المحصلة والإيرادات الأخرى في الضفة الغربية من 1968-1992

| السنة   | الضريبة المباشرة | الضرائب غير المباشرة | إيرادات أخرى | القيمة بمليون \$ |
|---------|------------------|----------------------|--------------|------------------|
| 1968    | %12              | %79                  | %9           | 8                |
| 1972    | %8               | %81                  | %11          | 21               |
| 1975    | %34              | %44                  | %22          | 36               |
| 1980    | %38              | %40                  | %22          | 59               |
| 1986    | %28              | %57                  | %15          | 107              |
| 1988    | %26              | %50                  | %24          | 170              |
| 1989    | %28              | %46                  | %31          | 151              |
| 1991    | %22              | %49                  | %39          | 156              |
| 1992    | -                | -                    | -            | 195              |
| المتوسط | %22              | %61                  | %17          |                  |

المصدر: Nidal Sabri (UNCTAD, Geneva, 1994) Public Finance in West Bank & Gaza strip

### القسم الثاني: بعد مجيء السلطة الوطنية الفلسطينية (1994 - 2003) :

في 4 أيار ، وقعت منظمة التحرير الفلسطينية والحكومة الإسرائيلية الإتفاقية المرحلية المتعلقة بمناطق في قطاع غزة ومدينة أريحا، وهذه الإتفاقية هي التي مهدت الطريق أمام الإعلان عن إقامة السلطة على الأرض الفلسطينية، ونصت الإتفاقية فيما نصت عليه على أن يستمر سريان القوانين والأوامر العسكرية المعمول بها قبل توقيع هذا الإتفاق، وفي 20 أيار أصدر الرئيس عرفات القرار الرئاسي الأول وجاء فيه " يستمر العمل بالقوانين والأنظمة

والأوامر التي كانت سارية المفعول قبل 1967/6/5 في الأراضي الفلسطينية ، الضفة الغربية وقطاع غزة ، حتى يتم توحيدها " (1).

وقد أعطت اتفاقية باريس الحق للسلطة الفلسطينية أن تنظم بشكل مستقل سياستها الضريبية في أمور الضرائب المباشرة، بما في ذلك ضريبة الدخل على الأفراد والشركات وضرائب الملكية والضرائب والرسوم البلدية (2)، وقد قدمت عدة قوانين مقترحة لضريبة الدخل في أعوام (1997 – 2001 – 2003)، في سبيل توحيد الضريبة في الضفة الغربية وقطاع غزة. وكان آخر هذه القوانين القانون المقدم للقراءة الثالثة والذي ينتظر تطبيقه في مطلع عام 2005.

وخلال هذه الفترة التي تميزت أنها كانت في ظل السلطة الوطنية الفلسطينية، لم يطبق على أرض الواقع إلا القانون الأردني رقم (25) لسنة (1964)، مع بعض التعديلات في الشرائح والمعدلات الضريبية. وتشكل نسبة ضريبة الدخل إلى مجمل الضرائب العامة في عهد السلطة الوطنية الفلسطينية حوالي (10%).

## ثانيا: الخصائص التنظيمية:

### 1- خصائص ضريبة الدخل كما هي في القانون رقم 25 لسنة 1964 والمطبق حاليا (3):

1. ضريبة إقليمية: حسب نص المادة 5-1 من القانون "فرض الضريبة على الدخل الذي

ينتأى لأي شخص في المملكة أو يجنيه فيها".

2. ضريبة شخصية وعينية:

---

<sup>1</sup> - د. الجرباوي، علي: أي نوع من السلطة المحلية نريد؟ ، نابلس. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. 1996. ص 109.

<sup>2</sup> - بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. 1994. المادة 1-v.

<sup>3</sup> - د. صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. المرجع السابق. ص 107 وما بعدها.

- ضريبة شخصية: تفرض بصورة مباشرة على الأشخاص مع السماح لهم بالعديد من الإعفاءات الشخصية للزوجة، والأولاد، وإعالة الوالدين، وتعليم الأولاد في الجامعة.

- ضريبة عينية: تفرض على دخل الشركات المساهمة العامة والخاصة، من دون مراعاة الظروف الشخصية لحملة الأسهم.

3. ضريبة تصاعدية شخصية، ونسبية ثابتة عينية:

- ضريبة تصاعدية: على دخل الأشخاص المتأثري من الرواتب، وما في حكمها، ومن دخلهم في الأعمال الحرة والتجارية، وقد قسمت الى عدة شرائح وعدلت آخر مرة من قبل السلطة الوطنية الفلسطينية على النحو التالي:

- ضريبة نسبية: تفرض على أرباح الشركات المساهمة العامة والخاصة، وتعامل أرباح الشركات على أساس أنها تنتمي لفئة واحدة، وبغض النظر عن قيمة الربح المحقق.

4. ضريبة سنوية: نصت المادة 5-1 على أن تفرض ضريبة الدخل على أساس سنوي، ويشمل ذلك كافة أنواع المكلفين الخاضعين للضريبة حسب القانون.

5. ضريبة موحدة: تفرض ضريبة الدخل على مجموع أنواع دخول المكلف، وفي الحالات التي تخصم الضرائب فيها من المصدر مثل ضريبة الرواتب، وأرباح الأسهم، تقدم شهادات من الجهة التي تولت خصم الضريبة.

6. تحقق الربح على أساس الاستحقاق، أو الأساس النقدي: لا توجد إشارة الى طريقة التحقق من حصول الدخل، أو الأساس الذي يستخدم في اعتماد تحقق الدخل سواء كان أساس الاستحقاق، أو الأساس النقدي، لكن بصورة عامة غالبا ما يعتمد أساس الاستحقاق لمنشآت الأعمال، والأساس النقدي للمهن الحرة.

7. الدورية: لم يشترط قانون ضريبة الدخل الحالي تكرار العمل ودوريته، أو إمكانية حدوث الدورية، بل فرض الضريبة على ناتج العمل مهما كانت المدة التي جرت فيها ممارسة ذلك العمل.

8. تفرض على صافي وإجمالي الدخل: نصت المادة 9-1 من القانون، على أنه للتوصل الى مقدار الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص تنزل المصاريف، والنفقات التي تكبدها ذلك الشخص كلياً، وحصرها في سبيل إنتاج الدخل، وهذا يعني أن الدخل الخاضع للضريبة هو صافي الدخل، إلا أنه في حالات أخرى فرض الدخل على إجمالي الإيرادات مثل دخل الإيجارات، والرواتب (مع السماح بخصم 20% من الرواتب الخاضعة للضريبة).

ويشترط لفرض الضريبة على صافي الدخل، مسك دفاتر وحسابات دقيقة يقتنع بها مأمور الضريبة.

## 2- خصائص ضريبة الدخل كما هي في القانون الفلسطيني المعد للقراءة الثالثة:

1. نطاق الضريبة تستند إلى مبدأ الإقليمية: حسب المادة الثالثة "تفرض الضريبة على كافة الأرباح والمكاسب المتحققة لأي شخص في فلسطين"، كما حددت معنى المقيم وشروطه في المادة الثانية (التعاريف):

أ- (الفلسطيني):

- الذي سكن فلسطين مدة لا تقل عن (120) يوماً خلال السنة التي تحقق فيها الدخل متصلة أو متقطعة، وكان له مكان إقامة دائم في فلسطين وعمل عملاً رئيسياً فيها.
- إذا كان خلال الفترة موظفاً أو مستخدماً لدى السلطة الوطنية أو أي هيئة محلية.
- شخص معنوي خارج فلسطين.

ب- (الشخص الطبيعي غير الفلسطيني):

- سكن فلسطين خلال السنة التي تحقق فيها الدخل مدة لا تقل عن (183) يوماً متصلة أو متقطعة.

ج- (الشخص المعنوي):

- أن يكون مؤسساً بموجب القوانين الفلسطينية ويكون مركز إدارته في فلسطين

2. **ضريبة شخصية وعينية:** طبق القانون "المعد للقراءة الثالثة"، الضريبة الشخصية والعينية كما جاءت في القانون الحالي.

3. **ضريبة تصاعدية شخصية، ونسبية ثابتة عينية:** وذلك وفقاً للمادة 16 من القانون:

- ضريبة تصاعدية شخصية: تستوفي الضريبة وفق هذا الأسلوب من الشخص الطبيعي، بعد منحه الإعفاءات المنصوص عليها في القانون.

- ضريبة نسبية ثابتة عينية: تستوفي الضريبة حسب هذا الأسلوب من الشركات المساهمة العامة والخاصة، وأي شخص معنوي آخر يخضع للضريبة. ولكن تختلف النسبة من قطاع إلى آخر حيث جاءت 16% على كافة القطاعات باستثناء الزراعة وأرباح صادرات المنتجات الزراعية والصناعية حيث حددت (8%)، وباستثناء قطاعات الصناعة والفنادق والمستشفيات حيث حددت بنسبة 12%، وميزت بين المقيم وغير المقيم حيث تستوفي من غير المقيم بنسبة 16% من كافة القطاعات. وحددت نسبة 8% تستوفي من صافي الدخل المتحقق لشركات التأمين على الحياة. كما حددت نسبة 8% كضريبة مقطوعة تفرض على الأرباح الموزعة على الأفراد والفوائد المستحقة للأشخاص الطبيعيين.

4. **ضريبة سنوية:** نصت المادة (4): "الدخل الخاضع للضريبة خلال سنة مالية بصورة دورية أو بصورة متقطعة أو لمرة واحدة"

5. **ضريبة موحدة:** نصت المادة (6): "تفرض الضريبة على مجموع الدخل الخاضع للضريبة وبصورة موحدة، ويتم تطبيق التنازلات والإعفاءات على مجموع مصادر الدخل المختلفة".
6. **أساس الإستحقاق:** نصت المادة (5)، على أن الضريبة تحسب على أساس الإستحقاق، باستثناء الفوائد والعمولات المترتبة على الديون المشكوك في تحصيلها لدى البنوك والشركات المالية، فتستوفى الضريبة عنها في سنة قبضها، كذلك بعض فئات المكلفين من ذوي المهن الحرة التي ترك القانون للمدير صلاحية تحديدها بموجب تعليمات.
7. **الدورية:** لم يشترط "القانون الفلسطيني المقر" دورية الدخل حيث نصت المادة (4) أن الدخل يخضع للضريبة خلال سنة مالية بصورة دورية أو لمرة واحدة.
8. **تفرض على أساس صافي الدخل:** نصت المادة (2 - تعريفات) من القانون "الدخل الخاضع هو مجموع الدخول الصافية بعد حسم الإعفاءات بموجب هذا القانون"، وبين القانون طريقة الوصول لصافي الدخل الخاضع للضريبة في المادة (9) منه.

## الفصل الثالث

### المعدلات الضريبية

المبحث الأول: تطور مفهوم "المعدل الضريبي".

المبحث الثاني: أنواع المعدلات الضريبية وطرق تحديدها.

المبحث الثالث: معدلات ضريبة الدخل في فلسطين.

## المبحث الأول: تطور مفهوم "المعدل الضريبي":

### أولاً: مفهوم السعر الضريبي:

السعر الضريبي إصطلاحاً يعني "نسبة مئوية تفرض على قاعدة الدخل (الدخل الخاضع للضريبة بعد خصم التتزيلات والإعفاءات)، لتحديد قيمة الضريبة المستحقة"<sup>(1)</sup>.

وعرف السعر الضريبي كأهم الطرق الرياضية والسياسية والتشريعية العادلة لفرض واستيفاء الضرائب، ومثل نتيجة لما سبق إحدى أهم السياسات المالية في تحديد حجم وأثار الضرائب، وعبر ضمن أشكاله المختلفة عن ماهية النظام السياسي والتشريعي للدولة، وكان ضمن الخصائص المهمة التي ميزت وصنفت الدولة إقتصادياً. وإنطلاقاً من الأساس التاريخي لهذا المفهوم، نجد أن كتب الإقتصاد والتاريخ حافلة بهذا المفهوم، الذي كان له أبعد الأثر في حياة العديد من الشعوب وثوراتهم. فقد عرفه الرومان قديماً، وكانت تفرض على الأرض ضريبة تعادل 10%، وكان لإزدياد هذا السعر الى 33.3% في عهد الإمبراطور جوستنيان أثر بعيد في انهيار الإمبراطورية الرومانية نتيجة لهروب الفلاحين وضيقهم بفحش الضرائب<sup>(2)</sup>.

وعرفه المسلمون في عهود الخلافة المختلفة<sup>(3)</sup>، وفي أنواع متعددة من الضرائب، ولكنه كان واضحاً بشكل كبير في ضريبة الخراج "ضريبة الأرض"، لأهمية هذه الضريبة التي كان يعتمد عليها الإقتصاد الإسلامي لكونه إقتصاد ريعي.

### الضرائب التوزيعية:

ويعبر السعر الضريبي عن إحدى الطرق الهامة التي تستخدم في تحديد مقدار الضريبة، حيث تقوم الطريقة الثانية والتي تعرف بالضرائب التوزيعية، على تحديد مقدار الضريبة مسبقاً

<sup>1</sup>- د.صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. المرجع السابق. ص 350.

<sup>2</sup>- د.الحو، عبد الله: الإقتصاد في دول العالم القديم. اللاذقية. دار الحوار للنشر والتوزيع. 1997. ص 24 - 26.

<sup>3</sup>- هناك العديد من المراجع التاريخية التي تتناول ذلك مثل كتاب الخراج للفقهاء أبو يوسف، والخراج لأبو يحيى القرشي، والأموال لأبو عبيد بن سلام.

(على ضوء إحتياجات الدولة أو النظام)، ثم يوزع هذا العبء على كافة المكلفين وفقا لأسس معينة<sup>(1)</sup>، دون أن يعين سعرها بالنسبة لكل مكلف .

وبالتالي فإن طريقة السعر الضريبي والتي يصطلح على تسميتها بالضرائب القياسية<sup>(2)</sup>، والتي يكون سعرها عادة نسبة مئوية من المادة الخاضعة لها، هي الطريقة الأكثر عدالة، نظرا لمراعاتها القدرة التمويلية للمكلف وترتيبها العبء الضريبي عليه ضمن معايير واضحة يرتبها القانون، ويخضع لها الجميع بسواسية .

وتمتاز هذه الطريقة أيضا بسهولةها، لأنها تعتمد على معايير وأسس حسابية تستند الى معطيات حقيقية في حساب واستيفاء الضريبة المستحقة، وليس الى توزيع أرقام تعتمد على معطيات وهمية ومفترضة .

ولقد أدت مساوئ الضرائب التوزيعية التي استمرت ردحا من الزمن، الى انصراف الدول عنها الى الضرائب القياسية، ولعل من أبرز مساوئ هذه الضرائب، ما تتصف به من انخفاض درجة المرونة، وضعف استجابتها الى العدالة، وعلى النقيض من ذلك، تتميز الضرائب القياسية بحساسيتها للتقلبات الإقتصادية من جهة، وزيادة استجابتها للعدالة من ناحية أخرى<sup>(3)</sup>.

وانطلاقا من التعريف السالف، فإن السعر الضريبي يرتبط بالوعاء الضريبي، وهذا الارتباط يمكن تصوره عبر العلاقة التي تعبر عنها المعادلة التالية:

$$\text{السعر الضريبي} = \text{الوعاء الضريبي} / \text{الضريبة المستحقة}$$

ومن خلال المعادلة السابقة، يمكن التعبير عن الوعاء الضريبي (قاعدة الدخل) بالنواتج القومي الإجمالي، وهو يعادل الإنفاق القومي على الإستهلاك والإستثمار لكل من القطاع الخاص

<sup>1</sup> - د.حشيش، عادل أحمد: أساسيات المالية العامة. الإسكندرية. مؤسسة الثقافة الجامعية. 1983. ص 170.

<sup>2</sup> - د.فوزي، عبد المنعم: النظم الضريبية. المرجع السابق. ص 88.

<sup>3</sup> - د.البطريق، يونس أحمد: أصول الأنظمة الضريبية. المرجع السابق. ص 149.

والقطاع العام في المجتمع، ويمثل القيمة السوقية للمنتجات النهائية للإقتصاد القومي خلال فترة زمنية محددة<sup>(1)</sup>، على اعتبار أن الضريبة المستحقة تمثل جزءا من الإيرادات العامة.

واصطلاح السعر الضريبي هو إصطلاح مرن قد يأخذ المفهوم الواسع أو الضيق، فقد يضيق استخدامه ومفهومه، بحيث لا يتعدى دائرة الضريبة المفروضة، وهو ضمن هذه الرؤيا لا يعدو أن يمثل المفهوم الضيق والمباشر، ويعبر عن ذلك البعد القانوني للسعر الضريبي.

ولكن عندما يتعدى الأمر هذا الإستخدام المحدود، وتتسع دائرة الدلالة لهذا الإصطلاح، سواء كان هذا الإتساع مرتبطا باتساع مفهوم الضريبة، أو للدلالة على السياسات والآثار المرتبطة بهذا المفهوم مثل مضاعف الضريبة، السعر الحقيقي، الآثار الإقتصادية للضرائب...الخ، فنكون حينها أمام المفهوم الواسع للسعر الضريبي ويعبر عن ذلك البعد الإقتصادي للسعر الضريبي.

### جدول رقم 3. الفرق بين المفهوم الضيق والواسع للسعر الضريبي

| المفهوم الواسع                           | المفهوم الضيق                   |
|------------------------------------------|---------------------------------|
| يشير الى الضريبة بمفهومها الواسع         | يشير الى الضريبة بمفهومها الضيق |
| يستخدم للإشارة للسياسات والآثار المرتبطة | يستخدم بشكل محدود               |
| يعبر عن البعد الإقتصادي                  | يعبر عن البعد القانوني          |
| السعر الضريبي الحقيقي                    | السعر الضريبي الاسمي            |

ويدخل في هذا السياق السعر الاسمي والسعر الحقيقي للضريبة: فالسعر الاسمي أو المعلن هو هيكل أسعار الضريبة المحددة والمذكورة صراحة في التشريع الضريبي، ويكون السعر تنازليا أو تناسبيا أو تصاعديا تبعا لطبيعة واتجاه العلاقة بين تغير حجم الوعاء وتغير المدفوع كضريبة<sup>(2)</sup>. أما السعر الحقيقي فهو النسبة الفعلية بين الضريبة والمادة الخاضعة لها<sup>(3)</sup>،

<sup>1</sup> - د. فوزي، عبد المنعم: **النظم الضريبية**. المرجع السابق. ص 24.

<sup>2</sup> - د. السوداني، عبد العزيز علي: **البناء الضريبي**. المرجع السابق. ص 69.

<sup>3</sup> - د. فوزي، عبد المنعم: **النظم الضريبية**. بيروت. المرجع السابق. ص 89.

وذلك بسبب الخصومات والإعفاءات الضريبية العديدة على الدخل أو (الوعاء) الذي يعلن عنه المكلف.

## ثانيا - أهمية المعدل (السعر) الضريبي:

بالنظر الى المفهوم الواسع للسعر الضريبي، فهو يشمل كافة السياسات والآثار المرتبطة به، كما أنه يضم الضرائب المفروضة بشكل مقطوع أو المفروضة من خلال معدلات نسبية ثابتة أو تصاعدية .

وقد تطورت الآليات الهادفة لتحديد السعر الضريبي، لتكون من خلال معدلات منهجية تلائم أغراض المشرع وتتفق معها، وتتعلق أهمية المعدلات الضريبية كونها من صنع الدولة والمشرع، ولا مكان لتصور أن تخطئ الدولة في الإساءة للإقتصاد العام، والخروج عن الفلسفة والخطة القومية الإقتصادية، إذ يؤدي إضافة لخسارتها (أهم الأدوات التوجيهية)، الى إحداث نتائج معاكسة، لا تجد معها من الأدوات العامة ما يكفل علاج الخلل القائم، وتقوم هذه الأهمية على ثلاث محاور:

### المحور الأول : المساهمة في تأمين الإيرادات العامة :

دأبت الدول والتجمعات البشرية القديمة منذ القدم على مواجهة أعبائها سواء كانت العسكرية (كما كان سائدا) أو الإجتماعية من خلال فرض الضرائب، ولم تكن الأنظمة القديمة تستخدم الموازنة لتخطيط نفقاتها وما تجلبه من واردات، بل كانت بالإضافة لفرضها لأعباء ثابتة من الضرائب والرسوم، تلجأ لفرض المزيد من هذه الضرائب كلما دعتها الحاجة لذلك.

وقد أصبحت الموازنة العامة تعني في الفكر الحديث، أحد الأدوات الهامة في التخطيط والرقابة والتنبؤ بنشاط الدولة، وأصبحت ليس مجرد انعكاس للظروف الإقتصادية والإجتماعية

والسياسية السائدة، بل أداة فعالة للتأثير على هذه الظروف في الإتجاهات المرغوبة، أي أداة فعالة لتحقيق الأهداف التي يسعى المجتمع الى تحقيقها<sup>(1)</sup>.

وعند الحديث عن إعداد الموازنة العامة، على الأغلب يتم الحديث عن إعداد التقديرات عن النفقات العامة أولا، وفق الإحتياجات والخطط التي تعدها وتقرها الحكومة، ومن ثم يجري إعداد التقديرات حول الإيرادات العامة، بمنأى عن النفقات العامة، وهذه التقديرات تعكس عملا تحليليا: تحليل للإنفاق العام للتعرف على مكوناته، ثم تحليل للإيراد العام للتعرف على مكوناته، ثم اختيار للمكونات التي تكون أكثر اتفاقا مع السياسة الإنفاقية للدولة، واختيار لمكونات الإيراد العام الأكثر مناسبة وفقا لخطوط السياسة الإيرادية للدولة<sup>(2)</sup>.

ولا يعني ما سلف، أن تحديد سعر الضريبة يتم بمنأى عن النفقات التقديرية للدولة، بل إن النفقات وكافة عناصر الموازنة تشكل مؤشرا قويا ومساعدًا لتحديد سعر الضريبة الذي يحدد بدوره حجم الإيراد المتوقع. ولا بد من الإشارة الى التفاوت في حجم الدور الذي تساهم به ضريبة الدخل في الإيرادات العامة، وفقا للتطور الإقتصادي للدولة<sup>(3)</sup>:

- الدول المتقدمة إقتصاديا: تواجه الدولة نفقاتها (المستخدمة في خلق الرفاهية) من الإيرادات المتحققة من ضريبة الدخل بالدرجة الأولى نظرا للمستويات العالية لدخول الأفراد.
- الدول النامية: تواجه الدولة نفقاتها (المستخدمة في مواجهة الأولويات)، من خلال تركيزها على الضرائب السلعية، حيث تمثل ضريبة الدخل نسبة منخفضة نسبيا.

## ثانيا : المساهمة في علاج الآثار والمشاكل الإقتصادية:

---

<sup>1</sup> - د.عثمان، سعيد عبد العزيز: النظم الضريبية. المرجع السابق. ص 104.  
<sup>2</sup> - د.دويدار، محمد: دراسات في الإقتصاد المالي. الإسكندرية. منشأة المعارف. (بلا سنة نشر). ص 318.  
د.دويدار، محمد: دراسات في الإقتصاد المالي. المصدر السابق. ص 211.  
<sup>3</sup> - د.حجازي، المرسي السيد: النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق. المرجع السابق. ص 11.

كانت النظرية التقليدية في المالية العامة تأخذ بمبدأ حياد الضريبة، بمعنى عدم وجود تأثير للضريبة على قرارات الأفراد الخاصة بالإنتاج والإستهلاك، وألا تؤثر بالتالي على النمط الذي تحققه قوى السوق بالنسبة لتوزيع الموارد الإنتاجية بين فروع النشاط المختلفة<sup>(1)</sup>.

والحقيقة أن للضريبة دور فعال وخطير في علاج الآثار والمشاكل الاقتصادية، ويتم الحديث هنا عن المعدلات الضريبية الخاصة بضريبة الدخل، وهي ذات أثر بعيد في علاج المشاكل الاقتصادية من خلال التأثير في مستوى الإثمان العام، ومستوى الإستهلاك العام، ومستوى الإنتاج والعمالة، وتوزيع الدخل... الخ، كما سيتم تناوله بشكل مفصل في فصل خاص.

### ثالثا : أداة توجيهه وتفعيل بما ينسجم مع الخطة الاقتصادية القومية:

بالإضافة الى مساهمة المعدلات في علاج المشاكل الاقتصادية، فهي جزء من السياسة الضريبية والمالية، وأداة مهمة لتوجيه الخطط الاقتصادية بما ينسجم مع السياسة الاقتصادية العامة.

### المبحث الثاني: أنواع المعدلات الضريبية وطرق تحديدها:

يتسنى للمشروع استخدام العديد من الطرق المختلفة لتحديد السعر الضريبي، وفقا للغاية الاقتصادية التي يريد تحقيقها وهذه الأنواع:

#### الطريقة الأولى: حسب طريقة الحساب:

أولا : طريقة السعر النسبي (التناسبي): وتشير هذه الطريقة الى فرض نسبة مئوية على الدخل الخاضع للضريبة، مهما كانت قيمته وهذا يعني أن تبقى حصيلة الضريبة ثابتة كونها تتعلق بمطرح الضريبة فتزداد بازدياد المطرح وتنخفض بانخفاضه<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - د. دويدار، محمد: دراسات في الاقتصاد المالي. المصدر السابق. ص 211.

<sup>2</sup> - خصاونة، جهاد سعيد: المالية العامة والتشريع الضريبي. المرجع السابق. ص 122.

وتستخدم هذه الطريقة في فرض وتحصيل الضرائب غير المباشرة مثل:

- ضريبة القيمة المضافة .

- ضريبة المبيعات .

- الرسوم الجمركية .

- ضرائب البلديات .

أما بالنسبة للضرائب المباشرة (الدخل)، فغالبا ما تستخدم في فرض الضريبة على المكلفين من الشخصيات المعنوية، كما عليه الحال في فلسطين، حيث تفرض ضريبة نسبية ثابتة بمقدار 20 % على الشخصيات المعنوية <sup>(1)</sup>.

أما حسب القانون الفلسطيني الجديد، فقد فرضت نسبة ثابتة على الدخل، حسب القطاعات، ومجالات العمل ومعيار الإقامة <sup>(2)</sup>.

ومن مزايا هذه الطريقة ، سهولة الاستخدام والتطبيق <sup>(3)</sup>: حيث تعتبر هذه الطريقة من أسهل الطرق في حساب الضريبة المستحقة (ولعل هذا من أهم الأسباب التي حدت بالمشروع الى انتهاجها في حساب دخول الشخصيات المعنوية، ذات الحسابات الطويلة والشائكة، والتي تشكل دخولها الجزء الأكبر من الإيرادات الضريبية)، أما عن سلبيات هذه الطريقة فتتمثل بالتالي:

1. غير عادلة: وذلك لأنها لا تأخذ بعين الاعتبار العبء الضريبي للمكلفين، وما يشكل من "ضغط ضريبي" <sup>(4)</sup> حيث تتعامل مع كافة الدخول والمكلفين بنفس الأسلوب، دون مراعاة

<sup>1</sup> - التعديل الفلسطيني للشريعة الضريبية. 1999.

<sup>2</sup> - القانون الفلسطيني الجديد الصادر عام 2004. المادة 16.

<sup>3</sup> - دشامية، أحمد زهير و د. الخطيب، خالد: المالية العامة. المرجع السابق. ص 171.

<sup>4</sup> - الضغط الضريبي: "هو جملة ما تحدثه السياسة الضريبية من تأثير على سلوك الأفراد في المجتمع وتعديل خططهم في مجالات الإنفاق الاستهلاكي والإدخار والاستثمار" - أنظر: د. فوزي، عبد المنعم: النظم الضريبية. المرجع السابق. ص

للموضع العائلي والإجتماعي، حيث يدفع كل المكلفين نسبة متساوية من دخولهم<sup>(1)</sup>، ولا تأخذ الحالة الإقتصادية للمكلفين وإمكانيتهم للإستمرار.

وتتسم هذه الطريقة بعدم العدالة هذه في التعامل مع نوعيات مختلفة من المكلفين، وكميات مختلفة من الدخل، حيث كان يتحتم الأخذ بعين الإعتبار التوجهات الإقتصادية والفرص البديلة مثل (أجر الطبيب، العلاج في الخارج، أهمية القطاع الصحي ....؛ نوعية البنك - وطني، أجنبي) ودور المنشأة في تحقيق الإستقرار الإقتصادي للمجتمع والدولة، وهو ما لم تأخذه هذه الطريقة بعين الإعتبار.

2. محدودية الحصيلة<sup>(2)</sup>: لأن جزءا كبيرا من الدخل (المرتفعة)، تتحرر من الإلتزام الضريبي مما يؤدي بالإضافة الى تركيز الثروات، الى ضياع حق الخزانة أيضا.

### ثانيا - طريقة المعدل (السعر) الضريبي التصاعدي:

وهي الطريقة التي يزداد فيها السعر بازدياد المادة الخاضعة للضريبة، حيث تكون العلاقة بين السعر وقاعدة الدخل (طردية).

وغالبا ما يتم التصاعد في الضريبة بالنظر الى عامل واحد هو مقدار المادة الخاضعة للضريبة، بحيث يزداد السعر بازدياد قيمة هذه المادة<sup>(3)</sup>، الا أنه قد يتم التصاعد بالنظر الى عوامل أخرى مثل:

- عامل القرابة، كما في ضريبة التركات.
- نوعية القطاع أو مجال النشاط كما في الضريبة المفروضة على الشركات.

<sup>1</sup> - د.صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. المرجع السابق. ص 320.

<sup>2</sup> - د.دويدار، محمد: دراسات في الإقتصاد المالي. المرجع السابق. ص 198.

<sup>3</sup> - د.حشيش، عادل أحمد: أساسيات المالية العامة. المرجع السابق. ص 173.

- عامل المكان، كأن تمنح معدلات تشجيعية لتطوير بعض الأماكن، كما جاء في القانون الأردني رقم 57 لسنة 1985، من إعفاء نسبة 30% من بدلات الإيجار المتأثية من تأجير العقارات في محافظة العاصمة و 50% من هذه البدلات في باقي مناطق المملكة<sup>(1)</sup>.

وتمتاز النظرية التصاعدية بأنها تحقق النظريات التالية<sup>(2)</sup>:

1. نظرية المساواة في التضحية: كل مواطن ملزم بدفع الضريبة مساهمة منه بالنفقات العامة للدولة على أساس بذل تضحية مساوية لتضحية الآخرين.

فإذا وجد مكلفين دخل كل منهما 100 دينار، 1000 دينار على التوالي، وفرضت ضريبة سعرها 10%، ينعكس عدم العدالة وعدم المساواة في التضحية، فالمكلف الأول اقتطعت الـ (10) دنائير من ضرورياته، بينما المكلف الثاني اقتطعت الـ (100) دينار من بعض كمالياته.

2. نظرية النفع الأخير: وتشير هذه النظرية بأن منفعة الشيء وبالتالي قيمته تتناقص كلما زادت كميته لأن كل وحدة جديدة منه تسد حاجات أقل ضرورة من الحاجات التي أشبعها الوحدات السابقة .

فإذا لم تكن الضريبة تصاعدية فإنها تقتطع من الدخل المخصص للحاجات الضرورية بالنسبة للفقراء، بينما تقتطع من الدخل المخصص للحاجات الكمالية بالنسبة للأغنياء، وفي ذلك مجافاة لمبدأ المساواة في التضحية.

ولتطبيق نظرية النفع الأخير يجب التمييز بين طرق استعمال المكلف لدخله، أو بمعنى آخر الفائدة التي تتأني للمكلف من دخله، فإذا كانت الفائدة قليلة ارتفع معدل الضريبة، وإذا كانت الفائدة كبيرة انخفض معدل الضريبة، وعلى سبيل المثال هناك مكلفين:

<sup>1</sup> - القانون الأردني رقم (57) لسنة 1985. المادة (7) . الفقرة (أ). البند (14).

<sup>2</sup> - خصاونة، جهاد سعيد: المالية العامة والتشريع الضريبي. المرجع السابق. ص 124.

- المكلف الأول: دخله (500) دينار، ينفقه على شراء حاجاته الضرورية.
  - المكلف الثاني: دخله (1000) دينار، ينفق منه (400) دينار على حاجاته الضرورية، و(300) على حاجاته الكمالية، ويدخر الباقي (300) دينار.
- فإذا فرضت الضريبة على المكلف الأول فسوف تقتطع مما ينفقه على حاجاته الضرورية، في حين أنها ستقتطع من الآخر جزءاً من المبالغ المدخرة.
3. النظرية الواقعية: وتستند هذه النظرية الى أن الضريبة التصاعدية هي الطريقة العلمية الوحيدة للحصول على الإيرادات الغزيرة، التي تواكب اطراد وازدياد النفقات العامة .
- أما عن صعوبات الضريبة التصاعدية:** من الصعوبة تأسيس التصاعد في جميع الأحوال على أساس نظري دقيق <sup>(1)</sup>، للأسباب التالية:
1. من الناحية المنطقية البحتة، لا يكتفى بإدخال التصاعد في بعض الضرائب، فالأخذ بفكرة التصاعد يستدعي أن تطبق بالنسبة للعبء المالي كله، فتكون نسبة ما يتحمله الغني أكبر من النسبة التي يتحملها من هو أقل منه غنى.
  2. يتطلب منطق التصاعد التيقن من أن الضريبة التي تفرض بأسعار مرتفعة على بعض الأشخاص تبقى نهائياً على عاتقهم، فلا يلقوا عبأها على غيرهم.
  3. صعوبة قياس التضحية التي يتحملها المكلفون بسبب فرض الضريبة عليهم <sup>(2)</sup>.
  4. التصاعد المستمر سيصل من الوجهة الحسابية الى استحالة عملية، حيث أن الضريبة المتصاعدة باستمرار تتجاوز الدخل نفسه.

<sup>1</sup> - د. فوزي، عبد المنعم: **النظم الضريبية**. المرجع السابق. ص 93.

<sup>2</sup> - خصاونة، جهاد سعيد: **المالية العامة والتشريع الضريبي**. المرجع السابق. ص 126.

ومع التسليم بأن تصاعدية الضريبة أكثر اتفاقا مع المقدرة الحقيقية للمكلف من تناسبية الضريبة تبقى مشكلة ضمان ألا تصل التصاعدية الى حد العقوبة، الأمر الذي يلزم معه التعرف على أنواع التصاعد تعريفا يمكن معه رؤية أكثرها تحقيقا للغرض الذي يتمثل ليس فقط في رعاية نسبية للعدالة التكاليفية، وإنما كذلك في تفادي فرض عقوبة على الدخول الكبيرة، الأمر الذي قد يكون ذا أثر غير موات على النشاط الإستثماري والإنتاجي في مجتمع يقوم أساسا على النشاط الفردي<sup>(1)</sup>.

وهناك عدة أساليب فنية تستخدم في تطبيق هذه الطريقة وفقا للغايات الإجتماعية والإقتصادية التي يرمي اليها المشرع في كل دولة، وتتمثل هذه الأساليب بما يلي:

#### الأسلوب الأول: التصاعد بالطبقات:

ويقوم هذا الأسلوب على أساس تقسيم وعاء الضريبة (دخل أو الثروة) الى عدة طبقات، يطبق على كل طبقة منها سعر واحد، ويرتفع هذا السعر من طبقة الى طبقة أخرى تعلوها، حيث يدفع المكلف سعرا واحدا هو سعر الطبقة التي ينتمي اليها دخلها.

ويتسم هذا الأسلوب بالسهولة، إذ بمجرد معرفة الى أي طبقة ينتمي الدخل، يتم تحديد مقدار الضريبة من خلال النسبة المقررة، ولكن هذا الأسلوب يتصف أيضا بعدم العدالة، إذ يخضع الدخل الذي يزيد عن الحد الأعلى لطبقة ما للسعر المقرر للطبقة التالية مهما كانت ضالة هذه الزيادة، مما يترتب عليه في العديد من الحالات أن يتجاوز مقدار الضريبة حجم الزيادة في الدخل ذاته<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - د. دويدار، محمد: دراسات في الإقتصاد المالي. المرجع السابق. ص 200.

<sup>2</sup> - د. عناية، غازي: المالية العامة والتشريع الضريبي. المرجع السابق. ص 105.

## الأسلوب الثاني: التصاعد بالشرائح:

وفقا لهذا الأسلوب يتم تقسيم وعاء الضريبة الى عدد من الأقسام أو الشرائح المتساوية أو غير المتساوية، ويقرر على كل شريحة سعرا خاصا بها، بحيث يتصاعد هذا السعر من الشرائح السفلى الى الشرائح العليا، أي ينتقل السعر من شريحة أقل الى شريحة أعلى، ولهذا لا تخضع المادة الخاضعة للضريبة لسعر واحد وإنما تخضع لأسعار ضريبية مختلفة وفقا لعدد الشرائح التي تتكون منها، ومثالا على ذلك ما ينص عليه قانون ضريبة الدخل المطبق في فلسطين بالنسبة للشرائح الضريبية منذ 1999/1/1<sup>(1)</sup>.

ويتسم هذا الأسلوب بالعدالة، وتلافي عيب الأسلوب الأول (التصاعد بالطبقات)، لدى فهو من أكثر أساليب التصاعد شيوعا.

## الأسلوب الثالث: التصاعد عن طريق السعر التنازلي:

ويعرف هذا الأسلوب أيضا "بالضريبة التنازلية"، ويقوم على تخفيض السعر الضريبي من الشرائح الدنيا الى العليا (أي كلما تناقص دخل المكلف)<sup>(2)</sup>.

وبالرغم من أن هذا الأسلوب يجافي منطق العدالة، الذي يتمثل في تصاعد السعر كلما ارتفع الدخل، حيث أنه يعكس المفهوم السابق ويمثل الصورة العكسية لأسلوب التصاعد، ويتحيز لصالح كبار الممولين ويكون له آثار سلبية سيئة على نمط توزيع الدخل<sup>(3)</sup>، إلا أنه يستخدم في حالات خاصة، عندما يهدف المشرع الى تخفيف العبء الضريبي عن المشاريع الكبيرة وفوق المتوسطة، بهدف جذب الإستثمارات الكبيرة وتشجيعها، وهذا الإستخدام أيضا نادر الحدوث.

<sup>1</sup> - د.حشيش، عادل أحمد: أساسيات المالية العامة. المرجع السابق. ص 173.

<sup>2</sup> - السلطة الوطنية الفلسطينية. وزارة المالية. مديرية ضريبة الدخل. قرار تعديل الشريحة الضريبية. 1999.

<sup>3</sup> - د.حشيش، عادل أحمد: أساسيات المالية العامة. المرجع السابق. ص 174.

#### الأسلوب الرابع: معدل ضريبة تصاعدي تنازلي:

ويشير هذا الأسلوب الى الجمع بين التصاعدية والتنازلية، بحيث يفرض معدلات تصاعدية حتى قيمة معينة من الدخل الخاضع للضريبة، وما يزيد عن ذلك يرى إخضاعها لمعدل أقل، وقد استخدم المشرع الأمريكي هذا الأسلوب عند فرضه الضريبة على الشركات المساهمة لعام 1992<sup>(1)</sup>.

#### الأسلوب الخامس: التصاعد بخصم جزء من وعاء الضريبة (التصاعد المستتر):

ويقوم هذا الأسلوب على أساس إجراء خصم في المادة الخاضعة للضريبة بحيث لا تتناول هذه الضريبة، مع بقاء السعر الإسمي للضريبة واحداً<sup>(2)</sup>، مثل أن يمنح إعفاء حد أدنى لازم لمعيشة المكلف من وعاء الضريبة بالنسبة لكل المكلفين، على أن تفرض الضريبة بمعدل واحد<sup>(3)</sup> ومثالا على ذلك أن تفرض الضريبة بسعر نسبي على وعاء الضريبة كله وبقدر 20%.

ويطبق هذا السعر على (30%) من الألف دينار الأولى.

ويطبق السعر نفسه على (50%) من الألف دينار الثانية.

ويطبق السعر نفسه على (70 %) من الألف دينار الثالثة.

#### الأسلوب السادس: التصاعد المقطوع:

ويتميز هذا الأسلوب في التصاعد، أن معدل الضريبة فيه مقطوع ويعتبر الدخل الخاضع للضريبة ككتلة واحدة غير مقسمة إلى أجزاء أو شرائح<sup>(4)</sup>. وتوجد العديد من الأساليب الأخرى

<sup>1</sup> - د. السوداني، عبد العزيز علي: البناء الضريبي. المرجع السابق. ص 70.

<sup>2</sup> - د. صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. المرجع السابق. ص 322.

<sup>3</sup> - د. عناية، غازي: المالية العامة والتشريع الضريبي. المرجع السابق. ص 107.

<sup>4</sup> - د. شامية، أحمد زهير و د. الخطيب، خالد: المالية العامة. المرجع السابق. ص 176.

خصاونة، جهاد سعيد: المالية العامة والتشريع الضريبي. المرجع السابق. ص 128.

التي يمكن أن تجمع بين بعض هذه الأساليب مثل (أسلوب الجمع بين التصاعد بالشرائح والطبقات).

جدول رقم 4. مثال إفتراضي: أنواع معدلات الضرائب حسب طريقة حسابها، قيمة المبلغ الخاضع للضريبة (100,000) دينار

| أنواع المعدلات  | طريقة حسابها                                                                                                                                     | قيمتها |
|-----------------|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|--------|
| نسبية           | $20\% \times 100,000 =$                                                                                                                          | 20,000 |
| تصاعدية         | $10\% \times 10,000 = 1,000$<br>$20,000 - 10,001 = 2,000$<br>$30\% \times 40,000 - 20,001 = 6,000$<br>$40,000$ فأعلى $35\% = 21,000$             | 30,000 |
| تنازلية         | $35\% \times 10,000 = 3,500$<br>$30\% \times 20,000 - 10,001 = 3,000$<br>$20\% \times 40,000 - 20,001 = 4,000$<br>$40,000$ فأعلى $10\% = 6,000$  | 16,500 |
| تصاعدية تنازلية | $10\% \times 10,000 = 1,000$<br>$15\% \times 20,000 - 10,001 = 1,500$<br>$30\% \times 40,000 - 20,001 = 6,000$<br>$40,000$ فأكثر $20\% = 12,000$ | 20,500 |

• المصدر: د. صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. المرجع السابق. ص 322.

أسعار الضرائب من حيث درجة تصاعدها:

وتقسم أسعار الضرائب من حيث درجة تصاعدها على النحو التالي:

1. أسعار ذات تصاعد حسابي - على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

- 5% على المائة دينار الأولى.

- 10% على المائة دينار الثانية.

- 15% على المائة دينار الثالثة.

2. أسعار ذات تصاعد هندسي - يزيد السعر بمقتضاه بنسبة متوالية هندسية مع زيادة القيمة

الخاضعة للضريبة بنسبة متوالية حسابية<sup>(2)</sup>، على النحو التالي:

- 5% على المائة دينار الأولى.

- 10% على المائة دينار الثانية.

- 20% على المائة دينار الثالثة.

- 40% على المائة دينار الرابعة.

**الطريقة الثانية - حسب شخصية المكلف:**

معظم التشريعات الضريبية تأخذ شخصية المكلف معياراً للتفرقة في أسلوب وكيفية وطريقة فرض وتحديد الضريبة، وعلى الأغلب تصنف هذه التشريعات شخصية المكلف الى نوعين:

**النوع الأول - الشخصية الطبيعية:** ويتمثل هذا النوع بالأفراد، وشركات الأفراد - تختلف التشريعات بالنسبة لمفهوم الشركة من ناحية ضريبية<sup>(1)</sup>، وتعامل الشخصية الطبيعية ضريبياً مع الأخذ بعين الاعتبار الجوانب الشخصية والاجتماعية .

<sup>1</sup> - د. البطريق، يونس أحمد: أصول الأنظمة الضريبية. المرجع السابق. ص 153.

<sup>2</sup> - د. فوزي، عبد المنعم: النظم الضريبية. المرجع السابق. ص 96.

**النوع الثاني - الشخصية المعنوية (الإعتبارية):** مثل الشركات المساهمة، وتقرض الضريبة هنا دون النظر الى الجوانب الشخصية أو الإجتماعية .

ومعظم الدول تطبق السعر الضريبي النسبي على الشركات المساهمة ومنها فلسطين، سواء في القانون الأردني القديم رقم (25) لعام 1964، أو القانون

الفلسطيني الجديد<sup>(2)</sup>، إلا أن دولاً عديدة طبقت أسلوب التصاعد في السعر الضريبي على الشخصيات المعنوية مثل الولايات المتحدة، ولبحث الفروق بين

النوعين نورد الجدول التالي :

**جدول رقم 5. الفروق بين السعر الضريبي للشخص الطبيعي، والشخص المعنوي**

| الفروق             | الشخص الطبيعي             | الشخص المعنوي      |
|--------------------|---------------------------|--------------------|
| نوع المعدل         | تصاعدي                    | نسبي في معظم الدول |
| التعدد             | موحد لإجمالي الدخل        | متعدد              |
| قاعدة الضريبة      | دخل - تنزيلات وإعفاءات    | دخل - تنزيلات      |
| الإعفاءات          | يوجد                      | لا يوجد            |
| متوسط معدل الضريبة | بين الحد الأدنى والأعلى   | نفس نسبة الضريبة   |
| معدل الضريبة الحدي | الحد الأعلى               | نفس نسبة الضريبة   |
| معدل أثر الضريبة   | أقل من متوسط معدل الضريبة | يعادل نسبة الضريبة |

• المصدر: د. صبري، نضال رشيد: **محاسبة ضريبة الدخل**. المرجع السابق. ص 323.

**الطريقة الثالثة - حسب تعدد الضرائب:**

يأخذ التمييز هنا معيار التفرقة (الوعاء الضريبي) نفسه، حيث يفرض معدل ضريبي واحد لكل الدخل الخاضعة للضريبة، أو فرض معدل لكل دخل على حدة، ويتبع ذلك النظام الضريبي المطبق على الدخل هل هو نظام متعدد مثل مصر مثلاً، أو نظام ضريبي موحد على الدخل مثل فلسطين والأردن، وكلا النوعين يختلفان عن بعضهما من حيث فرض السعر الضريبي كما يلي:

<sup>1</sup> - على سبيل المثال: الشركة العادية لا تندرج ضمن مفهوم الشركات في القانون الضريبي الفلسطيني، ولكن في فرنسا ودول أخرى يجري التعامل معها كشخصية اعتبارية، ويمنح الشركاء الحق في اختيار طريقة المحاسبة كشركة أو كأفراد.

<sup>2</sup> - أنظر المادة (16) من قانون ضريبة الدخل الفلسطيني الصادر 2001.

**النوع الأول (الموحد):** فرض معدل موحد لكل أنواع الدخل .

**النوع الثاني (المتعدد):** فرض معدل خاص بكل دخل على حدة مثل (الدخل على الرواتب، الدخل على العقارات، الدخل على التجارة، ...).

والنوع الثاني هو أقرب الى تحقيق العدالة من النوع الأول<sup>(1)</sup>، لأنه يحدد المعدل الملائم لكل نوع من أنواع الدخل، ولكنه يواجه صعوبات فنية في طرق الحساب، حيث تنشأ مشكلة خصم الإعفاءات، ومن أي نوع من أنواع الدخل يجري تنزيلها، حيث يتطلب الأمر جمع كل الدخل معاً ثم تنزيل الإعفاءات ، لتحديد صافي الدخل الخاضع للضريبة بعد التنازلات، ومن ثم يتم فصل الدخل مرة أخرى حسب نسب قيمتها لحساب قيمة الضريبة المستحقة، وباستخدام معدلات الضرائب المختلفة.

وقد يكون التعدد في نفس نوع الدخل، كأن تفرض معدلات أعلى على الأرباح التجارية للمؤسسات المالية، عن الشركات الصناعية والفنادق والمستشفيات، مثلما أخذ بذلك المشرع الفلسطيني في القانون الجديد، وقد يتم التمييز في معدلات الضريبة بين منطقة وأخرى مثلما أخذ بذلك المشرع الفلسطيني في منحه للإعفاءات في قانون تشجيع الإستثمار الفلسطيني حيث نص على أنه (2):

يجوز بقرار من مجلس الوزراء بناء على اقتراح الهيئة ( العامة لتشجيع الإستثمار)، مد

الإعفاءات

أ- الضريبة لمدة أو مدد أخرى بما لا يتجاوز خمس سنوات إذا اقتضت ذلك إعتبارات الصالح العام وفقاً لمجال عمل المشروع وموقعه الجغرافي ومدى إسهامه في زيادة الصادرات وخلق فرص العمل، ودفع عجلة التنمية.

<sup>1</sup> - قانون تشجيع الإستثمار الفلسطيني رقم (1) لسنة 1998. الفقرة (أ) والفقرة (ب) المادة (24).

<sup>2</sup> - د.صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. المرجع السابق. ص 324.

ب- يمكن تحديد مدد الإعفاء بالنسبة للمشروعات التي تقام داخل المناطق الصناعية أو المناطق النائية أو المناطق المهددة بالإستيطان.

وكما ذكر سابقا فإن تطبيق معدلات ضريبية مختلفة لنفس المكلف ذي الشخصية الطبيعية هو أمر معقد، وغالبا ما يتم تجنبه عند وضع التشريعات الضريبية، ويلجأ إليه المشرع في أحوال خاصة ولتحقيق أهداف تتسجم مع الفلسفة الإقتصادية التي تتبناها الدولة، كإعفاءات السياسية، التي تطبقها إسرائيل بمنحها إعفاءات ضريبية للمستوطنين في الأراضي الفلسطينية.

بينما يتم استخدام معدلات ضريبية مختلفة لنفس الدخل في حالة الشخصية المعنوية، حيث تختلف النسب المستخدمة للشركة المساهمة العامة عن الشركة الخاصة، أو حسب النشاط الإقتصادي<sup>(1)</sup>.

جدول رقم 6. تعدد السعر الضريبي أو توحيدده للدخل محل الضريبة

| رقم | السعر الضريبي                | مجال التطبيق                                                                    |
|-----|------------------------------|---------------------------------------------------------------------------------|
| 1   | سعر موحد                     | لكل أنواع الدخول والمكلفين وطرق الحساب                                          |
| 2   | متعدد ( حسب المكلفين )       | السعر للشخصية الطبيعية يختلف عن الشخصية المعنوية                                |
| 3   | متعدد ( حسب الدخل )          | معدل ناتج العمل يختلف عن ناتج الأعمال ، يختلف عن نواتجها معا                    |
| 4   | معدلات مختلفة لنفس نوع الدخل | معدل أرباح القطاع الصناعي يختلف عن معدل أرباح القطاع المالي ، أو قطاع التعدين . |

• د.صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. المرجع السابق. ص 325.

الطريقة الرابعة: فرض المعدلات حسب مفاهيمها المختلفة<sup>(2)</sup>:

<sup>1</sup> - د.صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. المرجع السابق. ص 325.

<sup>2</sup> - المرجع السابق: محاسبة ضريبة الدخل. ص 326.

ينتج عن فرض ضريبة تصاعدية أو تنازلية، وجود مفاهيم مختلفة لمعدلات الضريبة

على النحو التالي:

1. **معدل الضريبة الحدية:** وهو نسبة الضريبة التي ستطبق على أي دخل إضافي سيحصل عليه المكلف بعد دخله الحالي، ويمثل عادة معدل الضريبة لأعلى شريحة ضريبية يصلها دخل المكلف الخاضع للضريبة.

2. **متوسط معدل الضريبة:** وهو متوسط ما يدفعه المكلف في حالة معدلات الضريبة التصاعدية، وتحدد بقسمة قيمة الضريبة المستحقة، والمحسوبة حسب معدلات الفئات، والشرائح المختلفة، على قاعدة الضريبة المتمثلة في الدخل الخاضع للضريبة، ويقع متوسط معدل الضريبة ما بين معدل الضريبة لأدنى شريحة، ومعدل الضريبة لأعلى شريحة، يخضع لها صافي دخل المكلف، ويتوقف ذلك على قيمة الفئات، ومعدل كل فئة، ويعادل معدل الضريبة فيما لو فرضت على أساس المعدل النسبي.

3. **معدل أثر الضريبة:** ويحسب لغرض معرفة الأثر الضريبي على المكلف، وعبء الضريبة بصورة عامة على المواطن، ويقوم على فكرة تحديد متوسط معدل الضريبة فيما لو فرضت على الدخل الخاضع للضريبة بدون خصم أي إعفاءات، وتحسب من خلال قسمة قيمة الضريبة المستحقة فعليا الى مجموع الدخل الخاضع للضريبة قبل خصم الإعفاءات، كما سيأتي لاحقا في المبحث الثالث من هذا الفصل.

### المبحث الثالث: معدلات ضريبة الدخل في فلسطين:

يستخدم في فلسطين نظامين من معدلات ضريبة الدخل، معدلات ضريبة تصاعدية

للدخل الشخصي، ومعدلات ضريبة نسبية ثابتة للأشخاص المعنوية وهي على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

<sup>1</sup> - د. صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. المرجع السابق. ص 334.

## النظام الأول: معدلات ضريبية تصاعدية للدخل الشخصي:

وهذه المعدلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني مرت بعدة تطورات على النحو التالي:

### • (1995-1999):

كانت الشرائح قبل التعديل الأخير في عام (1999) مكونة من ثماني شرائح وتتراوح ما

بين (5%-48%)، وتعد الشريحة الأخيرة نسبة عالية جدا بالنسبة لدخل الأشخاص.

### جدول رقم 7. الشرائح الضريبية المطبقة في فلسطين (1995-1999)

| الضريبة بالشيكول     |              |
|----------------------|--------------|
| الدخل الخاضع للضريبة | نسبة الضريبة |
| 1- 4200              | 5%           |
| 4201- 10500          | 10%          |
| 10501- 16800         | 15%          |
| 16801- 29400         | 20%          |
| 29401- 50400         | 30%          |
| 50401- 84000         | 35%          |
| 84001- 147000        | 40%          |
| فوق 147000           | 48%          |

- المصدر: السلطة الوطنية الفلسطينية. وزارة المالية. مديرية ضريبة الدخل. دليل ضريبة الدخل. الشريحة الضريبية لسنة 1995-1997.

### التعديل عام 1999، الى هذا التاريخ (2004):

وقد جرى هذا التعديل بتاريخ 1999/1/1، حيث أصبحت على النحو التالي:

### جدول رقم 8. تعديل الشريحة الضريبية في فلسطين عام 1999

| الضريبة بالدينار الأردني |                      |
|--------------------------|----------------------|
| نسبة الضريبة             | الدخل الخاضع للضريبة |
| 5%                       | 1-5000               |
| 10%                      | 5001-12000           |
| 15%                      | 12001-20000          |
| 20%                      | ما زاد عن ذلك        |

- السلطة الوطنية الفلسطينية. تعديل الشرائح الضريبية الصادر عام 1999.

### القانون الفلسطيني الجديد (2004):

وينص على أن تكون الشرائح الضريبية على النحو التالي:

### جدول رقم 9. الشريحة الضريبية في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني الصادر عام 2004

| الضريبة بالدولار الأمريكي |                      |
|---------------------------|----------------------|
| نسبة الضريبة              | الدخل الخاضع للضريبة |
| 8%                        | 1-10000              |
| 12%                       | 10001-15000          |
| 16%                       | ما زاد عن 15000      |

- المصدر: القانون الفلسطيني الجديد (2004).

ويفرض قانون الضريبة الفلسطيني نفس المعدلات، والشرائح، والفئات على دخل كل

من فئات المكلفين التالية<sup>(1)</sup> وهي الفئات التي ينص قانون الشركات الأردني على إعتبارها لا تتمتع بشخصية اعتبارية من ناحية ضريبية:

1. فئة المستخدمين.

2. فئة أصحاب المهن الحرة.

3. فئة أصحاب منشآت الأعمال الفردية.

<sup>1</sup> - د. صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. المرجع السابق. ص 335.

#### 4. فئة الشركاء في الشركة العادية.

ويحصل المستخدمون على إعفاء بنسبة (20%) من دخلهم بجانب الإعفاءات الشخصية والعائلية التي تتمتع بها الفئات الأخرى في القانون المطبق حالياً في فلسطين (قبل وبعد التعديل)، ولا يوجد مثل هذا الإعفاء في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني الصادر عام (2004)<sup>(1)</sup>.

#### لنظام الثاني - معدلات نسبية ثابتة:

وتفرض على الشخصية المعنوية، المتمثلة بالشركات المساهمة العامة والخاصة، وهو حسب التعديلات على النحو التالي:

#### • (1995-1999):

وكانت نسبة الضريبة التي تستوفى على الشركات والشخص المعنوية الخاضعة للضريبة (38.5%).

#### • تعديل عام 1999:

تستوفى نسبة الضريبة على الأشخاص المعنوية حسب تعديل عام 1999 (20%).

#### • حسب القانون الفلسطيني الجديد الصادر (2004):

فقد فرضت نسبة ثابتة على الدخل، حسب القطاعات، ومجالات العمل، كما جاء في المادة (16) من القانون<sup>(2)</sup>:

1. نسبة (16%) من الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص معنوي مقيم.

ويستثنى من ذلك القطاعات التالية:

<sup>1</sup> - قانون ضريبة الدخل الفلسطيني الصادر عام 2004. المادة (16) الفقرة الأولى.

<sup>2</sup> - القانون الفلسطيني الجديد الصادر عام (2004) ، المادة (16).

- نسبة (8%) على الدخل الناتج من الزراعة وأرباح صادرات المنتجات الزراعية والصناعية.

- نسبة (12%) على الدخل المتأتي من مشروع في أي من قطاعات الصناعة والفنادق والمستشفيات.

2. نسبة (16%) من الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص معنوي غير مقيم.

3. نسبة (8%) على الدخل المتحقق لشركات التأمين على الحياة وذلك من المجموع الكلي لأقساط التأمين على الحياة المستحقة للشركة.

4. نسبة (8%) على الأرباح الموزعة على الأفراد، والفوائد المستحقة للأشخاص الطبيعيين.

والجدول رقم (18) يظهر العبء الضريبي ودرجة التصاعدية في كلا من جدول ضريبة الدخل المطبق والجديد، ويلاحظ التقارب بين النظامين، من حيث العبء الضريبي، ودرجة التصاعد، ويمكن الاختلاف في أن التصاعد في القانون الجديد أكبر منه لا شرائح الأولى مقارنة مع النظام المطبق ثم يبدأ الإنخفاض في درجة التصاعد في الشرائح العليا.

جدول رقم 10. العبء الضريبي ودرجة التصاعدية في كلا من جدول ضريبة الدخل المطبق والجديد

| الدخل | قانون الدخل المطبق حالياً |                        |                                | قانون الدخل الجديد |                    |                        |
|-------|---------------------------|------------------------|--------------------------------|--------------------|--------------------|------------------------|
|       | العبء الضريبي             | متوسط معدل الضريبة (1) | الدخل التصاعدي المتبقي (1) (2) | العبء الضريبي      | متوسط معدل الضريبة | الدخل التصاعدي المتبقي |
| 5000  | 250                       | 0.05                   | 0.95                           | 280                | 0.056              | 0.944                  |
| 7000  | 450                       | 0.064                  | 0.94                           | 567                | 0.081              | 0.919                  |
| 10000 | 750                       | 0.075                  | 0.93                           | 930                | 0.093              | 0.907                  |
| 15000 | 1400                      | 0.093                  | 0.90                           | 729                | 0.048              | 0.952                  |
| 20000 | 2150                      | 0.10                   | 0.89                           | 2526               | 0.126              | 0.874                  |
| 25000 | 3150                      | 0.12                   | 0.87                           | 3332               | 0.13               | 0.87                   |
| 30000 | 4150                      | 0.14                   | 0.86                           | 4138               | 0.137              | 0.863                  |
| 50000 | 8150                      | 0.16                   | 0.84                           | 7364               | 0.147              | 0.853                  |
| 60000 | 10150                     | 0.17                   | 0.83                           | 8977               | 0.15               | 0.85                   |

- تم توحيد العملة بغرض قياس التغير.
- تم احتساب الدولار على أساس أنه يساوي ( 0.07 ) لكل دينار أردني.

1. متوسط معدل الضريبة: وتحسب من خلال (قسمة قيمة الضريبة المستحقة فعلياً إلى مجموع الدخل الخاضع للضريبة قبل خصم الإعفاءات).

2. الدخل التصاعدي المتبقي: يقيس درجة التصاعد و = (الدخل - العبء الضريبي) / الدخل.

<sup>1</sup> - د. صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. المرجع السابق. ص 326.

<sup>2</sup> - النقيب، فضل.م: تقييم أولي للنظام الضريبي في الضفة الغربية وقطاع غزة. القدس ورام الله. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس). 1996. ص 23

## الفصل الرابع

### الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية

المبحث الأول: الآثار الاقتصادية للضرائب

المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية

المبحث الثالث: دور المعدلات الضريبية في السياسات المالية والاقتصادية

## المبحث الأول: الآثار الاقتصادية والمعدلات الضريبية:

### أولاً - الآثار الاقتصادية للضرائب:

إن تحليل الآثار الاقتصادية الناجمة عن فرض أي ضريبة يعد من الأمور الضرورية والحتمية للوصول الى السياسة الضريبية المثلى، فالحكم على مدى نجاح السياسة الضريبية القائمة يتوقف في النهاية على مدى ما تحدثه من آثار إقتصادية واجتماعية وسياسية مرغوبة، ومن ناحية أخرى فإن رسم أي سياسة ضريبية جديدة يستلزم بادئ ذي بدء دراسة آثارها المتوقعة (الإيجابية والسلبية) على متغيرات النشاط الإقتصادي<sup>(1)</sup>.

وتحديد الآثار الإقتصادية للضرائب موضوع تواجهه الكثير من الصعوبات، ذلك أن الضريبة ليست العامل المؤثر الوحيد في مجرى الحياة الإقتصادية، بل هي أحد عوامل عدة متباينة، وبينما تتضاءل أهمية الضريبة أحيانا بالنسبة لغيرها من العوامل، تزداد أهميتها النسبية أحيانا أخرى، كذلك تختلف هذه الآثار تبعاً لما إذا كنا ننظر الى كل ضريبة على حدة أم الى الكيان الضريبي بأسره، وتبعاً إذا ما كان البحث مقصوراً على آثار الضرائب بعينها، أم ما يترتب أيضاً على إنفاق حصيلتها من آثار ونتائج<sup>(2)</sup>، ومن ثم فإنه يتعذر فصل الآثار التي ترتبت على فرض الضريبة عن غيرها من الآثار التي نتجت عن العديد من العوامل الأخرى، فالضرائب لا تعمل في فراغ، وبالتالي فإن آثارها تختلف باختلاف البيئة الإقتصادية والاجتماعية والسياسية التي تعمل فيها، فآثار الضرائب على أرباح الشركات التجارية والصناعية في مجتمع رأسمالي، تختلف اختلافاً بيناً عن آثار نفس الضرائب في مجتمع اشتراكي، أو في مجموعة الدول النامية<sup>(3)</sup>.

وقد كانت النظرية التقليدية في المالية العامة تأخذ بمبدأ حياد الضريبة، والواقع أن الضريبة لم تكن إطلاقاً محايدة من حيث الآثار الإقتصادية، فللضريبة آثار بعيدة المدى من الناحية

<sup>1</sup> - د. عثمان، سعيد عبد العزيز: الإقتصاد العام. المرجع السابق. ص 283.

<sup>2</sup> - د. فوزي، عبد المنعم: النظم الضريبية. المرجع السابق. ص 101.

<sup>3</sup> - د. بركات، عبد الكريم صادق ود. دراز، حامد عبد المجيد: علم المالية العامة. المرجع السابق. ص 376.

الإقتصادية، يمكن تتبع نتائجها في بعض الكميات الكلية في الإقتصاد، كالإنتاج والدخل والإدخار، هذه الآثار يثيرها فرض الضريبة ولا تستقل بالنسبة لها بطريقة خاصة، فأثر الضريبة على مستوى الدخل القومي عن طريق الحد من الإستهلاك، قد ينتج رفع سعر الفائدة على القروض الإستهلاكية، أو سياسة سعرية خاصة بالسلع الإستهلاكية<sup>(1)</sup>.

وتمثل الآثار الإقتصادية النهائية المباشرة للضرائب، أداة أساسية تساعد المسؤولين في التعرف على الأوضاع المالية في الدولة ومدى نجاح السياسة الضريبية القائمة، ويذهب بعض الإقتصاديين الى القول بأن الضرائب تحرك نشاط الأفراد وتدفعهم الى زيادة الإنتاج، في حين يرى البعض الآخر أن الضرائب تشل نشاط الأفراد وتؤثر في إنتاجهم<sup>(2)</sup>.

ويمكن إجمال الآثار الإقتصادية للضرائب في اتجاهين<sup>(3)</sup>:

1- الإتجاه الأول - الآثار الإنتعاشية: حيث يرى البعض أن فرض الضرائب أو زيادتها يكون حافزا لزيادة العمل والإنتاج، وبالتالي زيادة الدخل القومي والناتج القومي، حيث يقوم العمال والمنتجون بزيادة عملهم وانتاجهم لتغطية الأعباء الضريبية الجديدة والمحافظة على مستوى معين من الربح أو الدخل.

2- الإتجاه الثاني - الآثار الإنكماشية: يرى أصحاب هذا الإتجاه أن فرض ضرائب جديدة، أو زيادتها، يؤدي الى تقليل الإستهلاك وبالتالي الى تخفيض انتاج السلع الإستهلاكية والذي يرتبط معه تخفيض انتاج السلع الإستثمارية.

## ثانياً - المعدلات الضريبية ومفهوم العدالة:

<sup>1</sup> - دويدار، محمد: دراسات في الإقتصاد المالي. المرجع السابق. ص 212.

<sup>2</sup> - د. اليحيى، حسين ود. خريوش، حسن: المالية العامة. القدس. إصدارات جامعة القدس المفتوحة. 1996. ص 236.

<sup>3</sup> - د. الحاج، طارق: المالية العامة. المرجع السابق. ص 98.

يتسع مفهوم العدالة الضريبية لكافة النتائج والآثار الناتجة عن الضرائب، ويغطي في ذلك كافة الجوانب الاجتماعية والإقتصادية والسياسية، وترتبط المعدلات (السعر) الضريبية بمفهوم العدالة من خلال مبدأ شخصية الضريبة، والذي يتطلب تحقيقه المساواة في التضحية بين المكلفين، ومراعاة المقدرة المالية لكل مكلف، من خلال الأخذ بعين الاعتبار شخصية الممول ومركزه المالي وحالته الاجتماعية<sup>(1)</sup>.

وتلعب المعدلات الضريبية دوراً مهماً في تحقيق شخصية الضريبة من خلال<sup>(2)</sup>:

1. تفاوت سعر الضريبة حسب مصدر الدخل: فالدخل تقسم بحسب مصادرها الى ثلاثة أقسام، دخول مصدرها العمل، ودخول مصدرها رأس المال، ودخول مختلطة ناشئة من اشتراك العمل ورأس المال كالأرباح التجارية والصناعية، ونظراً لإختلاف هذه المصادر من حيث درجة الدوام والبقاء، فإنه يصبح من العدالة التمييز بينها في شكل وسعر الضريبة، بحيث يرتفع السعر الذي يتحمله الدخل كلما كان أطول بقاءً.

حيث ينبغي أن يكون السعر على الدخل المتأتي من رأس المال أكبر من سعر الضريبة على دخل العمل، وينبغي للسعر المفروض على الكسب المتأتي من الدخل المختلطة وسطاً بين السعريين السابقين، وهكذا أخذ المشرع الفلسطيني في القانون الجديد، حيث فرض معدلات تصاعدية على الكسب المتأتي من دخل العمل، وفرض معدلات نسبية ثابتة على الدخل الأخرى، وراعى أن يميز بينها، حيث كان السعر المفروض على الكسب المتأتي من البنوك والمؤسسات المالية أعلى الأسعار<sup>(3)</sup>.

2. التصاعد في سعر الضريبة: يعتبر التصاعد الضريبي من عناصر شخصية الضريبة، لأن هذا التصاعد يحقق المساواة في التضحية بين الممولين (تم الإشارة الى ذلك سابقاً في الفصل

<sup>1</sup> - دمراد، محمد حلمي: مالية الدولة. 1964. ص 228.

<sup>2</sup> - تقوم العدالة الضريبية على مبادئ ثلاثة: 1. عمومية الضرائب. 2. عدم ازدواج الضرائب. 3. شخصية الضريبة؛ ويندرج السعر الضريبي والمعدلات الضريبية تحت مبدأ شخصية الضريبة. للمزيد راجع:

- دمراد، محمد حلمي: مالية الدولة. 1964. ص 211 وما بعدها.

<sup>3</sup> - قانون ضريبة الدخل الفلسطيني الجديد الصادر عام 2004. المادة 16.

الثالث)، بعكس الضريبة ذات السعر النسبي، وينظر الى الضريبة التصاعدية أيضا باعتبارها أداة لتقليل التفاوت الكبير بين الدخل والثروات<sup>(1)</sup>.

ويمكن الوصول الى سعر تصاعدي للضريبة أيضاً عن طريق خصم حد أدنى للمعيشة من جميع الدخل مع بقاء السعر الإسمي للضريبة ثابتاً، وإن كان التصاعد في هذه الحالة بطيئاً.

### المبحث الثاني: الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية:

أولاً: الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية على الإنتاج: ويمكن تتبع آثار الضريبة على الإنتاج من خلال الأمور التالية:

#### أ - الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية على حجم الإنتاج:

ويكون للمعدلات الضريبية آثاراً واضحة على حجم الإنتاج من خلال تأثيرها في حجم الربح المتحقق من العمليات الإنتاجية، ويعتمد ذلك على نوعية الضريبة (تصاعدية أو نسبية ثابتة) وعلى حجم التصاعد أو النسبة المستقطعة، فإذا كان هناك تصاعد حاد ومستمر في المعدلات، فذلك لا يشجع على الإنتاج بكميات كبيرة.

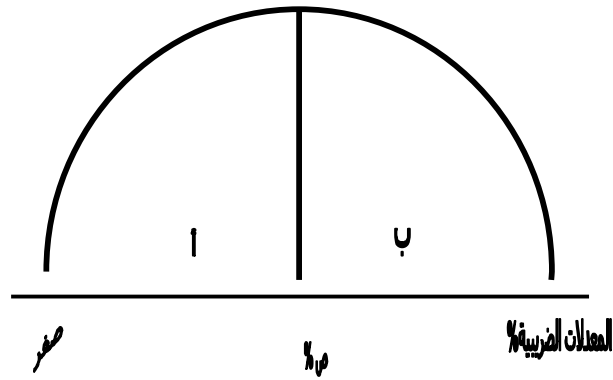
وقد تبني المشرع الأمريكي مقولة (لافر) **Laffar Curve** حول العلاقة بين الحصيلة الضريبية والمعدلات الضريبية، الذي يهتم بجانب العرض المتمثل بضرورة تخفيض المعدلات الضريبية حتى يتحقق النمو الإقتصادي وزيادة حجم الإنتاج وبالتالي زيادة الحصيلة الضريبية كما يظهر في الشكل التالي<sup>(2)</sup>:

شكل رقم 1. منحنى لافر

### الحصيلة الضريبية

<sup>1</sup> - د.مراد، محمد حلمي: مالية الدولة. المرجع السابق. ص 234

<sup>2</sup> - د.حجازي، المرسي السيد: النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق. المرجع السابق. ص 129.



ويتضح من الشكل أن الحصيلة الضريبية ترتبط بالمعدلات الضريبية بمرحلتين مختلفتين:

1. المرحلة الأولى: في السعر الضريبي من صفر % حتى ص % تكون العلاقة طردية، بمعنى أن زيادة المعدلات الضريبية يترتب عليه زيادة في الحصيلة الضريبية.

2. المرحلة الثانية: بعد المعدل ص % وحتى 100 %، فإن العلاقة بينهما تتحول إلى علاقة عكسية، بمعنى أن تخفيض المعدلات الضريبية يؤدي إلى رفع معدلات النمو الإقتصادي وحجم الإنتاج.

ب - الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية على عوامل الإنتاج: ويمكن تتبع آثار المعدلات الضريبية على عوامل الإنتاج من خلال أمرين<sup>(1)</sup>:

1. آثار المعدلات الضريبية على رأس المال: إن تكوين رأس المال يعد أحد أهم العوامل الرئيسة المحددة للتنمية الاقتصادية، وبدونه ينخفض الدخل القومي، لإنخفاض معدل الإستثمار<sup>(2)</sup>، وتتوقف آثار المعدلات الضريبية على رأس المال إيجاباً أو سلباً، على فرص تحقق الأرباح المتاحة للمنتجين:

<sup>1</sup> - د.عناية، غازي: المالية العامة والتشريع الضريبي. المرجع السابق. ص 160.

<sup>2</sup> - د.السوداني، عبد العزيز علي: البناء الضريبي. المرجع السابق. ص 88.

- إذا ترتب على تحديد المعدلات الضريبية زيادة في حجم الأرباح المتحققة، فإن الطلب على رؤوس الأموال يرتفع، وبالتالي فإن عرض رؤوس الأموال المعدة للإستثمار والإنتاج يزداد، مما يفضي الى زيادة حجم الإنتاج الكلي.
- أما إذا ترتب على تحديد المعدلات الضريبية نقص في حجم الأرباح المتحققة، فإن الطلب على رؤوس الأموال المعدة للإستثمار والإنتاج يقل، مما يفضي الى انخفاض في حجم الإنتاج الكلي.

## 2. آثار المعدلات الضريبية على العمل:

إن الضرائب إذا ما فرضت بمعدلات عالية على منتجات صناعة معينة فإنها تنقص ولا شك من حجم العمالة في تلك الصناعة، كذلك فإن المعدلات الضريبية التي تؤدي الى زيادة في تكلفة العمل قد تشجع على استخدام الآلات وتزايد الإعتماد عليها وإحلالها محل العمال، خاصة إذا كان هنالك تفاوت في معدلات الضريبة تبعا لمصدر الدخل، فالضريبة التي تزيد من تكاليف إنتاج سلع معينة، تعمل على تشجيع العمالة في الصناعات التي تنتج سلعا بديلة، في الوقت الذي تعمل فيه على خفض العمالة في الصناعات الخاضعة للضريبة<sup>(1)</sup>.

وتؤثر المعدلات الضريبية إيجابا على قدرة العمل، فتحفز العمال على مضاعفة جهودهم، وساعات عملهم، فيزيد إنتاجهم، وبالتالي يزداد حجم الإنتاج الكلي في الحالات التالية:

1. إذا توفرت لهم أجور نقدية عالية<sup>(2)</sup>، تفوق نسبة المعدلات الضريبية المفروضة على الدخل مما يترك لهم هامشا للإنفاق على الإستهلاك والإدخار ومواجهة الأعباء الطارئة.
2. إذا كانت المعدلات الضريبية لا تمس الدخل المتدنية، والطبقات التي تحت خط الفقر.

<sup>1</sup> - د. فوزي، عبد المنعم: **النظم الضريبية**. المرجع السابق. ص 111.

<sup>2</sup> - د. عناية، غازي: **المالية العامة والتشريع الضريبي**. المرجع السابق. ص 161.

3. إذا حصل العمال على حوافز، ومكافآت نقدية أو عينية.

4. إذا توفرت الرغبة في العمل ونوعيته.

5. تحويل العمالة الزراعية التي تسودها البطالة المقنعة الى عمالة صناعية أو تجارية<sup>(1)</sup>.

6. تحسين الظروف المعيشية والصحية والمهنية للعمال.

ويمكن لمعدلات ضريبة الدخل أن تؤثر في عرض ساعات العمل من خلال أثر الدخل إذا اهتم الأفراد بمستوى معيشتهم، لكن أثر الإحلال قد يغري هؤلاء الأفراد على زيادة ساعات الفراغ على حساب ساعات العمل فيبدد أثر الدخل، حيث يقوم العامل بتوزيع ساعات يومه المحددة بين العمل والفراغ بحيث يحقق لنفسه أقصى رفاهية ممكنة، فإذا فرضت الحكومة معدلات ضريبية جديدة على الدخل، فسيوازن العامل أثر المعدلات الضريبية الجديدة على عمله وفراغه، وسيختار الأجدى له بين العمل أو الفراغ<sup>(2)</sup>، حيث سيكون هناك ثلاثة احتمالات<sup>(3)</sup>:

**الاحتمال الأول:** أثر الدخل الإيجابي يتعادل مع أثر الإحلال السلبي، ومن ثم يكون أثر الضريبة حيادياً على عدد ساعات العمل.

**الاحتمال الثاني:** أثر الدخل الإيجابي أكبر من أثر الإحلال السلبي، ومن ثم يكون أثر الضريبة إيجابياً على عدد ساعات العمل.

**الاحتمال الثالث:** أثر الدخل الإيجابي أقل من أثر الإحلال السلبي، وفي هذه الحالة يكون أثر فرض الضريبة سلبياً على عدد ساعات العمل.

### ج - الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية على الإستثمار:

<sup>1</sup> - د.السوداني، عبد العزيز علي: البناء الضريبي. المرجع السابق. ص 98.

<sup>2</sup> - د.السوداني، عبد العزيز علي: البناء الضريبي. المرجع السابق. ص 99.

<sup>3</sup> - د.عثمان، سعيد عبد العزيز: مقدمة في الإقتصاد العام. المرجع السابق. ص 297.

يكتسب الإستثمار أهمية نسبية تزيد عما للمتغيرات الأخرى من أهمية في النشاط الإقتصادي، فهو يشكل عنصراً من عناصر الطلب الكلي، يأتي في الدرجة الثانية بعد الإستهلاك من حيث الأهمية، إذ تتراوح نسبته ما بين (10-15%) من مجموع الطلب، ويعني ذلك أنه من المحددات الأساسية لمستوى الدخل، كما يشكل الطريقة الوحيدة التي بموجبها ترتفع الطاقة الإنتاجية للمجتمع، وذلك من خلال التوجه لإقامة المزيد من الموجودات الرأسمالية "المخزون الرأسمالي" <sup>(1)</sup>.

وليس كل ما يعتبر استثماراً من وجهة نظر الفرد المستثمر يعتبر بالضرورة استثماراً من وجهة نظر الإقتصاد القومي، فالإنفاق الذي لا يؤدي الى رفع مستوى الطاقة الإنتاجية للإقتصاد القومي لا يعتبر استثماراً بالمعنى الإقتصادي المقصود مثل عمليات شراء الأسهم والسندات وجميع أنواع الأوراق المالية الأخرى، أما الإستثمار المقصود، ويعرف أحياناً بالإستثمار الحقيقي، فيشتمل على كل أنواع الإنفاق التي تؤدي في النهاية الى زيادة مستوى الطاقة الإنتاجية التي يمثلها المخزون الرأسمالي <sup>(2)</sup>.

وتؤثر المعدلات الضريبية على الميل للإستثمار من خلال تأثيرها على حجم الربح ودرجة المخاطرة، فيزيد الميل للإستثمار، كلما انخفضت المعدلات الضريبية المفروضة على الدخل، وكلما زادت فرص الحصول على الأرباح وانخفضت درجة المخاطرة، فانخفاض المعدلات الضريبية يحفز المنتجين لمضاعفة إنتاجهم، ويشجع على ازدياد الإستثمارات وتوسعها مما يرفع من الكفاية الحدية لرأس المال، ويزيد بالتالي من حجم الإنتاج الكلي.

<sup>1</sup> - د. خصاونة، صالح ود. شامية، أحمد زهير: مبادئ الإقتصاد 2. القدس. منشورات جامعة القدس المفتوحة. 1994. ص

<sup>2</sup> - المرجع السابق: مبادئ الإقتصاد 2. ص 121.

وتلعب المعدلات الضريبية أيضا دورا مهما في توجيه الإستثمارات من خلال كونها معدلات تمييزية بين قطاعات الإستثمار المختلفة، وذلك بواسطة اتجاهين<sup>(1)</sup>:

- اتجاه تحفيزي: وذلك من أجل تشجيع قطاعات استثنائية مطلوبة ومرغوبة ويفتقر إليها المجتمع مثل المشافي والمرافق السياحية، والمؤسسات التعليمية... الخ، وذلك من خلال:
  - فرض معدلات ضريبية منخفضة.
  - التمييز في معدلات الضريبة من صناعة الى أخرى داخل قطاع الأنشطة المرغوبة أيضاً.
  - الإستناد الى مؤشرات الأرباح النسبية داخل القطاعات الصناعية المختلفة، عند تقرير التمييز في معدلات ضرائب الدخل على الإستثمار.
  - استخدام المعدلات التمييزية لضريبة الدخل على الإستثمار بين المناطق المختلفة.
- اتجاه تثبيطي: يعمل هذا الإتجاه على كبح وتثبيط القطاعات الإستثمارية غير المرغوب فيها، مثل شركات التبغ والمشروبات الروحية... الخ، وذلك من خلال:
  - فرض معدلات ضريبية مرتفعة على الأنشطة غير المرغوب فيها.
  - أن تصبح العلاقة النسبية المتحققة في الأنشطة الإقتصادية المرغوبة بعد الضريبة في صالح الأنشطة الإقتصادية المرغوبة، وفي غير صالح الأنشطة الإقتصادية غير المرغوبة.

ويلعب شكل الضريبة كعامل مهم في تكوين القرار الخاص بالإستثمار، أي هل تمثل الضريبة نسبة ثابتة أم أنها تصاعدية تتزايد معدلاتها كلما زاد حجم الربح<sup>(2)</sup>؟ فإذا كانت ضريبة دخل المستثمر نسبة ثابتة، فإن فرض الضريبة أو زيادة معدلها، يترتب عليه انخفاض في مستوى العائد الصافي المتوقع دون أن يصاحب ذلك تخفيض في مستوى المخاطرة، مما يمثل حافزا قويا أمام المستثمر على زيادة تفضيله للإستثمارات التي تقل فيها درجة المخاطرة. وإذا

<sup>1</sup> - د. عثمان، سعيد عبد العزيز: النظم الضريبية. المرجع السابق. ص. 70.

<sup>2</sup> - د. عثمان، سعيد عبد العزيز: النظم الضريبية. المرجع السابق. ص 80.

كانت ضريبة الدخل تصاعدية (حيث يزيد سعرها الحدي مع زيادة دخل المستثمر)، حيث المنافع المتوقعة موجبة ومنتظمة لبعض الفرص الإستثمارية وغير منتظمة للبعض الآخر، فإن فرض الضريبة أو زيادة معدلها، يترتب عليه اقتطاع قدر أكبر من المنافع الصافية للفرص الإستثمارية متقلبة العائد، بالمقارنة مع الفرص الإستثمارية منتظمة العائد.

جدول رقم 11. مثال افتراضي: يوضح أثر التصاعد على الفرص الإستثمارية المنتظمة وغير المنتظمة

| السنة | العائد الصافي من الفرصة 1 |               |             | العائد الصافي من الفرصة 2 |               |             |
|-------|---------------------------|---------------|-------------|---------------------------|---------------|-------------|
|       | قبل الضريبة               | مقدار الضريبة | بعد الضريبة | قبل الضريبة               | مقدار الضريبة | قبل الضريبة |
| 1     | 2000                      | 250           | 1750        | 500                       | 50            | 450         |
| 2     | 2000                      | 250           | 1750        | 2000                      | 250           | 1750        |
| 3     | 2000                      | 250           | 1750        | 500                       | 50            | 450         |
| 4     | 2000                      | 250           | 1750        | 500                       | 1150          | 3850        |
| مجموع | 8000                      | 1000          | 7000        | 8000                      | 1500          | 6500        |

وجداول أسعار الضرائب كما يلي:

| الشرائح         | الدخل     | سعر الضريبة |
|-----------------|-----------|-------------|
| الشريحة الأولى  | 1000-1    | 10%         |
| الشريحة الثانية | 1001-2000 | 15%         |
| الشريحة الثالثة | 2001-3000 | 20%         |
| الشريحة الرابعة | 3001-4000 | 30%         |
| الشريحة الخامسة | 4001-5000 | 40%         |

- المصدر: د. عثمان، سعيد عبد العزيز: **النظم الضريبية**. الإسكندرية. الدار الجامعية . 2000. ص 76.

ويتضح من الجدول رقم (11) أن مجموع العوائد الصافية لكل من المشروع رقم (1) والمشروع رقم (2) متساويان لكل من السنوات الواردة، ولكن العائد الصافي للمشروع رقم (1)، عائد منتظم بينما العائد الصافي للمشروع رقم (2) غير منتظم، وبعد فرض الضريبة التصاعدية على كلا المشروعين، كان العبء الضريبي الممثل بمقدار الضريبة للمشروع (2) أكبر منه من المشروع رقم (1) وبالتالي أصبح العائد الصافي على الإستثمار للمشروع رقم (1) أكبر من العائد الصافي للمشروع رقم (2).

وتؤثر معدلات ضريبة الدخل على توجهات الإستثمار الأجنبي، ذلك أن رفع معدلاتها يؤدي الى خفض عوائد الإستثمار، وبالإضافة الى عنصر المخاطرة القائم في الدول المختلفة، تجعل الإستثمار الأجنبي أقل جاذبية، مما يؤثر سلباً على حجم الإستثمار الفعلي<sup>(1)</sup>.

وقد أوجد البحث عن معدلات ضريبية منخفضة ما يعرف "بالملاجئ الضريبية"<sup>(2)</sup>، حيث يبحث المستثمرون عن المناطق ذات الضرائب المنخفضة، ولقد وجدت الملاجئ الضريبية لإجتذاب الدخل من المصادر الأجنبية، فعلى سبيل المثال تعتبر "سويسرا" ملجئاً ضريبياً للمستثمرين، لأن المعدلات الضريبية في سويسرا أقل بكثير من مثيلاتها في الأقطار المتقدمة، ومن هنا كان للفروق بين الأقطار في الهياكل الضريبية ومعدلات الضرائب أثر إقتصادي ملموس على المنافسة الدولية في استقطاب الإستثمار.

#### ثانياً - الآثار الإقتصادية للمعدلات الضريبية على الدخل:

تمارس المعدلات الضريبية تأثيرها على توزيع الدخل من خلال كونها معدلات نسبية، أو معدلات تصاعدية<sup>(3)</sup>:

- معدلات الضرائب النسبية: وهذه المعدلات لا تأخذ بعين الإعتبار عناصر الشخصية في فرض المعدلات، ولا تراعي تفاوت القدرات المالية للمكلفين، ولا تأخذ بعين الإعتبار الأعباء العائلية والمعيشية للممولين، ولا تفرق بين الأغنياء والفقراء، لأنها تفرض بأسعار ثابتة مهما تغيرت قيمة الدخل، ومثل هذه الضرائب يكون تأثيرها عنيفاً، وتعتبر أشد عبئاً على الممولين الصغار أصحاب الدخل الصغيرة، ولذا فتأثيرها المباشر في

---

<sup>1</sup> - د. السوداني، عبد العزيز علي: البناء الضريبي. المصدر السابق. ص 91.

<sup>2</sup> - أليبر، ز. روبرت: لعبة النقود الدولية. (ترجمة: د. عماد عبد الرؤوف أبو طالب). القاهرة.

مكتبة مدبولي. (بدون سنة نشر). ص 311 وما بعدها.

<sup>3</sup> - د. فوزي، عبد المنعم: النظم الضريبية. المرجع السابق. ص 114.

توزيع الدخل إنما يكون لصالح الأغنياء أصحاب الدخل الكبيرة على حساب المكلفين الفقراء، نظرا لشدة التضحية التي يتحملها هؤلاء الفقراء بالنسبة للأغنياء.

- معدلات الضرائب التصاعدية: وهذه المعدلات تأخذ بعين الاعتبار بالقدرات المالية الحقيقية للمكلفين، وكذلك بالأعباء العائلية والشخصية والاجتماعية، وتعتبر أخف عبئا بالنسبة للمكلفين الصغار، أصحاب الدخل الصغيرة والثابتة، لأن الضرائب التصاعدية تتصاعد مع تصاعد الدخل، وتتنخفض بانخفاضه، وهي بالتالي يكون عبؤها قليلا على أصحاب الدخل القليلة وأصحاب الأعباء الكبيرة.

ويعتبر توزيع الدخل ملائما في ظل ما تسعى السياسة الضريبية الى تحقيقه من أهداف، وقد تكون إعادة توزيع الدخل رأسية، ويقصد بها التغير في نسبة الدخل القومي التي يحصل عليها الأفراد في فئات الدخل المختلفة بصرف النظر عن نوع هذه الدخل أو مصدرها )، وتؤثر السياسة الضريبية في إعادة توزيع الدخل الرأسية، إذا عمدت الحكومة الى تكيف العبء الضريبي على أحجام الدخل المختلفة، وقد يكون التأثير هنا سلبيا بحيث تزداد الفوارق الاجتماعية اتساعا، من خلال فرض الضرائب النسبية، أو فرض الضرائب التنازلية<sup>(1)</sup>.

وقد تكون إعادة توزيع الدخل أفقية أي حسب النوع أو المصدر، أما بالنسبة لإعادة توزيع الدخل تبعا لنوعه، فإنه من المعلوم أن الجانب الأكبر من دخل الأفراد في شرائح الدخل الدنيا مستمد من الأجور عادة، وإن نسبة كبيرة من دخل الأفراد في شرائح الدخل العليا ترد من الملكية، وهكذا تستطيع السياسة الضريبية التصاعدية في هذا الصدد أن تعمل على تخفيف العبء الضريبي على دخل العمل المكتسبة وزيادته نسبيا على الدخل الناجمة عن الملكية، أما بالنسبة لتوزيع الدخل تبعا لمصدره، فإنه يتسنى للسياسة الضريبية أن تكيف من عبء الضرائب النسبي على الصناعات وأوجه النشاط الإقتصادي مما يؤثر بالتالي على حجم الدخل الفردي.

<sup>1</sup> - د. دراز، حامد عبد المجيد: السياسات المالية. المرجع السابق. ص 345 وما بعدها.

وتتفاوت آثار معدلات الضريبة على إجمالي الدخل وصافي الدخل، وعلى استثمارات الدخل على النحو التالي<sup>(1)</sup>:

#### الآثار على الدخل الإجمالية: يتوقف الدخل الإجمالي للفرد على عاملين:

- أ- سعر الوحدة من عناصر الإنتاج: ويتم التأثير عليه من خلال التأثير في العوامل التي تحدد قوى العرض والطلب في أسواق السلع والخدمات الإنتاجية، مثل أثر المعدلات الضريبية على عدد السكان، على تشجيع التكنولوجيا، على الربح، على تخفيض دخول بعض المهن والحرف.. الخ.
- ب- مقدار ما يمتلكه الفرد ويرغب في عرضه من عناصر الإنتاج: أثر معدلات الضريبة على الدخل الناتج من عرض هذه العناصر، والتشجيع على امتلاكها.

#### الآثار على الدخل الصافية:

وتسيطر ضرائب الدخل على هذا المستوى من خلال إمكانية استخدام ضرائب الدخل التمييزية لتحقيق تأثيرها على المستوى الجزئي، فقد تكون المعاملة التمييزية لضرائب الدخل وفقاً لمصدر الدخل، وقد تكون المعاملة التمييزية لضرائب الدخل وفقاً للمهنة أو النشاط الاقتصادي الذي يزاوله الممول، وقد يكون الاختلاف في المعاملة الضريبية وفقاً للمنطقة الجغرافية التابع لها الممول.. الخ.

#### الآثار على استثمارات الدخل:

ويتم ذلك عن طريق استخدام المعدلات التمييزية على السلع والخدمات الاستهلاكية، من خلال فرض الضرائب المرتفعة على السلع الكمالية، وخفض المعدلات على السلع الضرورية، ويمكن تطبيق ذلك من خلال دراسة الأنماط الاستهلاكية للطبقات المختلفة والتوصل الى بعض المتغيرات التي يمكن ربط المعدلات التمييزية بها.

<sup>1</sup> - د. غانية، غازي: المالية العامة والتشريع الضريبي. المرجع السابق. ص 164.

### ثالثاً: الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية على الأسعار:

تتحدد الأسعار وفقاً لقوى العرض والطلب في السوق، ونظراً لأن قوى العرض والطلب تتأثر بحجم المعدلات الضريبية المفروضة ونوعها، فالأسعار بالتالي تتأثر بالمعدلات الضريبية المفروضة.

والمعدلات الضريبية المفروضة غالباً ما تتناول الدخل، والثروات بالإقتطاع، مما يقلل بالتالي من توفر القوة الشرائية التي بيد الأفراد، فيجبرهم أيضاً على ادخار ثرواتهم وأموالهم، ويقلل استهلاكهم وإنفاقهم، فيقل الطلب الكلي النقدي على المعروض من السلع والخدمات<sup>(1)</sup>، والمشتريات، مما يؤدي بدوره إلى انخفاض المستوى العام للأسعار.

ويمكن أن تسبب المعدلات الضريبية على الدخل هبوطاً في الأسعار، إذا زيدت

أسعارها نسبياً على شرائح الدخل الدنيا، وذلك بسبب خفضها لحجم الطلب، أما إذا انصبت الزيادة في أسعار ضريبة الدخل على الشرائح العليا، فإن الطلب الكلي على السلع والخدمات يأخذ في الزيادة، مما يسبب ضغطاً صعودياً على الأثمان<sup>(2)</sup>.

كما يمكن للمعدلات الضريبية المفروضة على دخول الأشخاص الطبيعيين، أن تسبب ارتفاعاً في الأثمان، إذا ارتفعت الأجور مع ارتفاع أسعار الضريبة، كما يمكن أن تسبب المعدلات الضريبية ارتفاعاً في الأثمان، إذا أدى خفض حجم المدخرات – الذي يستتبع فرض الضريبة أو ارتفاع معدلها في أحيان كثيرة – إلى رفع أسعار الفائدة وخفض حجم الإستثمار.

### رابعاً: الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية على الإستهلاك والإدخار:

#### • الإستهلاك:

<sup>1</sup> - د. فوزي، عبد المنعم: النظم الضريبية. المرجع السابق. ص 118.

<sup>2</sup> - حردان، طاهر حيدر: مبادئ الإقتصاد. عمان. دار المستقبل للنشر والتوزيع. 1997. ص 113.

يقصد بالإستهلاك " الإستعمال النهائي للسلع أو الخدمات لإشباع الحاجات " <sup>(1)</sup> وهو من أهم مكونات الإنفاق الكلي، ذلك النوع من الإنفاق الذي يقوم به الأفراد سواء كانوا منفردين أو مجتمعين على هيئة عائلة أو جمعية أو أي شكل آخر، ويشكل الإستهلاك في الدول المتقدمة نسبة تتراوح بين (65-75%) من إجمالي الإنفاق الكلي، بينما تزيد عن ذلك كثيراً في الدول النامية، إذ قد تتجاوز نسبة (90%) من إجمالي الإنفاق الإجمالي، ويعتبر الإنفاق الإستهلاكي من أهم المتغيرات الاقتصادية على الإطلاق، وقد أولاه (كينز) أهمية كبيرة في تحديده لمستوى النشاط الاقتصادي، واعتبره السبب الرئيسي لما يمكن أن ينتاب النظام الرأسمالي من أزمات اقتصادية، كما وجد فيه أداة مهمة لمعالجة هذه الأزمات <sup>(2)</sup>.

### الإدخار:

يقصد بالإدخار "الإحتفاظ بجزء من الدخل للمستقبل" <sup>(3)</sup>، وهناك طريقتين مختلفتين تعكس تصرف الأفراد بالدخل الذين يحصلون عليه، ويكون الطريق الآخر هو الإستهلاك، إذ أنهم عند مستوى معين من الدخل إما أن يقوموا بإنفاقه على الإستهلاك أو يدخروه، بغض النظر عن الصورة التي يتخذها الإدخار، لذا فالإدخار يتوقف على مستوى الدخل <sup>(4)</sup>.

وتتباين آثار المعدلات الضريبية على الإستهلاك والإدخار تبعاً لحجم الدخل، ونوعية

### الضرائب المفروضة:

الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية على الإستهلاك والإدخار تبعاً لحجم الدخل:

<sup>1</sup> - د. خصاونة، صالح ود. شامية، أحمد زهير: مبادئ الاقتصاد. المرجع السابق. ص 86.

<sup>2</sup> - العلوي، هادي: قاموس الدولة والاقتصاد. بيروت. دار الكنوز الأدبية. 1997. ص 85.

<sup>3</sup> - د. خصاونة، صالح ود. شامية، أحمد زهير: مبادئ الاقتصاد. المرجع السابق. ص 86.

<sup>4</sup> - ويمكن تصوير الدخل والإستهلاك عند مستوى معين من الدخل بالعلاقة التالية:

$$Y = S + C$$

حيث:

Y: تعبر عن الدخل.

S: تعبر عن الإدخار.

C: تعبر عن الإستهلاك.

إن حجم العمالة الكلية في المجتمع مرتبط ارتباطاً وثيقاً بحجم الإنفاق

الكلي على الاستثمار والإستهلاك، مما يترتب عليه أن أية ضريبة تقلل من الإنفاق الاستثماري والإستهلاكي الكلي تعمل على خفض العمالة والأثمان بالتالي<sup>(1)</sup>، ويمكن توضيح ذلك بتحليل آثار المعدلات الضريبية بمدلول مستوى الدخل الذي ينصب عليه عبء الضريبة:

**فئات الدخل الدنيا:** ويكون الدخل الذي يحصل عليه الفرد ضمن هذه الفئات بالكاد يكفي سد احتياجاته الأساسية، وإذا كانت هناك مدخرات تكون منخفضة جداً، وتكون ذات حساسية عالية لأي زيادة في معدلات الضريبة.

وإن أفراد هذه الفئات يتسمون بخاصية انخفاض الميل الحدي للإدخار وارتفاع الميل الحدي للإستهلاك، وفي ظل هذه الظروف فمن المتوقع أن يصاحب فرض الضريبة أو زيادة معدلها انخفاض نسبي أكبر في حجم الإستهلاك من السلع والخدمات، وانخفاض نسبي ضئيل جداً في الإدخار، وسوف يصاحب هذا التغير تغيراً آخر في نمط الإستهلاك، حيث يقوم المستهلك أو الفرد بإحلال بعض السلع محل الأخرى ليس بسبب تغير أسعارها بل بسبب تغير مستوى الدخل، فسوف يقلل المستهلك من كميات السلع التي نقل درجة أهميتها أو ضرورتها، ويزيد من السلع التي تزيد درجة ضرورتها<sup>(2)</sup>.

• **فئات الدخل العليا:** يكون الميل الحدي للإدخار عند أفراد فئات الدخل العليا مرتفعاً نسبياً، في حين أن الميل الحدي للإستهلاك منخفضاً نسبياً بالمقارنة بأصحاب الدخل المنخفضة.

في مثل هذه الظروف من المتوقع أن تحديد الضريبة أو زيادة معدلها سوف يصاحبه انخفاضاً كبيراً نسبياً في حجم الإدخار وانخفاضاً نسبياً ضئيلاً في حجم الإستهلاك، حيث يكون الميل الحدي للإستهلاك منخفضاً نسبياً، ومن المتوقع أيضاً أن يكون التغير في نمط الإستهلاك

<sup>1</sup> - د. فوزي، عبد المنعم: **النظم الضريبية**. المرجع السابق. ص 118.

<sup>2</sup> - د. عثمان، سعيد عبد العزيز: **الإقتصاد العام**. المرجع السابق. ص 285.

ضئيل نسبياً، حيث لا تؤثر الضريبة بصورة مباشرة على الأسعار، وفي الطبقات العليا من أصحاب الدخل المرتفعة، من المتوقع أن يقع العبء الأكبر إن لم يكن كل عبء الضريبة، على الإِدخار ولا يتأثر حجم الإستهلاك.

• **فئات الدخل المتوسطة:** ( التي تقع بين الشريحة الضريبية الأولى والأخيرة)، عند تحديد

معدلات الضريبة أو زيادة المعدلات، سوف يترتب على ذلك انخفاض حجم الإستهلاك والإِدخار بمقادير متفاوتة، فبعض الأفراد الذين يتمتعون بقدر عالٍ من الطموح لأن يكونوا من أفراد الطبقة الغنية، سيتأثر إِدخارهم بمقدار ضئيل جداً، بل قد لا يتأثر على الإطلاق، وسيكون الأثر الأكبر لفرض الضريبة على حجم ونمط الإستهلاك<sup>(1)</sup>.

وعلى المستوى القومي سيكون الأثر الضريبي للمعدلات الضريبية مرتبطاً بالطبقة السائدة، فإذا كانت الطبقة المتوسطة هي السائدة في المجتمع، وكانت المعدلات الضريبية مرتفعة نسبياً فإن ارتفاع هذه المعدلات سوف يصاحبه انخفاضاً نسبياً أكبر في حجم الإستهلاك الكلي مقارنة بالإنخفاض في حجم المدخرات الخاصة.

وإذا كان المجتمع يعاني من موجات تضخمية فإن رفع معدلات الضريبة يعد من الأمور المرغوب فيها اقتصادياً، وخاصة إذا كان الجهاز الإنتاجي في المجتمع يتسم بانخفاض المرونة.

أما إذا كانت الطبقة الفقيرة هي السائدة في المجتمع، وكانت الضريبة نسبية ثابتة، فسوف يكون الإستهلاك الكلي وخاصة من السلع الأساسية والضرورية كبيراً.

**جدول رقم 12. أثر المعدلات الضريبية على الإستهلاك والإِدخار بمدلول حجم الدخل**

| فئات الدخل      | الإستهلاك                              | الإِدخار                         |
|-----------------|----------------------------------------|----------------------------------|
| فئات دخل منخفضة | انخفاض نسبي كبير في حجم ونمط الإستهلاك | انخفاض نسبي ضئيل في حجم الإِدخار |

<sup>1</sup> - د. عثمان، سعيد عبد العزيز: الإقتصاد العام. المرجع السابق. ص 286.

|                 |                                             |                                           |
|-----------------|---------------------------------------------|-------------------------------------------|
| فئات دخل متوسطة | انخفاض كبير نسبيا على حجم ونمط<br>الإستهلاك | انخفاض ضئيل نسبيا على حجم<br>ونمط الإدخار |
| فئات دخل مرتفعة | انخفاض ضئيل نسبيا في حجم<br>الإستهلاك       | انخفاض كبير نسبيا في حجم<br>الإدخار       |

الآثار الإقتصادية للمعدلات الضريبية على الإستهلاك والإدخار تبعاً لنوعية الوعاء<sup>(1)</sup>:

ويتم التفريق بين ثلاث مجموعات من الضرائب:

1. المعدلات الضريبية المفروضة على السلع الترفيهية : وهي المعدلات التي تحدد على السلع الكمالية وغير الضرورية، وغالبا ما يؤدي ارتفاع المعدلات المفروضة الى خفض استهلاك هذه السلع، لارتفاع أثمانها، وعدم الحاجة الملحة اليها، ومن ثم لارتفاع الإدخار وانخفاض الإنفاق.

2. المعدلات الضريبية المفروضة على رؤوس الأموال: وهي المعدلات التي تفرض على رؤوس الأموال، والإستثمارات والمدخرات:

أ- المعدلات الضريبية على الإستثمارات والمدخرات : مثل المعدلات المفروضة على أرباح الأوراق المالية، وهذا النوع من المعدلات يكون مرتفعاً، وهو يفرض على البنوك والشركات المالية كما في القانون الأردني والفلسطيني (المقر بالقراءة الثانية)<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> - د.عناية، غازي: المالية العامة والتشريع الضريبي. المرجع السابق. ص 165.

<sup>2</sup> - أنظر: - قانون ضريبة الدخل الفلسطيني الجديد الصادر عام 2004. المادة رقم (16).

قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (57) لسنة 1985. المادة رقم (17).

وارتفاع المعدلات يؤدي عادة الى خفض الميل للإدخار، نظرا لأن المدخرين يوازنون بين التضحية التي يتحملونها بحرمان أنفسهم من التمتع بأموالهم في اقتناء الحاجات الاستهلاكية، وبين المنفعة المتناقصة من مدخراتهم المحتفظين بها، مما يدفعهم الى زيادة الإستهلاك على حساب الإدخار.

ب. المعدلات الضريبية على رؤوس الأموال: وهي المعدلات التي تحدد غالبا على رؤوس الأموال، وبالتالي تؤدي الى خفض الميل للإدخار، وزيادة الميل الى الإنفاق الاستهلاكي، نظراً لعدم تحقق المنفعة من احتفاظهم برؤوس أموالهم تلك، ما دامت المعدلات الضريبية تتناوّلها بالإقتطاع وهم محتفظون بها.

3. المعدلات الضريبية التصاعدية: وهذه المعدلات غالبا ما تؤدي الى خفض حجم الإدخار، نظرا لأنها تتناول الشرائح العليا لدخول الأغنياء، والتي غالبا يحتفظون بها لإدخارها، فالمعدلات الضريبية التصاعدية تتصاعد مع تصاعد الدخل، وبالتالي تكون هذه الضرائب عالية، كلما كانت الدخل عالية، فتقتطع منها مبالغ كبيرة، فيقل المدخر منها.

### المبحث الثالث: دور المعدلات الضريبية في السياسات المالية والإقتصادية:

وتعتبر المعدلات الضريبية من أدوات السياسة المالية والإقتصادية الموجهة، وهذه المعدلات يمكن أن تكون مؤثرة من خلال تصميم جدول المعدلات "الأسعار" الضريبية، بحيث يحتوي على عدد من المعدلات يرتبط كل منها بنتائج محددة لعمليات المشروع، فقد ترتبط هذه المعدلات عكسيا مع حجم المشروع، أو مع حجم المستخدم فيه من العمالة الوطنية، أو مع أحجام التصدير من منتجات المشروع، أو مع نسبة الحقائق من أهداف خطة التنمية الإقتصادية.....الخ<sup>(1)</sup>.

ويمكن أن تساهم المعدلات الضريبية في التأثير على أوجه الإقتصاد القومي كما يلي:

أولا – تشجيع بعض أوجه النشاط الإقتصادي:

<sup>1</sup> - د. دراز، حامد عبد المجيد: السياسات المالية. المرجع السابق. ص 242.

من الممكن استخدام المعدلات الضريبية في تشجيع بعض النشاطات الاقتصادية تحقيقاً لأهداف معينة، مثل فرض معدلات ضريبية منخفضة على الزراعة والصناعة والمستشفيات، كما في القانون الفلسطيني الجديد<sup>(1)</sup>.

### ثانياً – التمييز الضريبي حسب أشكال وأحجام وأمكنة المشروعات:

مثل فرض معدلات ضريبية نسبية ثابتة على الشركات المساهمة العامة، وفرض معدلات تصاعدية على الشركات العادية والفردية، كما يتم استخدام التصاعد في رفع العبء الضريبي كلما زاد حجم المشروع، ويمكن استخدام المعدلات التنازلية إذا أراد المشرع أن يتحيز للمشاريع الكبيرة، كما يمكن أن تستخدم المعدلات التمييزية لتشجيع الاستثمار في أماكن دون أخرى وفق الأهداف الوطنية للإقتصاد القومي، كما ينحو القانون الأردني المطبق حالياً في فلسطين، مثل إخضاعه ضريبة الدخل للشركات المساهمة لضريبة الدخل ولضريبة توزيع الأرباح، بينما يوزع دخل الشركات الفردية فيها على الشركاء كل حسب حصته<sup>(2)</sup>.

### ثالثاً – معالجة الأزمات الاقتصادية:

#### 1. معالجة الكساد والفجوات الإنكماشية:

الفجوة الإنكماشية: هي الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي أقل من مستوى العرض الكلي، مما يدفع المنتجين إلى تخفيض مستوى الإنتاج والتشغيل في الدورات المقبلة<sup>(3)</sup>، ويكون المستوى التوازني للدخل القومي أقل من مستوى دخل التوظيف الكامل.

ويمكن لمعدلات ضريبة الدخل أن تلعب دوراً مهماً في معالجة الفجوة الإنكماشية من خلال:

---

<sup>1</sup> - قانون ضريبة الدخل الفلسطيني الجديد الصادر عام 2004، المادة (16).  
<sup>2</sup> - قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (25) لسنة 1964، المادة (25) والمادة (26).  
<sup>3</sup> - د. خصاونة، صالح ود. شامية، أحمد زهير: مبادئ الإقتصاد 2، المرجع السابق، ص 225.

- خفض مستوى معدلات ضريبة الدخل، على أرباح المستثمرين.

- خفض حدة التصاعد في معدلات ضريبة الدخل.

- تقديم الحوافز الضريبية الملائمة من خلال المعدلات التمييزية، مما يؤثر إيجابياً على الإنفاق الاستثماري الخاص أحد مكونات الطلب الكلي الفعال<sup>(1)</sup>، حيث تحدث (زيادة الضرائب انكماشاً في مستوى الدخل الكلي)، وبالمفهوم العكسي تؤدي تخفيضات الضرائب الى زيادة الدخل الكلي.

جدول رقم 13. أثر تخفيض الضرائب على الدخل الكلي

| بيان المتغيرات              | قبل التخفيض | بعد التخفيض | مقدار التغير |
|-----------------------------|-------------|-------------|--------------|
| نقطة التوازن                | 1هـ         | 2هـ         |              |
| مستوى الدخل (الناتج) الكلي  | و 1ى        | و 2ى        | و 1ى + 2ى    |
| مستوى الإنفاق (الطلب) الكلي | و 1ق        | و 3ق        | و 1ق + 2ق    |

• المصدر: د. السوداني، عبد العزيز علي: أسس السياسة المالية. الإسكندرية. الدار الجامعية. 1996. ص 81.

- تخفيض سعر الضريبة على أرباح المستثمرين<sup>(2)</sup> وتقديم الحوافز الضريبية الملائمة، مما يؤثر إيجاباً على الطلب الكلي الفعال، وسوف تكون الزيادة في الدخل القومي الناتجة عن زيادة الاستثمار الخاص (الناتج عن تخفيض سعر الضريبة وتقديم الحوافز الضريبية) معادلة لمقدار الزيادة في الاستثمار الخاص مضروبة في مضاعف الاستثمار، والذي يكون بالطبع أكبر من مضاعف الضريبة<sup>(3)</sup>، وبالتالي فإن الزيادة في الاستثمار الخاص اللازمة لمعالجة الفجوة الإنكماشية سوف تكون أقل من النقص في الضريبة اللازم لمعالجة نفس الفجوة<sup>(1)</sup>.

<sup>1</sup> مكونات الطلب الكلي الفعال هي بالإضافة للإنفاق الاستثماري الخاص: (الإنفاق الاستهلاكي العائلي، الإنفاق الحكومي، الصادرات الى العالم الخارجي، الواردات من العالم الخارجي).

<sup>2</sup> د. السوداني، عبد العزيز علي: أسس السياسة المالية. المرجع السابق. ص 81.

<sup>3</sup> المضاعف هو علاقة كمية بين مجموع التغيرات الحاصلة في مستوى الدخل القومي خلال فترات الزمن المتتالية، والتغير في مستوى الإنفاق الاستثماري الذي كان سبباً في إحداث هذه التغيرات، مستنداً الى فكرة الميل الحدي للإستهلاك، وبالطبع فإن قدرة الإنفاق الاستثماري على إحداث تغييرات في مستوى الدخل القومي أبلغ أثراً من الضرائب والتي تترجم تأثيرها من خلال قدرتها على التأثير على الإنفاق الاستثماري، ومكونات الطلب الكلي الفعال، ويكون طبعاً مضاعف الضريبة سالباً، إذ تحدث زيادة الضرائب انكماشاً في مستوى الدخل الكلي.

للمزيد أنظر:

## ثانياً – معالجة الفجوات التضخمية "التوسعية":

**الفجوة التضخمية:** هي الحالة التي يكون فيها الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، مما يدفع المنتجون الى رفع مستوى الإنتاج والتشغيل في الدورات المقبلة<sup>(2)</sup>. وتظهر عندما يتحقق المستوى التوازني للدخل القومي عند مستوى أكبر من مستوى التشغيل الكامل للموارد الإقتصادية.

وحيث أن إنتاج التوظيف الكامل هو أقصى إنتاج يمكن الحصول عليه في ظل الظروف الإقتصادية والتكنولوجية والسياسية السائدة، فإن زيادة دخل التوازن عن مستوى دخل التوظيف الكامل يرجع الى ارتفاع المستوى العام للأسعار<sup>(3)</sup>. ويمكن لمعدلات ضريبة الدخل أن تلعب دورها في معالجة الفجوة التضخمية (التوسعية)، من خلال<sup>(4)</sup>:

- زيادة معدلات ضريبة الدخل.
  - فرض ضرائب دخل جديدة.
  - زيادة درجة التصاعد في معدلات الضرائب القائمة.
- وكل ذلك من شأنه أن يؤدي الى انتقال منحنى الطلب الكلي الى أسفل وبالتالي التقليل من حجم الفجوة التضخمية<sup>(5)</sup>.

---

- د. السوداني، عبد العزيز علي: أسس السياسة المالية. المرجع السابق. ص.

- د. خصاونة، صالح ود. شامية، أحمد زهير: مبادئ الإقتصاد2. المرجع السابق. ص

<sup>1</sup>- د. عثمان، سعيد عبد العزيز: النظم الضريبية. المرجع السابق. ص. 142.

<sup>2</sup>- د. خصاونة، صالح ود. شامية، أحمد زهير: مبادئ الإقتصاد2. المرجع السابق. ص 225.

<sup>3</sup>- د. عثمان، سعيد عبد العزيز: النظم الضريبية. المرجع السابق. ص. 144.

<sup>4</sup>- تعتبر الضرائب من المؤثرات في الطلب الكلي الفعال، ومن الأفضل عند تصميم سياسة ضريبية مثلى الإعتماد على كافة المؤثرات بجانب العرض والطلب، دون الإهتمام بأحدهما على حساب الآخر.

<sup>5</sup>- المرجع السابق: النظم الضريبية. ص 145.

## الفصل الخامس

## المعدلات الضريبية بمدلول الحالة الاقتصادية

المبحث الأول – الخصائص الاقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية.

المبحث الثاني – أثر التقدم الاقتصادي على الهياكل الضريبية والتوجهات الاقتصادية.

المبحث الثالث – المعدلات الضريبية في الدول المتقدمة والدول النامية.

## المبحث الأول: الخصائص الاقتصادية في الدول المتقدمة والدول النامية.

لقد تزايد عدد الدول النامية المستقلة بشكل متزايد بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، وابتدأت عملية حصول غالبية الدول النامية - التي كانت مستعمرات في السابق - على استقلالها السياسي من الحكم الأجنبي، وبعد الحصول على الإستقلال استهدفت هذه الدول الناشئة تحقيق مستويات معيشة أفضل لمواطنيها، وقامت بتحضير وتنفيذ العديد من الإصلاحات الداخلية لدعم عملية الإنماء فيها، ولقد تزايد هذا الإتجاه بتزايد إدراك الشعوب في الدول النامية "Developin" أو المتخلفة "Undeveloping" بسوء الأوضاع الإقتصادية والإجتماعية والسياسية السائدة فيها<sup>(1)</sup>، ومن أسباب بروز مشكلة التخلف وتفاقمها، هو التطورات السكانية في العالم، حيث يتركز الانفجار السكاني المتزايد في الدول النامية، وبالمقابل هناك تناقص في الموارد الطبيعية<sup>(2)</sup>.

ومع رسوخ الاعتقاد، أن حالة الفقر والتخلف التي يكابدها معظم سكان العالم، وحالة الرخاء والرفاهية، التي تتمتع بها نسبة ضئيلة من سكان العالم، ليستا نتيجة حتمية لسنة الطبيعة، وإنما هما

من صنع الإنسان، وإذا توفرت السياسات والظروف الملائمة، فإنه من الممكن تغيير الوضع الحالي، بشكل يسمح بكسر حلقات الفقر والتخلف<sup>(3)</sup>، أبرزت أهمية دراسة أسباب التخلف وسبل تحقيق التنمية.

<sup>1</sup> - د. عجمية، محمد عبد العزيز ود. الليثي، محمد علي: التنمية الإقتصادية. الإسكندرية. الدار الجامعية. 2000. ص 14.

<sup>2</sup> - المرجع السابق: التنمية الإقتصادية. ص 18.

<sup>3</sup> - Economic Theory & Underdeveloped Countries. N.Y. Harber Torehbooks, G. Myrdal. 1971, p11.

## الخصائص الإقتصادية وأهداف التخطيط الإقتصادي للدول النامية والمتقدمة:

### أ- الخصائص الإقتصادية للدول النامية:

1. التقلبات الإقتصادية في هذه الدول تعود الى مجموعتين من العوامل<sup>(1)</sup>:

أ. عوامل داخلية: وهي نتيجة كوارث طبيعية ناتجة عن تغير درجات الحرارة، فيضانات، نقص في المياه، نضوب مصادر المعادن، ... الخ.

وقد تنتج هذه التقلبات نتيجة للسياسات الإنشائية، إذ إن عمليات تشييد مشروعات التنمية الإقتصادية الصناعية والزراعية تستغرق وقتاً قبل أن يصل انتاجها الى السوق، ونتيجة لذلك ترتفع النفقات النقدية بمعدلات أسرع وأكبر من معدلات تدفق السلع والخدمات الإستهلاكية مما يسبب ارتفاعاً في الأسعار وظهور التضخم.

ب. عوامل خارجية ناتجة عن اعتماد هذه الدول على انتاج عدد محدود من المواد الأولية (زراعية واستخراجية)، وتصديرها للدول المتقدمة، واعتمادها أيضاً على استيراد حاجاتها من السلع المصنعة والمواد الغذائية من الخارج، ويؤدي ذلك الى أن يصبح اقتصادها حساساً للتقلبات الإقتصادية السارية في الدول المتقدمة، وقد تزداد درجة هذه الحساسية كلما قلت درجة تنوع مجالات الإنتاج القومي، أي تصبح الحالة الإقتصادية في الدول المتخلفة رهناً على الحالة الإقتصادية في الدول المتقدمة.

2. إعتد إقتصاد تلك البلدان على الزراعة، وهي النشاط الرئيسي الذي يعمل فيه معظم القادرين على العمل ومنه يستمدون عيشهم<sup>(2)</sup>.

3. إعتد معظم هذه البلدان على إنتاج محصول واحد أو مورد خام واحد يصدر للبلدان

<sup>1</sup> - د. السوداني، عبد العزيز علي: أسس السياسة المالية. المرجع السابق. ص 62.

<sup>2</sup> - د. يحيى، حسين وخريوش، حسن: المالية العامة. المرجع السابق. ص 12.

4. الصناعية، ويساهم بشكل رئيس في إيرادات الدولة<sup>(1)</sup>.
5. انخفاض معدلات النمو ومستوى المعيشة، وانخفاض دخل الفرد من الناتج القومي.
6. سوء توزيع الدخل والثروة.
7. انتشار ظاهرة البطالة والتضخم وانخفاض الاستثمارات الرأسمالية والتكوين الرأسمالي<sup>(2)</sup>.
8. زيادة النصيب النسبي لسكان البلدان النامية بالنسبة لسكان العالم (84% عام 1997)<sup>(3)</sup>.

#### ب - خصائص الدول المتقدمة:

تتصف بمجموعة الدول المتقدمة، وهي الدول الصناعية الكبرى، بالخصائص التالية:

1. إعتد هذه الدول على قطاع الصناعة، حيث يساهم هذا القطاع بنسبة كبيرة في الناتج المحلي، وله نصيب كبير من إجمالي القوى العاملة<sup>(4)</sup>.
2. إرتفاع معدلات النمو ومستوى المعيشة، وارتفاع دخل الفرد من الناتج القومي.
3. قلة النصيب النسبي لسكان البلدان المتقدمة بالنسبة لسكان العالم (16% عام 1997)<sup>(5)</sup>.
4. يتسم الجهاز الإنتاجي للدول الصناعية المتقدمة بالمرونة النسبية، وتتعرض إقتصاديات تلك الدول للتقلبات الإقتصادية نتيجة لعجز آليات السوق وجهاز السعر عن تحقيق التشغيل

<sup>1</sup> - د. يحيى، حسين وخريوش، حسن: **المالية العامة**. المرجع السابق. ص 12.

<sup>2</sup> - المصدر السابق: **المالية العامة**. ص 12.

<sup>3</sup> - المصدر: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم 1999/1998**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤشرات مختارة، جدول(1)، ص 190، نقلا عن التنمية الإقتصادية ( المرجع السابق ذكره، ص 32)

<sup>4</sup> - د. عجمية، محمد عبد العزيز ود. الليثي، محمد علي: **التنمية الإقتصادية**. المرجع السابق. ص 36 وما بعدها.

<sup>5</sup> - المصدر: البنك الدولي، **تقرير عن التنمية في العالم 1999/1998**، مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤشرات مختارة، جدول(1)، ص 190، نقلا عن التنمية الإقتصادية ( المرجع السابق ذكره، ص 32).

الكامل للموارد في ظل استقرار الأسعار، والحفاظ على الطاقة الإنتاجية، وتمر التقلبات في تلك الدول بأربع مراحل على التوالي (الكساد - الانتعاش - الرواج - الإنكماش).

5. يعتمد النظام الإقتصادي في الدول المتقدمة على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وعلى حرية الفرد في العمل والتملك، وآلية السوق في تحقيق التوازن بين العرض والطلب<sup>(1)</sup>، وسيطرة الاحتكارات الرأسمالية على مفاتيح الإقتصاد والإنتاج والتسويق.

---

<sup>1</sup> - د. السوداني، عبد العزيز علي: أسس السياسة المالية. المرجع السابق. 1996. ص 56.

## المبحث الثاني: أثر التقدم الإقتصادي على الهياكل الضريبية والتوجهات الإقتصادية.

نال موضوع دراسة العلاقة المحتملة بين النظام الضريبي ومستوى التقدم الإقتصادي إهتمام العديد من الكتاب والدارسين، ويعتبر كلا من "Musgrave" و "Hinricks" و "Goode"، من الباحثين الذين اهتموا بهذا الموضوع، ومن خلال دراساتهم التي اعتمدت على المنهج التاريخي وأسلوب التحليلات القطاعية، يتضح ما يلي (1):

### • دراسة هنريكس "Hinricks":

في المراحل الأولى للتنمية الإقتصادية، حيث تكون المجتمعات تقليدية، وتكون معظم الإيرادات الحكومية من المصادر غير الخاضعة للضريبة، تكون نسبة الضرائب

المباشرة الى الضرائب غير المباشرة مرتفعة نسبياً، وتسود الضرائب المباشرة التقليدية مثل (ضريبة الرؤوس، ضريبة الأطنان .... الخ) (2).

ومع الإستمرار في عملية التنمية الإقتصادية تزداد الأهمية النسبية للضرائب غير المباشرة على حساب انخفاض الأهمية النسبية للضرائب المباشرة، نتيجة زيادة الأهمية

النسبية لقطاع التجارة الخارجية، وزيادة الأهمية النسبية للضرائب الجمركية، ويتسم النظام الضريبي في هذه المرحلة بسيادة الضرائب غير المباشرة داخل الهيكل

الضريبي.

ومع الإستمرار في عملية التنمية وحدوث التقدم الإقتصادي والإجتماعي، سوف يتغير الهيكل الضريبي ليتضمن ضرائب مباشرة غير تقليدية مثل (ضريبة الأرباح

التجارية والصناعية وضرائب دخل الإستثمار .... الخ، وتكون الحصيلة الضريبية لهذه الأنواع الجديدة من الضرائب منخفضة نسبياً.

ومع الإستمرار في عملية التنمية الإقتصادية وبلوغها المراحل المتقدمة، سوف تزداد

الأهمية النسبية لحصيلة الضرائب المباشرة بصفة عامة، والضرائب المباشرة غير التقليدية

بصفة خاصة، ويتسم النظام الضريبي في هذه الظروف بسيادة الضرائب المباشرة داخل الهيكل

الضريبي وارتفاع أهميتها النسبية مقارنة بالضرائب غير المباشرة.

<sup>1</sup> - د. عثمان، سعيد عبد العزيز: **النظم الضريبية**. المرجع السابق. ص 37 وما بعدها.

<sup>2</sup> - كما لا يزال سائداً في فلسطين (ضريبة الرأس) وضريبة الأراضي، وتفرض بصورة سنوية (\$4 على كل شخص) و (6% على كل دونم مربع من الأرض)، وذلك بموجب قانون ضريبة العقارات رقم 42 لسنة 1940.

## • دراسة مسجريف "Musgrave":

يعتقد مسجريف أنه في المراحل المتقدمة للنمو الاقتصادي يكون للحكومة فرصة أكبر في اختيار النظم الضريبية مقارنة بفرص الاختيار في المراحل الأولى للنمو

الاقتصادي، حيث تكون تلك الفرص معدومة.

ويبين مسجريف أن نسبة الضرائب غير المباشرة إلى إجمالي الحصيلة الضريبية يرتبط عكسياً مع متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، كما يرتبط طردياً مع نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج القومي. واعتماداً على هذه النتيجة فإن الدول المتقدمة، وهي دول يرتفع فيها متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، وتزداد فيها مساهمة القطاع الصناعي، سوف يتضمن هيكلها الضريبي نسبة عالية من الضرائب المباشرة، وبصفة خاصة ضرائب الدخل، أما الدول النامية وهي دول تتسم بانخفاض متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي، ويزداد فيها مساهمة قطاع الزراعة نسبياً، فإن الضرائب غير المباشرة وبصفة خاصة الضرائب الجمركية تمثل نسبة مرتفعة في الهياكل الضريبية لتلك الدول.

وتصل نسبة مساهمة الضرائب المباشرة في الدول المتقدمة والمتمثلة بضريبة الدخل وضريبة العقارات إلى (50%) من مجموع الضرائب، في حين أن الضرائب غير المباشرة في الدول النامية والتي تعتمد بصورة أساسية على رسوم الجمارك، وضرائب الإنتاج، تصل إلى (70%) من مجموع الضرائب (1).

## • دراسة جوود "Goode":

أوضح "جوود" (2) أن الضرائب غير المباشرة تمثل نسبة عالية في الهياكل الضريبية للدول النامية، في حين تمثل نسبة منخفضة في الهياكل الضريبية للدول المتقدمة الصناعية، وذلك من خلال دراسة أجراها على العديد من الدول عام 1980، كما يتضح في الجدول التالي:

<sup>1</sup> - د. صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. المرجع السابق. ص 32.

<sup>2</sup> - د. عثمان، سعيد عبد العزيز: النظم الضريبية. المرجع السابق. ص 37 وما بعدها.

#### جدول رقم 14. نسب الحصيلة الضريبية بمدلول التقدم الإقتصادي

| البيان                 | عوائد أخرى | حصيلة السنوات الإجتماعية | ضرائب التجارة الخارجية المحلية | ضرائب السلع والخدمات | ضرائب الدخل والأرباح |
|------------------------|------------|--------------------------|--------------------------------|----------------------|----------------------|
| دول صناعية متقدمة (20) | 9%         | 24%                      | 3.7%                           | 26%                  | 33.3%                |
| دول شبه صناعية (15)    | 7.1%       | 13%                      | 14.5%                          | 30.6%                | 25.3%                |
| دول متوسطة الدخل (55)  | 14.9%      | 4.1%                     | 28.9%                          | 23.1%                | 23.7%                |
| دول أقل نمواً (14)     | 13%        | 1.6%                     | 41.6%                          | 21.7%                | 21%                  |

- المصدر: د. عثمان، سعيد عبد العزيز: النظم الضريبية، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص 41. نقلاً عن Goode, Government Finance, op cit p.91.

فالدول المتقدمة إقتصادياً، يتمتع أفرادها بمستويات عالية من الدخل الفردية، وتأخذ ضرائب الدخل والضمان الإجتماعي بها موقع الصدارة من الصور الفنية للضرائب، وتقوم بالدور الرئيسي في تغذية الموازنة العامة بها، وتخفض بها في نفس الوقت الضرائب السلعية، كما في الجدول رقم (4).

#### جدول رقم 15. الحصيلة الضريبية للضرائب المباشرة والسلعية لبعض الدول المتقدمة عام 1992

| الدولة                 | الولايات المتحدة | المانيا | فرنسا | البرتغال | هولندا | اليابان |
|------------------------|------------------|---------|-------|----------|--------|---------|
| حصيلة الضرائب المباشرة | 85.5%            | 66%     | 58.3% | 51%      | 66.7%  | 69.2%   |
| حصيلة الضرائب السلعية  | 5.4%             | 27.5%   | 26.8% | 37.6%    | 21.3%  | 18.2%   |

- المصدر: د. حجازي، المرسى السيد: النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، الدار الجامعية، 1998، ص 11.

أما الدول المتخلفة فالضرائب على الدخل تمثل نسبة منخفضة نسبياً. ما يؤثر الهيكل الإقتصادي للمجتمع بدوره على شكل النظام الضريبي، فمجتمعات الدول المتخلفة تعتمد بشكل كبير على قطاع الزراعة، بدون استخدام أساليب حديثة في الزراعة، مما يؤدي الى ضعف الإنتاج في هذا

القطاع مدرجة لا يمكن معها فرض ضرائب على هذا القطاع، وهنا قد يفرض المشرع ما يعرف بضريبة الأطنان<sup>(1)</sup>.

ولكن الزراعة في الدول المتقدمة تأخذ شكل الصناعة، وتوجد شركات للإستغلال الزراعي، وتتنوع مجالات الإنتاج والتسويق للمزروعات، وتحل العمالة المأجورة محل العمالة الذاتية، وبهذه الحالة يمكن فرض ضرائب على أرباح الإستغلال الزراعي.

وفي المجتمعات الصناعية والتجارية المتقدمة تتزايد فرص فرض الضرائب على الدخل، وذلك بسبب ارتفاع مستويات الدخل، ولأن الصناعات بهذه الدول تأخذ شكل "شركات الأشخاص" و"شركات الأموال"، وتحفظ بدفاتر محاسبية منتظمة، وتلتزم بالأعراف المحاسبية، ولذا يسهل فرض الضريبة على أرباح هذه الشركات، وعلى كسب العمل أيضاً للعاملين بها، وينطبق نفس المنطق على الدول التي تتوافر بها قطاعات خدمية كبيرة، حيث تعتمد الحصة الضريبية الكلية بها أساساً على ضرائب الدخل وعلى الضرائب الجمركية، وتتنخفض بها أهمية الضرائب على الأرباح التجارية والصناعية.

وفي المجتمعات التي تعتمد بصورة أساسية على نشاط المناجم والتعدين في تحقيق الجانب الأكبر من دخلها، كما هو الحال في السعودية ودول الخليج العربي، حيث تحقق شركات البترول أكثر من 90% من إجمالي الإيرادات العامة، تقوم الدول بتحويل فائض إيراداتها البترولية مباشرة إلى الخزينة العامة بها.

وتزداد نسبة الإستقطاع الضريبي بصفة عامة في الدول المتقدمة عنها في الدول المتخلفة، ويعود ذلك إلى مستوى الطاقة الضريبية في المجتمع التي تعبر عن مقدرة أفرادها على

---

<sup>1</sup> - تعرف هذه الضريبة في فلسطين بضريبة الأراضي، وهي ضرائب محلية تفرض من قبل الهيئات المحلية بموجب قانون العقارات رقم 42 لسنة 1940، الذي صدر إبان الإنتداب البريطاني لفلسطين، وقد تجنب المشرع الفلسطيني فرض ضريبة على الأراضي لأسباب إقتصادية وسياسية أهمها مواجهة الإستيطان الإسرائيلي ومنع تسرب الأراضي من خلال البيع وذلك إذا ما أثقلت بالضرائب وخصوصاً في ظل عدم القدرة على استثمارها بسبب الإحتلال.

الدفع، وهذه ترتبط بدورها بمستوى دخل الفرد، وحجم المدخرات التي يمكن للفرد أن يحققها، ففي منتصف السبعينات كانت هذه النسبة 16% في الدول المتخلفة مقابل 26% في الدول المتقدمة، أما في التسعينات (1992) فوصلت هذه النسبة في المتوسط لمجموعة دول أقل تقدماً (الهند، باكستان، غانا، المغرب، تشيلي، تونس) 17.4% ولمجموعة دول أكثر تقدماً (الولايات المتحدة، ألمانيا، فرنسا، البرتغال، هولندا، اليابان) 30.7%.

وتشير الدراسات إلى أن الطاقة الضريبية في المجتمع<sup>(1)</sup>، ترتبط طردياً مع كل من نسبة الناتج القومي في قطاع التعدين ونسبة الصادرات، وعكسياً مع نصيب الزراعة.

وتتشترك صور الكيان الضريبي في الدول المتخلفة في عدة خصائص أهمها، ضعف الإستقطاع الضريبي العام، وتغليب كفة الضرائب غير المباشرة<sup>(2)</sup>.

### المبحث الثالث: المعدلات الضريبية في الدول المتقدمة والدول النامية.

يلعب التقدم الاقتصادي دوراً كبيراً في تحديد معدلات ضريبة الدخل التي تعتبر جزءاً من السياسات المالية التي تمارسها الحكومة للتأثير وتحقيق أهدافها وفلسفتها الاقتصادية، وهناك نوعان من

المعدلات الضريبية على الدخل؛ النوع الأول يتضمن المعدلات التي تفرض على الأشخاص الطبيعية، والنوع الثاني يتضمن المعدلات التي تفرض على الأشخاص المعنوية، وهي تفصيلاً على النحو التالي:

#### أولاً: المعدلات الضريبية التي تفرض على دخل الأشخاص الطبيعيين:

تفرض الدول المختلفة معدلات ضريبية مختلفة وفقاً لوضعها الاقتصادي، وبصورة عامة تفرض معظم الدول ضريبة تصاعدية على دخل الأشخاص يتراوح ما بين (3% إلى 30%)<sup>(3)</sup>، وسيتم تناول هذا الموضوع في دراسة تفصيلية من خلال بحث هذه المعدلات ضمن مجموعة الدول المتقدمة ومجموعة الدول النامية، ومجموعة الدول العربية، ومن ثم رؤية تقييمية لواقع هذه المعدلات في فلسطين:

<sup>1</sup> - د. حجازي، المرسى السيد: النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق. المرجع السابق. ص 13.

<sup>2</sup> - د. البطريق، يونس أحمد: أصول الأنظمة الضريبية. الإسكندرية. المكتب المصري الحديث. 1966. ص 184.

<sup>3</sup> - د. صبري، نضال رشيد: محاسبة ضريبة الدخل. المرجع السابق. ص 331.

## 1- مجموعة الدول المتقدمة:

جدول رقم 16. المعدلات الضريبية على دخل الأشخاص الطبيعيين في الدول المتقدمة (1997)

| الدولة                     | الشريحة الأولى % | الشريحة الأخيرة % | عدد الشرائح |
|----------------------------|------------------|-------------------|-------------|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 15               | 39.5              | 5           |
| المملكة المتحدة            | 10               | 40                | 3           |
| السويد                     | 0.09-2.3         | 25                | 3           |
| اليابان                    | 10               | 50                | 5           |
| إسبانيا                    | 15               | 39.6              | 6           |
| بولندا                     | 19               | 40                | 3           |
| أستراليا                   | 20               | 47                | 4           |
| ألمانيا                    | 25.9             | 53                | -           |
| فرنسا                      | 9.5              | 54                | 6           |
| كندا                       | 17               | 29                | 3           |
| تايوان                     | 6                | 40                | 6           |
| الجمهورية الكورية          | 10               | 40                | 4           |
| سنغافورة                   | 12               | 28                | 7           |

Source: IMF estimates, OECD, GFS, IFS

نقلا عن: <http://www1.worldbank.org/publicsector/tax/personalincometaxes.html> - top

ونلاحظ من خلال المعدلات السابقة، أن نسبة الإقطاع تتراوح ما بين (0.09-54) وعدد الشرائح ما بين (3-7)، ومع تصنيف الشريحة الأولى إلى فئات، نجد أن:

- 23% من الدول المتقدمة اتخذت الشريحة الأولى أقل من 10%.
- 70% من الدول المتقدمة اتخذت الشريحة الأولى ما بين 10 - 20%.
- 07% من الدول المتقدمة اتخذت الشريحة الأولى أكثر من 20%.

ومع تصنيف الشريحة الأخيرة إلى فئات، نجد أن:

- 23% من الدول المتقدمة اتخذت الشريحة الأخيرة أقل من 30%.

- 46% من الدول المتقدمة اتخذت الشريعة الأخيرة ما بين 30 – 40%.

- 31% من الدول المتقدمة اتخذت الشريعة الأخيرة أكثر من 40%.

وفي حال تصنيف الشرائح الى فئات سنجد أن:

- 38% من الدول المتقدمة عدد الشرائح فيها (3) شرائح أو أقل.

- 31% من الدول المتقدمة عدد الشرائح فيها (4-5) شرائح.

- 31% من الدول المتقدمة عدد الشرائح فيها (6-7) شرائح.

## 2- مجموعة الدول النامية:

ومع وجود تصنيف لها، يصنفها الى دول أكثر غنى، ودول أقل غنى، إلا أنه سيتم التعامل معها في البحث بشكل موحد "مجموعة الدول النامية".

جدول رقم 17. المعدلات الضريبية على دخل الأشخاص الطبيعيين في الدول النامية (1997)

| الدولة       | الشرية الأولى % | الشرية الأخيرة % | عدد الشرائح                |
|--------------|-----------------|------------------|----------------------------|
| الأرجنتين    | 6               | 35               | 8                          |
| أذربيجان     | 12              | 40               | 5                          |
| بنغلادش      | 8               | 28.75            | 3                          |
| بوليفيا      | 13              | 13               | 1                          |
| البرازيل     | 15              | 27.5             | 2                          |
| تشيلي        | 5               | 45               | 6                          |
| الصين        | 5               | 45               | 9                          |
| مصر          | 20              | 32               | 2                          |
| غانا         | 5               | 35               | 6                          |
| الهند        | 10              | 33               | 3                          |
| اندونيسيا    | 10              | 30               | 3                          |
| كينيا        | 10              | 32.5             | 6                          |
| جامايكا      | 25              | 25               | 1                          |
| ايران        | 2               | 54               | 10                         |
| روسيا        | 12              | 35               | 5                          |
| الفلبين      | 5               | 33               | 7                          |
| البيرو       | 15              | 30               | 2                          |
| نيجيريا      | 5               | 25               | 5                          |
| المغرب       | 14              | 40               | لم تتوفر معلومات في المصدر |
| المكسيك      | 3               | 40               | 10                         |
| ماليزيا      | 21              | 30               | 40                         |
| شمال أفريقيا | 18              | 42               | 6                          |
| تايلاند      | 5               | 37               | 5                          |
| فيتنام       | 10              | 50               | 5                          |

Source: IMF estimates, OECD, GFS, IFS

نقلا عن: <http://www1.worldbank.org/publicsector/tax/personalincometaxes.html> - top

ونلاحظ من خلال المعدلات السابقة، أن نسبة الإقطاع تتراوح ما بين (2-54) وعدد الشرائح ما بين (1-40)، ومع تصنيف الشريحة الأولى إلى فئات، نجد أن:

- 41% من الدول النامية اتخذت الشريحة الأولى أقل من 10%.
- 50% من الدول النامية اتخذت الشريحة الأولى ما بين 10 - 20%.
- 09% من الدول النامية اتخذت الشريحة الأولى أكثر من 20%.

ومع تصنيف الشريحة الأخيرة الى فئات، نجد أن:

- 23% من الدول النامية اتخذت الشريحة الأخيرة أقل من 30%.
- 46% من الدول النامية اتخذت الشريحة الأخيرة ما بين 30 - 40%.
- 31% من الدول النامية اتخذت الشريحة الأخيرة أكثر من 40%.

وفي حال تصنيف الشرائح الى فئات سنجد أن:

- 35% من الدول النامية عدد الشرائح فيها (3) شرائح أو أقل.
- 22% من الدول النامية عدد الشرائح فيها (4-5) شرائح.
- 43% من الدول النامية عدد الشرائح فيها (6) شرائح فأكثر.

### 3- المجموعة العربية:

لا يوجد انسجام في اقتصاديات الدول العربية، مع أنها تنتمي الى مجموعة الدول النامية فهي تصنف حسب دخلها الى مجموعتين؛ المجموعة الأولى دول نفطية

"ذات اقتصاد ريعي"، والمجموعة الثانية "دول غير نفطية"<sup>(1)</sup>، وهناك دول تأخذ بالسياسات الاقتصادية للنظام الاشتراكي، وهناك دول تأخذ بالسياسات

الاقتصادية للنظام الرأسمالي، ومنها من يأخذ بنظام ضريبة الدخل الموحدة<sup>(2)</sup>، ومنها من يأخذ بنظام ضريبة الدخل النوعية<sup>(3)</sup>.

**جدول رقم 18.** المعدلات الضريبية لدخل الأشخاص الطبيعيين في مجموعة الدول العربية (1997)

- <sup>1</sup> - تتفاوت المجموعتين النفطية وغير النفطية في حجم الإيرادات الضريبية ومعدل العبء الضريبي، وهيكّل الإيرادات العامة - أنظر: د. الفارس، عبد الرزاق: **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. 1997. ص 94 وما بعدها.
- <sup>2</sup> - نظام الضريبة الموحدة: وهو الذي يقتصر على فرض ضريبة واحدة فقط، أو على فرض ضريبة رئيسية واحدة. - أنظر: د. اليحيى، حسين ود. خريوش، حسن: **المالية العامة**. المرجع السابق. ص 58.
- <sup>3</sup> - نظام الضريبة المتعددة: إخضاع المكلف لأنواع متعددة من الضرائب. - أنظر: د. اليحيى، حسين ود. خريوش، حسن: **المالية العامة**. المرجع السابق. ص 58.

| الدولة        | الشريحة الأولى % | الشريحة الأخيرة % | عدد الشرائح                |
|---------------|------------------|-------------------|----------------------------|
| مصر (1)       | 20               | 32                | 2                          |
| الأردن        | 5                | 30                | لم تتوفر معلومات في المصدر |
| المغرب        | 14               | 40                | لم تتوفر معلومات في المصدر |
| العراق        | 2                | 75                | لم تتوفر معلومات في المصدر |
| اليمن (1)     | 3                | 23                | لم تتوفر معلومات في المصدر |
| سوريا (1)     | 5                | 15                | لم تتوفر معلومات في المصدر |
| موريتانيا (1) | 6                | 20                | لم تتوفر معلومات في المصدر |
| ليبيا (1)     | 8                | 35                | لم تتوفر معلومات في المصدر |
| لبنان         | 2                | 10                | لم تتوفر معلومات في المصدر |

Source: IMF estimates, OECD, GFS, IFS

نقلا عن د. يحيى، حسين وخريوش، حسن: **المالية العامة**. المرجع السابق. ص 105-107،

<http://www1.worldbank.org/publicsector/tax/personalincometaxes.html> - top

(1) هذه الدول تتبع أسلوب الضريبة النوعية على الدخل، وهنا وردت هذه المعدلات لتعبر عن الضريبة المفروضة على المرتبات.

ونلاحظ من خلال المعدلات السابقة لبعض الدول العربية، أن نسبة الإقتطاع تتراوح ما بين (2-75)، ومع تصنيف الشريحة الأولى الى فئات، نجد أن:

- 78% من الدول العربية (محل الدراسة) اتخذت الشريحة الأولى أقل من 10%.

- 22% من الدول العربية (محل الدراسة) اتخذت الشريحة الأولى ما بين 10 - 20%.

ومع تصنيف الشريحة الأخيرة الى فئات، نجد أن:

- 445% من الدول العربية (محل الدراسة) اتخذت الشريحة الأخيرة أقل من 30%.

- 445% من الدول العربية (محل الدراسة) اتخذت الشريحة الأخيرة ما بين 30 - 40%.

- 11% من الدول العربية (محل الدراسة) اتخذت الشريحة الأخيرة أكثر من 40%.

#### 4- فلسطين:

**معدلات ضريبة تصاعدية للدخل الشخصي:**

وهذه المعدلات في قانون ضريبة الدخل الفلسطيني مرت بعدة تطورات على النحو التالي:

• (1995-1999):

كانت الشرائح قبل التعديل الأخير في عام (1999) مكونة من ثماني شرائح وتتراوح ما بين (5%-48%)، وتعد الشريحة الأخيرة نسبة عالية جداً بالنسبة لدخل الأشخاص الطبيعيين، وقد تم إيراد الجدول الخاص بهذه الشرائح سابقاً في جدول رقم (7).

• التعديل عام 1999، الى هذا التاريخ (2004):

وقد جرى هذا التعديل بتاريخ 1/1/1999، حيث أصبحت كما ذكر سالفاً في الجدول رقم (8)، ويلاحظ أنه تم اختصار عدد الشرائح الى أربع شرائح، وتم اختصار سقف الشرائح من 48% الى 20%، وتم رفع مبلغ الشريحة الأولى بما يوازي خمسة أضعاف<sup>(1)</sup>، وهو تعديل له مغزاه من الأهمية، فرفع مبلغ الشريحة الأولى يعمل على تجنيب فئات ذوي الدخل المحدود من دفع الضرائب، أما خفض سقف الشرائح فهو يعمل على خفض العبء الضريبية لذوي فئات الدخل العليا.

• القانون الفلسطيني الجديد:

وينص القانون الجديد على أن تكون الشرائح الضريبية كما جاء سالفاً في جدول رقم (9)، ويفرض قانون الضريبة الفلسطيني (الجديد) معدلات وشرائح مختلفة عن التعديل الأخير (1999)، فعدد الشرائح هو ثلاث شرائح بما ينسجم مع التوجه العام لمختلف الدول، والنسب الضريبية بحدها الأول وسقفها الأخير معقولة جداً، حيث يبقى هذا القانون على مبلغ الشريحة الأولى وهو ايجابية تحسب لذوي الدخل المحدود، ممن لا يرزحون تحت وطأة الضريبة، خصوصاً بعد احتساب الإعفاءات الشخصية والعائلية والاجتماعية.

<sup>1</sup> - أي رفع المبلغ من (4200) شيكل وما يساوي ال(1000) دينار في حينه (عام - 1999) الى (5000) دينار أردني.

كما أن الشريحة الأخيرة مشجعة على الإستثمار وتساوي النسبة الثابتة المفروضة على  
الشخص الاعتبارية.

ثانياً - المعدلات الضريبية التي تفرض على دخل الأشخاص الاعتباريين:

#### 1- مجموعة الدول المتقدمة:

جدول رقم 19. معدلات ضريبة الدخل على دخل الأشخاص الاعتبارية في مجموعة الدول  
المتقدمة (1997)

| الدولة                     | النسبة الضريبية المفروضة على دخل الأشخاص<br>الإعتبارية |
|----------------------------|--------------------------------------------------------|
| الولايات المتحدة الأمريكية | 8 - 39 (8 شرائح)                                       |
| المملكة المتحدة            | 31                                                     |
| الدنمارك                   | 32                                                     |
| السويد                     | 28                                                     |
| اليابان                    | 25 - 34.5                                              |
| إسبانيا                    | 35                                                     |
| بولندا                     | 34                                                     |
| استراليا                   | 36                                                     |
| ألمانيا                    | 42.2                                                   |
| فرنسا                      | 36.6                                                   |
| كندا                       | 38                                                     |
| تايلوان                    | 15 - 50                                                |
| الجمهورية الكورية          | 16 - 28                                                |
| سنغافورة                   | 26                                                     |

• المصدر : <http://www1.worldbank.org/publicsector/tax/corporationtaxes.html> - top

Source: Price Waterhouse

ونلاحظ أنه بالنسبة للمعدلات الضريبية المفروضة على دخل الشخص الاعتبارية يتم

انتهاج أسلوبين:

الأسلوب الأول - فرض نسبة ثابتة: وتشكل نسبتها (77%) من مجموعة الدول المتقدمة.

الأسلوب الثاني - فرض نسبة تصاعدية وفقاً لطبيعة العمل أو الدخل مثل (الولايات المتحدة، كوريا، ...). وتشكل نسبتها (23%) من مجموعة الدول المتقدمة.

ويمكن تقسيم الدول المتقدمة الى ثلاث فئات بالنسبة للمعدلات الضريبية الثابتة:

الفئة الأولى - الدول التي تفرض نسبة ثابتة أقل من 30%: وتشكل نسبتها (20%) من مجموعة الدول المتقدمة.

الفئة الثانية - الدول التي تفرض نسبة ثابتة تتراوح ما بين 30%-40%: وتشكل نسبتها (70%) من مجموعة الدول المتقدمة.

الفئة الثالثة: الدول التي تفرض نسبة ثابتة أكثر من 30%: وتشكل نسبتها (10%) من مجموعة الدول المتقدمة.

## 2- مجموعة الدول النامية:

جدول رقم 20. معدلات ضريبة الدخل على دخل الأشخاص الإعتبارية في مجموعة الدول النامية (1997)

| الدولة    | النسبة الضريبية المفروضة على دخل الأشخاص الإعتبارية |
|-----------|-----------------------------------------------------|
| الأرجنتين | 35                                                  |
| أذربيجان  | 30                                                  |
| بنغلادش   | 25-50 تعتمد على نوع العمل                           |
| البرازيل  | 15-25                                               |
| تشيلي     | 35                                                  |
| الصين     | 30.9                                                |
| مصر       | 34،42،55 يعتمد على نوع العمل                        |
| غانا      | 8،20،25،35 يعتمد على نوع العمل                      |
| الهند     | 35                                                  |
| اندونيسيا | 10-30                                               |
| كينيا     | 32.5                                                |
| جامايكا   | 33.3                                                |

| الدولة       | النسبة الضريبية المفروضة على دخل الأشخاص الاعتبارية |
|--------------|-----------------------------------------------------|
| ايران        | 54-12                                               |
| روسيا        | 35,43 يعتمد على نوع العمل                           |
| الفلبين      | 33                                                  |
| البيرو       | 30                                                  |
| نيجيريا      | 20,30 يعتمد على نوع الأعمال                         |
| المغرب       | 35                                                  |
| المكسيك      | 35-15                                               |
| ماليزيا      | 28                                                  |
| شمال أفريقيا | 30,35 يعتمد على نوع الأعمال                         |
| تايلاند      | 30                                                  |
| فيتنام       | 10,15,20,25,32 تعتمد على طبيعة العمل                |

المصدر: <http://www1.worldbank.org/publicsector/tax/corporationtaxes.html> - top

Source: Price Waterhouse

ونلاحظ أيضاً أنه بالنسبة للمعدلات الضريبية المفروضة على دخل الشخوص الاعتبارية

في الدول النامية، يتم انتهاز أسلوبيين:

الأسلوب الأول - فرض نسبة ثابتة: وتشكل نسبتها (52%) من مجموعة الدول النامية.

الأسلوب الثاني - فرض نسبة تصاعدية وفقاً لطبيعة العمل أو الدخل: وتشكل نسبتها (48%) من مجموعة الدول النامية وتتراوح هذه النسب ما بين (10-55).

ويمكن تقسيم الدول النامية الى ثلاث فئات بالنسبة للمعدلات الضريبية الثابتة:

الفئة الأولى - الدول التي تفرض نسبة ثابتة أقل من 30%: وتشكل نسبتها (08%) من مجموعة الدول النامية.

الفئة الثانية - الدول التي تفرض نسبة ثابتة تتراوح ما بين 30%-40%: وتشكل نسبتها (92%) من مجموعة الدول النامية.

الفئة الثالثة: الدول التي تفرض نسبة ثابتة أكثر من 40%: لا يوجد دولة نامية تفرض نسبة ثابتة أكثر من 40% على دخل الأشخاص الاعتبارية.

### 3- المجموعة العربية:

جدول رقم 21. معدلات ضريبة الدخل على دخل الأشخاص الإعتبارية في مجموعة الدول العربية (1996)

| الدولة       | النسبة الضريبية المفروضة على دخل الأشخاص الإعتبارية                                |
|--------------|------------------------------------------------------------------------------------|
| مصر (1)      | 34،42،55 يعتمد على نوع العمل / 32 في حالة شركات لها علاقة بالتصدير                 |
| الأردن       | 35-15 حسب طبيعة العمل                                                              |
| المغرب       | 35                                                                                 |
| العراق       | 75-2                                                                               |
| اليمن (1)    | 32 للمقيمين / 36 لغير المقيمين                                                     |
| سوريا (1)    | منشآت صناعية 32 / منشآت غير صناعية 40                                              |
| موريتانيا    | 50                                                                                 |
| ليبيا (1)    | 30-15                                                                              |
| الإمارات (1) | 85-55                                                                              |
| البحرين (1)  | 46                                                                                 |
| الكويت (2)   | 55-5                                                                               |
| لبنان        | 10                                                                                 |
| عمان         | مملوكة للعمانيين تصاعدياً من 5-75 / مشتركة مع ملكية أجانب 25-50 (حسب نسبة الملكية) |
| قطر (2)      | 35-10                                                                              |

المصدر: <http://www1.worldbank.org/publicsector/tax/corporationtaxes.html> - top

Source: Price Waterhouse

(1) د. يحيى، حسين وخريوش، حسن: **المالية العامة**. المرجع السابق. ص 105.

(2) Ernst & Yong Corporate Taxation in the Middle East (Ernst & Yong) 1996.

هذه الدول تتبع أسلوب الضريبة النوعية على الدخل، وهنا وردت هذه المعدلات لتعبر عن الضريبة المفروضة على الشركات. ويلاحظ أيضاً أنه بالنسبة للمعدلات الضريبية المفروضة على دخل الشخص

الإعتبارية في الدول العربية، يتم انتهاج ذات الأسلوبين:

الأسلوب الأول - فرض نسبة ثابتة: وتشكل نسبتها (57%) من مجموعة الدول العربية (عمل الدراسة).

الأسلوب الثاني - فرض نسبة تصاعدياً وفقاً لطبيعة العمل أو الدخل: وتشكل نسبتها (43%) من مجموعة الدول العربية (عمل الدراسة) وتتراوح هذه النسب ما بين (5-85).

ويمكن تقسيم الدول العربية الى ثلاث فئات بالنسبة للمعدلات الضريبية الثابتة:

الفئة الأولى - الدول التي تفرض نسبة ثابتة أقل من 30%: وتشكل نسبتها (13%) من مجموعة الدول العربية (عمل الدراسة).

الفئة الثانية - الدول التي تفرض نسبة ثابتة تتراوح ما بين 30%-40%: وتشكل نسبتها (62%) من مجموعة الدول العربية (عمل الدراسة).

الفئة الثالثة - الدول التي تفرض نسبة ثابتة أكثر من 40%: وتشكل نسبتها (25%) من مجموعة الدول العربية (عمل الدراسة).

#### 4- فلسطين:

مرت معدلات الضريبة على الأشخاص المعنوية في فلسطين بعدة مراحل على النحو التالي:

- (1995-1999): وكانت نسبة الضريبة التي تستوفى على الشركات والشخص المعنوية الخاضعة للضريبة (38.5%)، ونجد هنا أن المشرع انتهج أسلوب النسبة الثابتة غير مميزاً في ذلك بين حجم الدخل أو طبيعة العمل، كما أن المشرع هنا اتخذ نسبة ضريبية وسيطة، هي على الأغلب ضمن الفئات.

#### • تعديل عام 1999:

تستوفى نسبة الضريبة على الأشخاص المعنوية حسب تعديل عام 1999 (20%)، ولم يخالف المشرع في ذلك الأسلوب المتبع سابقاً، بفرضه نسبة ثابتة، حيث لم يتبع التصاعد، أو يراعي حجم الدخل أو طبيعة العمل، ولكنه هنا اختار أن يكون ضمن الفئة الأولى، بفرضه نسبة ضريبية مساوية للشريحة الأخيرة لضريبة الأفراد.

#### • حسب القانون الفلسطيني الجديد الصادر (2004):

فقد فرضت نسبة ثابتة على الدخل، حسب القطاعات، ومجالات العمل على النحو التالي، كما جاء في المادة (16) من القانون<sup>(1)</sup>:

5. نسبة (16%) من الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص معنوي مقيم، ويستثنى من ذلك القطاعات التالية:

- نسبة (8%) على الدخل الناتج من الزراعة وأرباح صادرات المنتجات الزراعية والصناعية.

- نسبة (12%) على الدخل المتأتي من مشروع في أي من قطاعات الصناعة والفنادق والمستشفيات.

6. نسبة (16%) من الدخل الخاضع للضريبة لأي شخص معنوي غير مقيم.

7. نسبة (8%) على الدخل المتحقق لشركات التأمين على الحياة وذلك من المجموع الكلي لأقساط التأمين على الحياة المستحقة للشركة.

والمشرع هنا انتهج الأسلوب الثاني، بفرضه نسبة ثابتة ولكن مختلفة باختلاف نوع العمل، حيث تراوحت نسبة الضريبة المفروضة ما بين 8-16%، وذلك حسب طبيعة العمل.

ولكن المشرع لم يختلف عن التعديل السابق من حيث سقف النسبة الضريبية المقطوعة، حيث لم يتخطى سقف هذه النسبة (16%)، مساوياً بذلك سقف الإقتطاع الضريبي على الشركات مع سقف الإقتطاع من الأفراد حسب الشريحة الأخيرة. والجديد في الأمر أن المشرع جعل

---

<sup>1</sup> - مشروع قانون ضريبة الدخل لعام (2004) المادة (5).

احتساب الضريبة بالدولار الأمريكي<sup>(1)</sup>، لما يتميز به الدولار بالثبات بالنسبة للعملة الأخرى<sup>(2)</sup>. وهو أمر إيجابي يحافظ على ثبات حق الخزنة العامة مع مرور الوقت.

---

<sup>1</sup> - مشروع قانون ضريبة الدخل لعام (2004) المادة (5).

<sup>2</sup> - يناهز العديد باعتماد الدينار الأردني كعملة رسمية في ظل غياب نقد فلسطيني على خلفية سيناريو العلاقات المستقبلية مع الأردن، وفي الوقت نفسه لم يسلم

الدينار الأردني من الهزات والأزمات وخصوصا بعد عام 1989.

- د. عبد الكريم، نصر: العلاقة الفلسطينية - الأردنية في المجال النقدي "سيناريوهات مستقبلية". ورقة عمل غير منشورة. ص 18 وما بعدها.

## الفصل السادس

### الخلفية الاقتصادية لتحديد معدلات ضريبة الدخل في فلسطين

المبحث الأول – قراءة تحليلية في الموازنة العامة الفلسطينية.

المبحث الثاني – المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية.

المبحث الثالث – تحديد معدلات الضريبة في فلسطين.

## المبحث الأول: قراءة تحليلية في الموازنة العامة الفلسطينية

تعتبر الموازنة العامة للدولة، أداة رئيسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، التي تعتمد على التخطيط، وتتخذ المنهجية المنظمة سبيلاً للتعامل مع الإيرادات والنفقات العامة، وذلك بما تحمله ضمناً من سياسات مالية واقتصادية تتسجم مع الأهداف العامة للإقتصاد القومي.

وتواجه الدول النامية العديد من المشكلات والتحديات، التي تنعكس بصورة مباشرة أو غير مباشرة على عملية تحضير وإعداد الموازنة التقديرية الدقيقة، حيث إن إعداد الموازنة في الدول النامية تحكمه مجموعة من السلوكيات التي تؤدي بالنتيجة الى خلق موازنة غير واقعية وبعيدة كل البعد عن الموازنة الفعلية، ومن أهم هذه المشاكل<sup>(1)</sup>:

1. عدم القدرة على التنبؤ بالزيادة في الإيرادات والنفقات العامة بالدول النامية، لعدم توفر البيانات والمعلومات المبنية والمنظمة.
2. شح الموارد المالية، لتدني مستوى الدخل القومي والإنتاج الوطني، واعتماد هذه الدول على المعونات والقروض الخارجية.
3. سلوكيات تقدير النفقات والإيرادات على مستوى الوزارات والإدارات المختلفة، حيث يعمل كل مسؤول على الحصول على حصة الأسد من الموازنة للوزارة التي يعمل فيها.

### الموازنة العامة في فلسطين (1996 - 2004):

تكتسب الموازنة العامة في فلسطين أهميتها، من خلال كونها أداة التأثير الحكومي في ظل وجود أدوات تأثير أخرى تستند عليها الخصوصية الفلسطينية<sup>(2)</sup>، وسيتم تناول موضوع

---

<sup>1</sup> - اللوزي، سليمان أحمد والقطامين، أحمد عطاالله: دراسة تحليلية للموازنة العامة في الأردن (1979-1989). مجلة جامعة الملك سعود. المجلد الثامن. العلوم الإدارية (1). 1996. ص 84 وما بعدها.

<sup>2</sup> - د.صبري، نضال رشيد: الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية. رام الله. الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. 2000. ص15 وما بعدها.

الموازنة العامة في فلسطين من خلال تحليلها الى عناصرها الرئيسية، وتتبع أهم التغيرات التي طرأت على هذه العناصر وعلاقتها فيما بينها:

#### أولاً: الإيرادات العامة للدولة:

ارتفعت الإيرادات العامة للدولة بشكل مطرد، كما في الجدول رقم (30)، منذ عام 1996 حتى عام 2000 وبلغت ذروتها في عام 1998 حيث بلغت نسبة الزيادة بالنسبة الى سنة الأساس حوالي 96%، ومن ثم بدأت هذه الإيرادات بالتقهقر بشكل تدريجي حتى وصلت الى ذروة هذا التراجع في عام 2002.

#### الإيرادات المحلية:

وهذا البند يتشكل من مجموعتين من المصادر: الإيرادات الضريبية والإيرادات غير الضريبية، وتبلغ نسبة مساهمة كل منهما كما في الجدول رقم (23)، حيث يلاحظ أن الضرائب لمجموع الإيرادات المحلية كانت بمعدل يتجاوز (85%) في السنوات (1996-1999)، ومن ثم انخفضت الى معدل (78%) في السنوات (2000-2004)، بسبب الظروف السياسية، وكانت سنة 2001 هي من أسوأ السنوات بالنسبة للحصيلة الضريبية في فلسطين حيث كانت بمعدل (69%)<sup>(1)</sup>.

ولتحليل هذه المصادر الى عناصرها الأولية، يتم تفصيلها كالتالي:

أ - الإيرادات الضريبية: وهي تتكون من الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، ويبين الجدول رقم (24) حجم واتجاه تأثير كل منهما، حيث يظهر من خلال الجدول أن الضرائب على الدخل والأرباح (المباشرة)، ذات مساهمة ضئيلة لا تتجاوز (10%)، بل هي أقل من ذلك، ومساهمتها بنسبة (23%) في عام 2001 لا يعود الى التحسن في حصيلتها، وانما مرد ذلك الى انخفاض في الإيرادات الضريبية بشكل عام يعود بشكل كبير الى تراجع الضرائب غير المباشرة، ولكن ضمن الظروف الضريبية فالنسبة تتراوح حول معدل (9%).

---

<sup>1</sup> - يعود ذلك لظروف عدم الاستقرار السياسي التي نشأت عقب اندلاع انتفاضة الأقصى.

**جدول رقم 22. الإيرادات العامة في موازنات السلطة الفلسطينية (1996-2004) مليون دولار**

| 2004 | 2003  | 2002  | 2001  | 2000  | 1999   | 1998   | 1997   | 1996  | البيان                              |
|------|-------|-------|-------|-------|--------|--------|--------|-------|-------------------------------------|
| 1694 | 128.4 | 977.4 | 1053  | 1.364 | 1603.8 | 1821.5 | 1195.4 | 927.9 | الإيرادات العامة                    |
| 806  | 531   | 283.6 | 287.1 | 964   | 903.8  | 921.5  | 816    | 684.2 | الإيرادات المحلية                   |
| 900  | 747   | 693.8 | 765.9 | 422   | 700    | 900    | 379.4  | 243.7 | المنح والمساعدات<br>والقروض الميسرة |

• المصدر: وزارة المالية "دائرة الموازنة العامة".

**جدول رقم 23. مصادر الإيرادات المحلية (1996-2004) مليون دولار**

| 2004 | 2003  | 2002  | 2001  | 2000 | 1999  | 1998  | 1997  | 1996  | البيان                              |
|------|-------|-------|-------|------|-------|-------|-------|-------|-------------------------------------|
| 658  | 442   | 219.8 | 199.5 | 848  | 778   | 750.5 | 693.9 | 598.4 | الإيرادات الضريبية                  |
| 148  | 88.9  | 63.8  | 87.6  | 116  | 125.3 | 171   | 122.1 | 85.8  | إيرادات غير ضريبية                  |
| 806  | 531.4 | 283.6 | 287.1 | 964  | 903.8 | 921.5 | 816   | 684.2 | مجموع الإيرادات المحلية             |
| %82  | %83   | %78   | %69   | %88  | %86   | %81   | %85   | %87   | الضرائب لمجموع<br>الأيرادات المحلية |

• المصدر: وزارة المالية "دائرة الموازنة العامة".

جدول رقم 24. حجم واتجاه كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة في فلسطين (1996-2003) مليون دولار

| البيان                                 | 1996  | 1997  | 1998  | 1999 | 2000 | 2001   | 2002   | 2003  | 2004  |
|----------------------------------------|-------|-------|-------|------|------|--------|--------|-------|-------|
| الضرائب المباشرة                       | 56.3  | 63.7  | 72    | 40   | 80   | 46.14  | 29.15  | 30.8  | 36.4  |
| الضرائب غير المباشرة                   | 542.1 | 630.2 | 678.5 | 738  | 768  | 153.36 | 190.65 | 411.8 | 621.6 |
| نسبة الضرائب المباشرة                  | %9    | %9    | %10   | %5   | %9   | %23    | %13    | %7    | %6    |
| نسبة واتجاه التغير في الضرائب المباشرة | -     | 0     | %1    | %5-  | %4   | %14    | %10-   | %6-   | %1-   |

• تجميع الباحث.

وتتكون إيرادات الضرائب المباشرة (الضرائب على الدخل والأرباح) من الضرائب المحصلة من (الشركات، الأفراد، الموظفين والمستخدمين،

الضرائب المحولة من الخارج)، وهي على النحو التالي:

جدول رقم 25. مصادر الضرائب المباشرة لسنوات (2001-2004) مليون دولار

| الإيرادات الضريبية                     | 2001   |        | 2002   |        | 2003   |        | 2004   |        |
|----------------------------------------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|--------|
|                                        | المبلغ | النسبة | المبلغ | النسبة | المبلغ | النسبة | المبلغ | النسبة |
| الضرائب المباشرة                       | 46.14  | %100   | 29.15  | %100   | 30.8   | %100   | 36.4   | %100   |
| الشركات بما فيها البنوك وشركات التأمين | 6.5    | %14    | 4.48   | %15    | 4      | %13    | 7      | %19    |
| الأفراد                                | 20.9   | %45    | 13.48  | %46    | 12     | %39    | 12.7   | %35    |
| الموظفين والمستخدمين                   | 18.74  | %41    | 11.19  | %39    | 10     | %32    | 15.7   | %43    |
| الضرائب المحولة من الخارج              | -      | %0     | -      | %0     | 4.8    | %16    | 1      | %3     |

• المصدر: وزارة المالية "دائرة الموازنة العامة".

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن ضرائب الدخل والأرباح تتدرج حسب الفئات  
بمدلول الحجم النسبي كالتالي:

**جدول رقم 26. الوزن النسبي لمصادر الضريبة المباشرة**

| الفئة                | التصنيف | المعدل |
|----------------------|---------|--------|
| الأفراد              | 1       | 41%    |
| الموظفين والمستخدمين | 2       | 39%    |
| الشركات              | 3       | 15%    |
| الضرائب من الخارج    | 4       | 5%     |

• المصدر: وزارة المالية "دائرة الموازنة العامة".

أما الضرائب غير المباشرة، فتتكون من (الجمارك، وضريبة القيمة المضافة والمكوس)، وتشكل  
ضريبة القيمة المضافة والمكوس، أعلى حصيلة حيث ساهمت بمعدل (75%)، في السنوات  
(2001-2004).

#### ب - الإيرادات غير الضريبية:

وهي الإيرادات التي تتكون من (الرسوم، الرخص، الغرامات، البريد والاتصالات، عوائد  
وأرباح استثمارية،.... الخ)<sup>(1)</sup>، وهي تساهم بنسبة قليلة مقارنة بالإيرادات الضريبية وذلك ضمن  
الإيرادات المحلية، حيث معدل مساهمتها يتراوح حول (18%) في السنوات (1996-2004).

#### (1) المنح والمساعدات الخارجية:

وقد تذبذب تأثير كل من الإيرادات المحلية والمنح والمساعدات الخارجية عبر هذه السنوات،  
حيث يتبين من خلال الجدول رقم (27)، أن المنح والمساعدات ازدادت باطراد وأنه كان يعتمد  
عليها بمعدل (36%) لسنوات (1996-2000)، وارتفع معدل الإعتماد عليها ليصبح (69%)  
لسنوات (2001-2004).

<sup>1</sup> - السلطة الوطنية الفلسطينية (2003) دراسة تحليلية حول: مشروع قانون الموازنة العامة 2004 (الجانب الإقتصادي).

رام الله. المجلس التشريعي الفلسطيني. وحدة البحوث البرلمانية. ص 26.

جدول رقم 27. اتجاه وحجم التغير في الإيرادات المحلية والمنح والمساعدات الميسرة في موازنات السلطة لأعوام (1996-2004)

| 2004  | 2003  | 2002  | 2001 | 2000  | 1999  | 1998  | 1997  | 1996 | البيان                                  |
|-------|-------|-------|------|-------|-------|-------|-------|------|-----------------------------------------|
| 0.47  | 0.41  | 0.29  | 0.25 | 0.70  | 0.56  | 0.50  | 0.68  | 0.74 | الوزن النسبي للإيرادات المحلية          |
| 0.53  | 0.61  | 0.71  | 0.75 | 0.30  | 0.44  | 0.50  | 0.32  | 0.26 | الوزن النسبي للمنح والمساعدات الخارجية  |
| 0.14  | 0.41  | 0.16  | -0.6 | 0.25  | 0.12  | -0.26 | - 0.8 | -    | نسبة واتجاه التغير في الإيرادات المحلية |
| -0.13 | -0.14 | -0.05 | 1.5  | -0.31 | -0.12 | 0.56  | 0.23  | -    | نسبة واتجاه التغير في المنح والقروض     |

• المصدر: وزارة المالية "دائرة الموازنة العامة".

جدول رقم 28. النفقات العامة في الموازنة العامة الفلسطينية لأعوام (1996-2000) مليون دولار

| 2004 | 2003   | 2002   | 2001   | 2000  | 1999   | 1998   | 1997  | 1996  | البيان                                                          |
|------|--------|--------|--------|-------|--------|--------|-------|-------|-----------------------------------------------------------------|
| 1694 | 1.28.0 | 1.27.8 | 1.29.3 | 1.364 | 1758.1 | 1858.4 | 1211  | 927.9 | النفقات العامة                                                  |
| 1306 | 1.040  | 1.023  | 1.016  | 990   | 1.008  | 894.4  | 818.3 | 709.6 | النفقات الجارية                                                 |
| 250  | 654    | 363.3  | 595.1  | 436   | 749.2  | 963.9  | 392.7 | 218.3 | النفقات الرأسمالية والتطويرية<br>تمول من الخزينة والدول المانحة |
| 650  | 747-   | 250.4  | 186.3  | 422   | 854.3  | 936.9  | 395   | -     | العجز قبل المنح والمساعدات                                      |
| -    | 0      | 174.7  | 265.2  | 50    | 154.3  | 36.9   | 15.6  | -     | العجز الكلي                                                     |

• المصدر: وزارة المالية "دائرة الموازنة العامة".

ويلاحظ م ما سبق تحقق اتجاه تناقص حجم الإعتماد على الإيرادات المحلية في الموازنة العامة، وفي المقابل زيادة الإعتماد على المنح والمساعدات الخارجية، وإن كان ذلك متذبذباً من سنة الى أخرى.

### ثانياً – النفقات العامة للدولة:

تزايدت النفقات العامة للدولة عبر سنين الدراسة بشكل ملحوظ، وفاقته في تزايدها حجم الزيادة بالإيرادات العامة، وقد تم تطابق كل من الإيرادات العامة والنفقات العامة عام 2000، وعاد هذا التزايد ليطغى على حجم تزايد الإيرادات العامة مما خلف عجزاً في الموازنة، وليبلغ الذروة في عامي 2002 و2003.

وكان سبب هذا الفرق في التزايد يرجع بشكل أساسي الى عدة أسباب:

- تراجع حجم الإيرادات العامة، وخاصة بند الإيرادات المحلية.
- تزايد كلا من النفقات الجارية والنفقات الرأسمالية بنسب متفاوتة، على النحو التالي:  
ويتبين من خلال الجدول رقم (28) أن النفقات الجارية تحتل حصة الأسد من النفقات العامة، حيث بلغ معدلها (71%) لسنوات (1996-2004)، وهي تتزايد باطراد بسبب زيادة الرواتب والأجور، وزيادة النفقات التحويلية حيث كان معدلها حوالي (81%) للسنوات الأخيرة (2001-2004)، وفي المقابل فإن هناك تذبذباً واضحاً بالنسبة لبند النفقات الرأسمالية والتطويرية، مع تزايدته بالمحصلة النهائية.

### ثالثاً – عجز الموازنة:

قارب العجز في الميزانية نسبة 3% من الناتج المحلي الإجمالي في عام 1996، وانخفض منذ عام 1997 بسبب العجز الناشئ عن النفقات الجارية، ومنذ ذلك الحين ينشأ معظم العجز عن النفقات الرأسمالية، التي كانت تمول من هبات الدول المانحة ومن السحب على

المكشوف لأجل قصير من المصارف التجارية<sup>(1)</sup>. كانت نسبة عجز الميزانية منخفضة (2,4%) عام 1998، وازداد انخفاضها في عام 1999، فوصلت (1,2%)، وواصلت هذا الانخفاض عام 2000، حيث بلغت نسبة عجز الميزانية الى الناتج المحلي الإجمالي (1%)، ولكن مع فقدان الإيرادات وزيادة نفقات الطوارئ التي تجريها السلطة الوطنية الفلسطينية، وانخفاض مستوى الناتج المحلي الإجمالي، زادت نسبة عجز الميزانية الى الناتج المحلي الإجمالي كثيراً في عام 2001، فبلغت حسب التقديرات (6%)<sup>(2)</sup>، ويمول معظم العجز من المنح والمساعدات، كما يظهر في الجدول (28).

### المبحث الثاني: المؤشرات الاقتصادية الفلسطينية.

الإقتصاد الفلسطيني إقتصاد صغير الحجم، يفتقر الى الموارد الطبيعية، ولا يمكن توقع نمو مستدام الا بتحقيق السلام الإقليمي<sup>(3)</sup>، ويمكن التغلب على هشاشة الإقتصاد وتشوّه الهيكلية بتضافر كلاً من الوضع الجيوسياسي<sup>(4)</sup> وموارد بشرية ذات نوعية عالية نسبياً وإدارة اقتصادية سليمة، ومن الصعوبة التنبؤ بالمستقبل الإقتصادي في ظل عدم الإستقرار السياسي، ولكن من الممكن بناء نوع من التوقعات وتصور لما يجب أن يتحقق، من خلال تحليل للسياق التاريخي ووصف معطيات الواقع، بشكل علمي يسهم في بناء مؤشرات واقعية يمكن الركون اليها، وفي سبيل ذلك يمكن الإطلاع على السياق التاريخي للإقتصاد الفلسطيني على النحو التالي:

---

<sup>1</sup> - الأمم المتحدة (جنيف 2001). الإقتصاد الفلسطيني: إنجازات الفترة الإنتقالية ومهام المستقبل. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ص 26.

<sup>2</sup> - اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا: نظرة أولية على التطورات الإقتصادية في منطقة الأسكوا في عام 2000. نيويورك. الأمم المتحدة. 2000. ص 18.

<sup>3</sup> - الأمم المتحدة (جنيف 2001). الإقتصاد الفلسطيني: إنجازات الفترة الإنتقالية ومهام المستقبل. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ص 28.

- الأمم المتحدة (1998). الإقتصاد الفلسطيني وآفاق التعاون الإقليمي. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ص 17.

<sup>4</sup> - الأمم المتحدة (1998). الإقتصاد الفلسطيني وآفاق التعاون الإقليمي. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ص 17.

## الإقتصاد الفلسطيني قبل عام 1967 :

تم تشكيل النظام المالي الفلسطيني مع بداية الإنتداب البريطاني لفلسطين عام (1922)، وكانت تصدر الموازنة العامة من قبل المندوب السامي وبعد استشارة المجلس المختص، وكانت تنشر في الجريدة الرسمية لفلسطين، وشكلت الضرائب غير المباشرة مثل الرسوم الجمركية وضريبة الإنتاج التي فرضت بموجب قانون الضريبة لسنة 1927، المورد الرئيسي للموازنة الفلسطينية، وقد بلغت حصيلة الضرائب بكافة أنواعها في فلسطين حوالي (162) مليون دولار ما بين عامي 1939 و 1944، وشكلت 14% من الدخل القومي لفلسطين، وكان نصيب ضريبة الدخل منها 8%، والجمارك 37% وضريبة العقارات 13%، وكانت موازنة سنة 1934 حوالي 8 مليون جنيه استرليني، وحوالي 17 مليون جنيه استرليني في عام 1945، جمع منها 15 مليون جنيه من خلال الضرائب، وشكلت الضرائب غير المباشرة المورد الرئيس، وكرس معظم الموازنة خلال فترة الإنتداب للنفقات الإدارية<sup>(1)</sup>.

وخلال الأعوام ما بين 1948-1967، كانت الموازنة العامة محدودة في كل من قطاع غزة والضفة الغربية، حيث كانت حصة الضفة الغربية من الموازنة العامة (11) مليون دولار عام 1959، و(26) مليون دولار عام 1966، وكانت معظم إيراداتها من الضرائب غير المباشرة ورسوم الخدمات<sup>(2)</sup>.

## الاقتصاد الفلسطيني من عام 1967-1985:

في هذه الفترة كان اقتصاد الضفة الغربية ينعم بدخل لا يتناسب مع قدراته الإنتاجية، حيث كان يعتمد بدرجة كبيرة على أموال محولة اليه من الخارج، من العمال الفلسطينيين العاملين في

---

<sup>1</sup> - الوضع الجيوسياسي: ما يتعلق بالسياسة الطبيعية التي تهتم بتأثير العوامل الجغرافية والاقتصادية والبشرية في سياسة الدولة.

<sup>2</sup> - د.صبري، نضال رشيد: الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية. المرجع السابق. ص 10.

إسرائيل، وتحويلات من المهاجرين ومن المؤسسات الفلسطينية والدولية<sup>(1)</sup>. وتشير المعلومات عن الحسابات القومية الى أن استخدام الموارد هو أكبر بكثير من الناتج المحلي الإجمالي، والذي يعني أن الإستثمار أعلى من المدخرات، ويغطي العجز من تحويلات الأموال الخارجية<sup>(2)</sup>.

وقد كانت نسبة العجز في الموارد الى الناتج المحلي الإجمالي مرتفعة جداً، وتراوحت بين 68% الى 78% خلال الفترة 1968-1984، كما كان معدل الإستثمار مرتفع بشكل جيد ويعود ذلك لأن معدل الإستثمار قد جرى تمويله بالكامل من التحويلات الخارجية، ولا يعتبر ذلك مؤشراً مناسباً للإنجاز الإقتصادي ما دام معدل الإدخار المحلي سالباً<sup>(3)</sup>.

#### الإقتصاد الفلسطيني في عقد التسعينات<sup>(4)</sup>:

كان لأزمة حرب الخليج (1990-1991) الأثر السيء على الإقتصاد الفلسطيني، بسبب خسارة آلاف الفلسطينيين عملهم في الخليج، واضطراب التبادل التجاري مع أسواق الخليج، مما أسفر عن بطالة واسعة النطاق. وقد حقق الإقتصاد الفلسطيني انتعاشاً في عام 1992 بفضل ازدياد الإنتاج والعمالة والتبادل التجاري، وبعد ذلك انخفض كل من الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي لعام 1993 بسبب تراجع الإنتاج الزراعي، وعاود الانتعاش ولكن بشكل بطيء في عامي 1994-1995 والذي منشأ بصورة أساسية هو ازدياد الأنشطة الحكومية والخاصة المتصلة بإقامة السلطة الفلسطينية وإزالة العديد من القيود التي كانت مفروضة على أنشطة الأعمال.

<sup>1</sup> - المرجع السابق: الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية. ص 10.

<sup>2</sup> - العبد، جورج وآخرون: الإقتصاد الفلسطيني (تحديات التنمية في ظل احتلال مديد). مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون الفلسطينية. 1989. ص 87.

<sup>3</sup> - المصدر السابق: الإقتصاد الفلسطيني (تحديات التنمية في ظل احتلال مديد). ص 87.

<sup>4</sup> - العبد، جورج وآخرون: الإقتصاد الفلسطيني (تحديات التنمية في ظل احتلال مديد). المرجع السابق. ص 88.

## الإقتصاد الفلسطيني في عهد السلطة الفلسطينية (1995-2003):

في أعقاب الفترة الإنتقالية، أخذ الإقتصاد الفلسطيني ينتعش في عام 1997 وقد واصل منذ ذلك الحين نموه وإثبات قدرته على تحقيق إمكانات توسعه المطرد<sup>(1)</sup>، وقد سجل معدل نمو قوي للنتاج المحلي الإجمالي بلغ 7% في عام 1998، واطراد في تسجيل الزيادة في معدل النمو للنتاج المحلي في عام 1999 حيث بلغت الزيادة 8%.

وكان من المتوقع أن يطرد في هذه الزيادة، الا أن ظروف عدم الإستقرار السياسي التي ظهرت نتيجة (انتفاضة الأقصى) أحدثت تغيرا جذريا في الأوضاع الإقتصادية وسائر الأوضاع، وعانى الإقتصاد الفلسطيني جراء ذلك خسائر اقتصادية نجمت عن انخفاض الإنتاج والتجارة والسياحة والإستثمار الأجنبي<sup>(2)</sup>، وعن فقدان الأجور، مما أدى الى انخفاض الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية وقطاع غزة، نتيجة لذلك بنسبة 7% في عام 2000 ونسبة 9% في عام 2001، كما في الجدول رقم (29).

جدول رقم 29. المؤشرات الإقتصادية في فلسطين (1997-2001)

| المؤشر الإقتصادي                     | 1997    | 1998    | 1999    | 2000    | 2001    |
|--------------------------------------|---------|---------|---------|---------|---------|
| الناتج المحلي الإجمالي               | 4,011.9 | 4,485.8 | 4,883.4 | 4,619.2 | 4,236.3 |
| نسبة واتجاه التغير                   | -       | 12%     | 22%     | 15%     | 6%      |
| نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي | 1,441.5 | 1,548.2 | 1,617.2 | 1,466.4 | 1,284.1 |
| نسبة واتجاه التغير                   | -       | 7%      | 12%     | 2%      | 11%-    |

• المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رقم "4". رام الله - فلسطين.

<sup>1</sup> - الأمم المتحدة (1998). الإقتصاد الفلسطيني وآفاق التعاون الإقليمي. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ص 20.

<sup>2</sup> - الأمم المتحدة (جنيف 2001). الإقتصاد الفلسطيني: إنجازات الفترة الإنتقالية ومهام المستقبل. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ص 9.

وبلغ عدد المؤسسات الفلسطينية الإقتصادية عام 2002 (67058) مؤسسة، وبلغ عدد المشتغلين (194024) كما بلغ إجمالي قيمة الإنتاج وإجمالي القيمة المضافة<sup>(1)</sup> (2001961.3) (1083504.4) على التوالي موزعة حسب النشاط الإقتصادي كما في الجدول رقم (30). وكما يوضح الجدول اللاحق، يحتل نشاط التجارة الداخلية الدرجة الأولى من حيث عدد المؤسسات وعدد المشتغلين، ولكن من حيث نسبة الإنتاج والقيمة المضافة، يتبوأ نشاط الصناعة المرتبة الأولى.

---

<sup>1</sup> - اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا: نظرة أولية على التطورات الإقتصادية في منطقة الأسكوا في عام 2000. نيويورك. الأمم المتحدة. 2000. ص 8.

جدول رقم 30. عدد المؤسسات والمشتغلين وبعض المؤشرات الإقتصادية حسب النشاط الإقتصادي في فلسطين \*

| النشاط الإقتصادي                |  | عدد المؤسسات |      | عدد المشتغلين |      | الإنتاج   |      | القيمة المضافة |      |
|---------------------------------|--|--------------|------|---------------|------|-----------|------|----------------|------|
|                                 |  | القيمة       | %    | القيمة        | %    | القيمة    | %    | القيمة         | %    |
| أنشطة الصناعة                   |  | 14179        | 21.1 | 65526         | 33.8 | 976900.4  | 48.8 | 367050.1       | 33.9 |
| أنشطة الإنشاءات                 |  | 348          | 05   | 3505          | 1.8  | 95931.0   | 4.8  | 32252.8        | 3    |
| أنشطة التجارة الداخلية          |  | 39084        | 58.3 | 76874         | 39.6 | 517493.1  | 25.8 | 364551.5       | 33.6 |
| أنشطة الخدمات                   |  | 12978        | 19.4 | 44399         | 22.9 | 252197.1  | 12.6 | 176051.3       | 16.2 |
| أنشطة النقل والتخزين والاتصالات |  | 469          | 07   | 3720          | 1.9  | 159439.7  | 8    | 143598.6       | 13.3 |
| المجموع                         |  | 67058        | 100  | 194024        | 100  | 2001961.3 | 100  | 1083504        | 100  |

• المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. سلسلة المسوح الإقتصادية - 2002: نتائج أساسية. رام الله - فلسطين.

ويعكس الجدول السابق أن معظم الأنشطة الاقتصادية تتركز في ثلاثة قطاعات هي على التوالي (التجارة الداخلية، الصناعة، الخدمات)، بينما القطاعات المتبقية فهي ذات حجم ضئيل نسبياً وهي أنشطة ( الإنشاءات، أنشطة النقل والتخزين والاتصالات).

### المبحث الثالث: تحديد معدلات الضريبة في فلسطين:

#### فلسطين بين الشمال والجنوب.

من الصعب الحكم على الوضع الاقتصادي لأي بلد في ظل ظروف عدم الاستقرار السياسي، ومن الصعب التنبؤ كذلك، ولكن على ضوء ما يتوفر من بيانات ضمن حدود الجودة يستطيع الباحث أن يتلمس طريقه نحو الحكم على قضايا عامة دون أن يطرد وراء التفاصيل غير الدقيقة.

والواقع الفلسطيني الصعب الذي يعود الى فترة طويلة من الاحتلال، وبسبب ظروف عدم الاستقرار السياسي الحالية والتي يتولد عنها بدهاء عدم استقرار تشريعي وقانوني، وبالتالي عدم توفر مناخ ملائم للنمو والبناء الاقتصادي.

والموازنة الحكومية هي أقرب أن تكون شكلاً منها الى المضمون<sup>(225)</sup>، ولا ينعكس ذلك من أهميتها وضرورة وجودها وتطوير فاعليتها كأداة للتخطيط، وتعتمد الموازنة في فلسطين بشكل كبير على المساعدات والمنح الخارجية، وتعتمد كذلك التحويلات الخارجية وعلى مساعدات وكالة الغوث<sup>(226)</sup>، والتي تقلص من تأثير الموازنة الحكومية ذات الطابع الخاص.

ولا يوجد أي شك في أن الاقتصاد الفلسطيني يعمل دون طاقاته الى حد كبير وذلك للأسباب التالية بشكل أساسي:

<sup>225</sup> - المقصود بإجمالي القيمة المضافة: "الإنتاج مطروحا منه الإستهلاك الوسيط والإستهلاك الوسيط يعني "قيمة مستلزمات الإنتاج السلعية والخدمية المستخدمة في الإنتاج" - المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. سلسلة المسوح الاقتصادية - 2002: نتائج أساسية. رام الله - فلسطين

<sup>226</sup> - د. صبري، نضال رشيد: الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية. المرجع السابق. ص 96.

- إرث البيئة غير المؤاتية المتسمة بضعف الهياكل الأساسية، وتدني مستوى الخدمات العامة، ووجود أطر قانونية ومؤسسية بالية.
- التوجه الإقتصادي المتسم بعلاقات سوقية متنافرة مع الشريك الواحد، والإعتماد الشديد على تصدير خدمات اليد العاملة، وسرعة التأثر بالصدمات الخارجية وعدم الإستقرار السياسي.
- والإقتصاد الفلسطيني اقتصاد صغير الحجم يفقر الى الموارد الطبيعية، ومع ذلك لا ينفي وجود مجموعة من المزايا أهمها<sup>(227)</sup>:
- القوى العاملة الجيدة التعليم نسبيا.
- طبقة قوية ومتنوعة من رجال الأعمال ذوي صلات متينة بالجاليات المغتربة الثرية وهياكل شركات في البلدان العربية وأوروبا والولايات المتحدة.
- الخبرة في التجارة مع كل من البلاد العربية وإسرائيل، وبراعة وقدرة على الحركة تم اكتسابهما من العمل في ظروف غير عادية.
- وهناك مجموعة من الشروط التي ينبغي أن تتحقق من أجل بناء تنمية مستدامة للإقتصاد الفلسطيني<sup>(228)</sup>:

#### 1- إيجاد بيئة ملائمة للسياسة الإقتصادية: من خلال:

- تسوية قضايا الوضع الدائم.
- حسن التدبير وبناء المؤسسات الإقتصادية الوطنية.

---

<sup>227</sup> - بلغت موازنة الأنروا في فلسطين عام 2003: (112.691) مليون دولار. UNRWA Report

- تقرير المفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الميزانية البرامجية" 2002-2003.

<sup>228</sup> - الأمم المتحدة (1998). الإقتصاد الفلسطيني وآفاق التعاون الإقليمي. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ص17.

- تجنب عدم الإستقرار في الإقتصاد الكلي.

- تقليل أوجه القصور.

2- وضع نظم مالية وتجارية مثلى: من خلال:

- الترتيبات النقدية المقبلة: من خلال تمهيد الطريق على نحو دقيق ومنظم لإصدار عملة فلسطينية، يمكن من خلالها استخدام السياسة النقدية لإستيعاب الصدمات الخارجية بتكليف الأسعار بدلا من تخفيض الإنتاج والعمالة.

- الترتيبات التجارية المقبلة: من خلال تحديد العلاقات التجارية بطريقة تتماشى مع التطلعات الفلسطينية لإنشاء دولة، وتتويع العلاقات التجارية وإعادة إدماج الإقتصاد الفلسطيني في الإقتصاد الإقليمي وبناء علاقات تجارية جديدة مع بقية العالم، ووضع الترتيبات التجارية بين الإقتصاد الفلسطيني وبلدان أخرى، في ضوء المراحل المتتالية للبرنامج الفلسطيني للتنمية والنمو<sup>(229)</sup>.

**تحديد معدلات الضريبة في فلسطين:**

يرتبط تحديد المعدل الأمثل للإقتطاع الضريبي من الوجهة الإقتصادية بآثار الضرائب على الناتج القومي، أيجابا أو سلبا، فدون هذا المعدل الأمثل يكون الإقتطاع أقل مما يجب، لأنه يترك دون إشباع بعض الحاجات العامة التي يؤدي إشباعها لإنتاج كمية من السلع والخدمات تزيد عن تلك التي كان الأفراد يستطيعون انتاجها لو تركت لهم حرية التمتع بالأموال، وبعد هذا المعدل يكون الإقتطاع الضريبي أكبر مما يجب لأنه يؤدي لإشباع بعض الحاجات العامة

---

<sup>229</sup> - الأمم المتحدة (جنيف 2001). الإقتصاد الفلسطيني: إنجازات الفترة الإنتقالية ومهام المستقبل. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ص 33.

الإضافية مما يؤدي لإنتاج كمية من السلع والخدمات نقل عن تلك التي كان بإمكان الأفراد إنتاجها لو تركت لهم حرية استخدام الأموال التي خصصت للضرائب<sup>(230)</sup>.

ولا يكون ذلك بمعزل عن المشاكل والأهداف والإستراتيجيات التي تتشدها الدولة، ويدخل في ذلك عوامل سياسية واجتماعية واقتصادية، مما يجعل هذا الموضوع أكثر تعقيدا، ولكن بكل تأكيد لن تكون وجهة النظر الإقتصادية هي اليتيمة في تحديد المعدلات الضريبية.

وبالرغم من صعوبة المشاكل التي تحيط بتحديد المعدلات الضريبية، فإنه يمكن الإسترشاد بالعديد من المؤشرات السياسية والإقتصادية والإجتماعية، ولأن البحث يعالج الناحية الإقتصادية فإن موضوع "تحديد معدلات ضريبة الدخل في فلسطين"، يمكن تحليله على النحو التالي:

**أولا: الخلفية الإقتصادية لتحديد المعدلات الضريبية:** هناك اختلالات كلية رئيسية سادت خلال العقود السابقة، كانت وراء سوء الأداء الإقتصادي في فلسطين، وهذه الاختلالات على النحو التالي:

**الإختلال الأول:** ضعف القدرة الإستيعابية للإقتصاد الفلسطيني، وتشابهه الجبري مع الإقتصاد الإسرائيلي<sup>(231)</sup>.

**الإختلال الثاني:** يتصل بسوق العمل، حيث تعاني هذه السوق من عجز مزمن على توفير قدر كاف من فرص العمل لليد العاملة<sup>(232)</sup>.

<sup>230</sup> - د. تكلا، شريف رمسيس: الأسس الحديثة لعلم مالية الدولة. القاهرة. دار الفكر العربي. 1979. ص 272 وما بعدها.

<sup>231</sup> - الأمم المتحدة (جنيف 2001). الإقتصاد الفلسطيني: إنجازات الفترة الإنتقالية ومهام المستقبل. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. ص 35.  
للمزيد أنظر:

- د. مكحول، باسم وآخرون: الإثفاقية الإقتصادية الفلسطينية - الإسرائيلية "قراءات في النص". نابلس. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. 1994. ص 33 وما بعدها.  
- الرازق، عمر وآخرون: تأثير الحصار الإسرائيلي على الإقتصاد الفلسطيني. المرجع السابق. ص 7.

**الإختلال الثالث:** العجز الكبير في ميزانية السلطة الوطنية الفلسطينية واعتمادها على المنح والمساعدات الخارجية .

ومن خلال تحليل المؤشرات السابقة وتحليل الموازنة العامة، واستقراء الواقع الفلسطيني فإن الإقتصاد الفلسطيني يتميز بالخصائص التالية:

1. إقتصاد صغير الحجم، وهو من الناحية (القومية) إقتصاد حديث النشأة نشأ عام (1994)، ويمر بظروف عدم الإستقرار .

2. ينتمي لفئة الدول النامية من حيث إفتقاره للبنى الأساسية، والإطار المؤسسي، وعدم استيفاء لمتطلبات القطاع المالي، بالإضافة الى ما تشير اليه المؤشرات الإقتصادية.

3. يعتمد على المنشآت الصغيرة، حيث حجم الشركات المساهمة (المحلية والأجنبية) قليل (تساهم ب 15% من إيرادات ضريبة الدخل لأعوام).

4. الموازنة العامة تساهم ب (31.5% لأعوام 1997-2001) من الناتج القومي الإجمالي وهي نسبة تفوق مستوى الدول متوسطة الدخل<sup>(233)</sup>، ولكن ذلك لا يحمل معاني ايجابية بسبب إعتدال الموازنة على المنح والمساعدات الخارجية.

**ثانياً: نسبة ضريبة الدخل وترتيب مصادرها:**

---

<sup>232</sup> - (2000-2004): ارتفاع نسبة البطالة، حيث فقد العمال داخل الخط الأخضر أعمالهم، وعجز الموازنة عن استيعاب وظائف جديدة (يشكل بند الرواتب والأجور 63% من النفقات الجارية و49% من إجمالي النفقات العامة، وهو يعد من أعلى النسب في العالم. - أنظر دراسة تحليلية حول مشروع قانون الموازنة العامة 2004 (الجانب الإقتصادي). المجلس التشريعي الفلسطيني. وحدة البحوث البرلمانية.

<sup>233</sup> - تصل هذه النسبة في الدول متوسطة الدخل الى (27%).

نظام ضريبية الدخل في فلسطين هو أضعف من المعهود في البلدان النامية، حيث بلغت نسبة ضريبة الدخل بالنسبة لإجمالي إيرادات الموازنة العامة (10%) لأعوام (1996-2004)، ولم تتجاوز (7%) (6%) في العامين الأخيرين (2003) (2004).

### ثالثاً: المعدلات الضريبية في فلسطين:

1. مرت المعدلات الضريبية في فلسطين بمراحل متعددة، ولم تراعي هذه المعدلات التغيرات الاقتصادية والتشريعية التي تمر بها دول العالم والتكتلات الاقتصادية

والإقليمية، وكانت مرهونة بالأوامر العسكرية الصادرة عن الإدارة المدنية التابعة للإحتلال الإسرائيلي<sup>(234)</sup>.

2. المعدلات الضريبية، المطبقة حالياً (منذ عام 1999) على الأشخاص الطبيعية:

- لم تخالف النمط السائد في الدول النامية، ولكن يبقى السؤال المطروح، هل جاءت هيكلياً هذه المعدلات نتيجة رؤية تخطيطية للسياسة الحكومية؟
- ذات درجة تصاعد منتظمة.
- يلاحظ أنه تم اختصار عدد الشرائح الى أربع شرائح.
- تم اختصار سقف الشرائح من 48% الى 20%، أما خفض سقف الشرائح فهو يعمل على خفض العبء الضريبية لذوي فئات الدخل العليا.
- تم رفع مبلغ الشريحة الأولى بما يوازي خمسة أضعاف، مما يعمل على تجنيد فئات ذوي الدخل المحدود من دفع الضرائب ويلاحظ أن الحد الأدنى يراعي نسبة الفقر، وحسب آخر

---

<sup>234</sup> - مصادر ضريبة الدخل - بالرجوع للجدول رقم (34)، تأتي في المرتبة الأولى من الأفراد (حيث تسود المشاريع الصغيرة)، التي يغلب عليها طابع العشوائية وعدم التنظيم وعدم وجود دفاتر حسابية منتظمة أو ملفات ضريبية، ويأتي في المرتبة الثانية الموظفين والمستخدمين (39%)، ومعظمهم من الموظفين العاملين الذين تستقطع عنهم ضريبة الدخل من المصدر، في حين أن الشركات لا تتجاوز مساهمتها عن (15%)، وهي مساهمة ضئيلة جداً، وتعكس واقع اقتصادي غير جاذب وغير مناسب للإستثمار من ناحية، وتعكس من ناحية أخرى ظاهرة التهرب الضريبي.

الإحصائيات فإن معدل ما ينفقه الفرد الفلسطيني سنوياً لنيل حاجاته الأساسية تبلغ سنوياً (925.2) دينار.

ولو افترضنا مكلف ضريبي لديه متوسط حجم الأسرة في ذات السنة (7) أفراد، فإن معدل الإنفاق السنوي لهذه الأسرة (6476.4)، وهو يفوق مبلغ الشريحة الأولى من دون إعفاءات (ولكن إذا أخذت إعفاءات الإعاقة والدراسة والدخل .. الخ) فإن الشريحة الأولى تتجاوز عن ذوي الدخل المحدود، وبالتالي فإن المعدلات الضريبية تأخذ بالإعتبار خط الفقر<sup>(235)</sup>.

### 3. القانون الفلسطيني الجديد:

وينص القانون الجديد على أن تكون الشرائح الضريبية كما جاء سالفاً في جدول رقم (17)، ويفرض قانون الضريبة الفلسطيني (الجديد) معدلات تختلف ذات نسب أعلى في الشريحة الدنيا ولكن أقل حدة في تصاعدها (نسبة 4% بدلا من 5%)، ويعتمد ثلاث شرائح كما يسود التوجه الفكري الحالي بهذا الخصوص.

4. تعتمد الأساس النسبي في فرض الضرائب على الأشخاص المعنوية، بدون تمييز بين القطاعات الاقتصادية، ولم يخالف المشرع في ذلك الأسلوب المتبع سابقاً، بفرضه نسبة ثابتة، حيث لم يتبع التصاعد، أو يراعي حجم الدخل أو طبيعة العمل، ولكنه هنا اختار أن يكون ضمن الفئة الأولى، بفرضه نسبة ضريبية مساوية للشريحة الأخيرة لضريبة الأفراد، وقد خالف ذلك القانون الفلسطيني الجديد، وكان إيجابياً حين ميز في معدلات الضريبة النسبية الثابتة تبعاً لنوع قطاع الأعمال.

---

<sup>235</sup> - الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رقم "4". رام الله - فلسطين. ص 276-277.

# الفصل السابع

## تحديد معدلات ضريبة الدخل في فلسطين "دراسة ميدانية"

المبحث الأول: وصف الدراسة

المبحث الثاني: وصف النتائج الإحصائية

المبحث الثالث: تفسير النتائج

## المبحث الأول: وصف الدراسة:

### • المزايا والسلبيات:

تهدف هذه الدراسة الميدانية، الى بناء مؤشرات حول الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية في فلسطين، من خلال توظيف آراء وانطباعات المكلفين بدفع الضريبة، ومن أهم ايجابيات هذه الدراسة ما يلي:

1. محاولة جادة لبناء مؤشرات حقيقية تتنبأ بدور المعدلات الضريبية وآثارها الاقتصادية على المكلف الضريبي والقطاعات الاقتصادية المختلفة.
2. توظيف آراء وانطباعات المبحوثين، للوصول الى وجهة نظر صادقة عن الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية.

ولا تغلو هذه الدراسة من السلبيات شأنها شأن العديد من الدراسات المسحية وأهمها:

1. من الصعب حصر المتغيرات التي تعبر بتأكيد صريح، أو تمثل أداة جزم بالنسبة لفرضيات الدراسة.
  2. المتغيرات الموجودة تعكس آراء ووجهات نظر المبحوثين.
- أما مشاكل الدراسة الميدانية وصعوباتها فتتلخص:

1. الحجم الكبير لمجتمع الدراسة، وبالتالي التعامل مع عينة كبيرة نسبياً.
2. صعوبة فهم الموضوع بالنسبة للمبحوثين المستهدفين، وبالتالي عدم الإجابة بشكل صادق ودقيق.

3. الفترة الزمنية لا تمثل فترة استقرار، وهي تعتبر فترة غير طبيعية من الناحية الاقتصادية بسبب ظروف عدم الاستقرار السياسي (236).

وتم تجاوز هذه المواقف من خلال:

1. شرح أهداف وأغراض الاستبيان للفريق الذي قام بتوزيع الاستبيان، الذي بدوره قام بمساعدة المبحوثين في التغلب على مشكلة عدم الفهم أو الغموض.

2. الاستعانة بفريق من الزملاء للمساعدة في توزيع الاستبيان زجمعها.

3. دراسة السياسات الاقتصادية أبان الأزمات لا يقل أهمية عن دراستها أثناء فترات الاستقرار، ويفيد ذلك في عقد مقارنات في المستقبل.

#### فرضيات الدراسة :

1. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$  تبعا لمتغير نوع مصدر الدخل.

2. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الإثااق تصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$  تبعا لمتغير نوع القطاع الاقتصادي.

<sup>236</sup> - يعتبر الحصار الحالي الأشد منذ احتلال الضفة الغربية وقطاع غزة العام 1967، فقد فرضت إسرائيل بتاريخ 2000/9/28 إغلاقا شاملا وداخليا على الأراضي الفلسطينية، مما يعني فصل الأخيرة عن العالم وفصل أجزاءها عن بعضها البعض، وأثرت هذه الإجراءات الإسرائيلية على جميع مجالات الحياة الفلسطينية، بما في ذلك الجوانب الاقتصادية، فانخفض الدخل بصورة حادة، وانخفض الناتج المحلي الإجمالي، وارتفعت نسبة البطالة بشكل كبير.

- للمزيد راجع: الرازق، عمر وآخرون: تأثير الحصار الإسرائيلي على الإقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2000/9/28 - 2001/6/30. القدس ورام الله. معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس). 2001. ص 1 وما بعدها.

3. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في اتجاهات المبدوئين نحو معرفة الآثار الإقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$  تبعا لمتغير نوع المعدلات الضريبية المستخدمة".

4. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في اتجاهات المبدوئين نحو معرفة الآثار الإقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$  تبعا لمتغير رقم الشريحة التي ينتمي إليها المكلف الضريبي".

5. لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في اتجاهات المبدوئين نحو معرفة الآثار الإقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$  تبعا لمتغير نسبة استقطاع ضريبة الدخل بالنسبة للدخل الصافي".

### مجتمع الدراسة:

تألف مجتمع الدراسة من المكلفين بدفع الضريبة في فلسطين حسب متطلبات القانون الضريبي الساري المفعول، وتم تمييز المكلف الضريبي الى فئتين:

الفئة الأولى (المكلف الضريبي الذي يتأني دخله من العمل فقط): ويشمل كافة العاملين في القطاع العام والقطاع الخاص والعاملين بأجر، وقد تم اختيار موظفي

القطاع العام لتمثيل ذلك المجتمع للأسباب التالية:

1. يمثل الإستقطاع الضريبي من الموظفين والمستخدمين نسبة عالية جدا، حيث بلغ حسب إحصائيات (عام 2003) نسبة الإستقطاع الضريبي من الموظفين والمستخدمين (39%) من إيرادات ضريبة الدخل<sup>(237)</sup> وهي تأتي في المرتبة الثانية من حيث حجم مصادر ضريبة الدخل.

<sup>237</sup> - وزارة المالية "دائرة الموازنة العامة".

2. الشفافية والتأكد من عملية التحصيل الضريبي، وذلك لأنه يتم من خلال الخصم من المصدر.

3. عدم توفر إحصائيات دقيقة عن العاملين في القطاع الخاص، وعدم توفر الإفصاح لدى مشغليهم.

وبلغ عدد موظفي القطاع العام حسب آخر إحصائية <sup>(238)</sup> (2002) - (125 ألف) موظف وباستثناء الشرطة والأمن <sup>(239)</sup> (55.6 ألف)، يكون حجم مجتمع الدراسة (69.400).

الفئة الثانية (المكلف الضريبي الذي يتأتى دخله من رأس المال أو رأس المال والعمل معاً): وبلغ عدد المؤسسات العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة حسب آخر الإحصائيات في فلسطين <sup>(240)</sup> (عام 2002) - (68.139).

عينة الدراسة:

جاءت عينة الدراسة بالنسبة للفئتين على النحو التالي:

الفئة الأولى (المكلف الضريبي الذي يتأتى دخله من العمل فقط)، وجاءت العينة على النحو التالي:

جدول رقم 31 - أ. وصف حجم المجتمع والعينة الثانية

| وصف المجتمع       | حجم المجتمع | النسبة | حجم العينة | حجم الإستجابات |
|-------------------|-------------|--------|------------|----------------|
| الموظفين العاملين | 69.400      | 0.06   | 4164       | 3470           |

• المصدر: الموازنة الفلسطينية العامة 2004.

الفئة الثانية (المكلف الضريبي الذي يتأتى دخله من رأس المال أو رأس المال والعمل معاً)، وهي مصنفة على النحو التالي:

<sup>238</sup> - الموازنة الفلسطينية العامة 2004.

<sup>239</sup> - تم استثناء موظفي القطاع العام في أجهزة الأمن والشرطة، لأنه لا يوجد في قسيمة رواتبهم ما يشير إلى استقطاع ضريبة الدخل.

<sup>240</sup> - المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. فلسطين في أرقام (2002). رام الله - فلسطين.

جدول رقم 31 - ب. وصف حجم المجتمع والعينة الأولى

| النشاط الإقتصادي          | حجم المجتمع | النسبة | حجم العينة | حجم الإستجابات |
|---------------------------|-------------|--------|------------|----------------|
| الإجمالي                  | 68.139      | 0.06   | 4090       | 3407           |
| الصناعة                   | 14.158      | 0.06   | 849        | 708            |
| الوساطة المالية           | 475         | 0.06   | 30         | 24             |
| الإنشاءات                 | 274         | 0.06   | 17         | 14             |
| النقل والتخزين والاتصالات | 443         | 0.06   | 27         | 22             |
| الخدمات                   | 12.700      | 0.06   | 762        | 635            |
| التجارة الداخلية          | 40.089      | 0.06   | 2405       | 2004           |

• المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. فلسطين في أرقام 2002. رام الله - فلسطين.

وكان عدد المستجيبين بالنسبة لحجم كلا العينتين حوالي (83%).

صدق أداة الدراسة:

في سبيل التحقق من صدق أداة الدراسة "الإستبيان وإطاره الشكلي والموضوعي" قام الباحث بتوزيع الإستبيان الخاص بالدراسة على مجموعة من المحكمين لإجراء التعديل اللازم، وذلك على النحو التالي:

أ- محكمين لدراسة الإطار الشكلي والموضوعي وهم:

- د. طارق الحاج - رئيس قسم المنازعات الضريبية في جامعة النجاح الوطنية.
- د. نياز جرار - أستاذ مساعد في إدارة الأعمال - جامعة القدس المفتوحة.
- د. ماجد صبيح - أستاذ مساعد في الإقتصاد ومدير دائرة التخطيط - جامعة القدس المفتوحة.

ب- محكمين لدراسة الإطار الإحصائي وصلاحيه البحث لإجراء الدراسة المسحية:

- د. عبد الناصر القدومي - جامعة النجاح الوطنية.
- مركز ألفا للبحوث المسحية - رام الله.

- أ. علاء رحال - باحث إحصائي ومحاضر جامعي.

وتم الأخذ بملاحظات المحكمين وتعديلاتهم حول الشكل والمضمون وبما يخدم أهداف الدراسة وتحقيق غاياتها.

#### ثبات أداة الدراسة:

تم التحقق من ثبات أداة الدراسة، واستخدمت معادلة (كورنباخ ألفا) لقياس الثبات، وبلغ

معامل الثبات:

- للاختبار الأول: (97%) وهي نسبة مقبولة في الدراسات المسحية.

- للاختبار الثاني (93%) وهي نسبة مقبولة في الدراسات المسحية.

#### إجراءات تطبيق الدراسة:

1. قام الباحث بتوزيع الاستبيان الخاص بالدراسة على مجموعة من المحكمين وإجراء

التعديل اللازم وذلك بتاريخ 2003/7/14 الموافق يوم الجمعة.

2. تم البدء بتوزيع الاستبيان بتاريخ 2003/8/10، حيث تم توزيع الأعداد التالية، كعينة

عشوائية في مختلف المناطق الجغرافية، وتم التوزيع يدويا وبمساعدة فريق من الزملاء.

3. انتهى جمع الاستبيان بتاريخ 2004/3/16، حيث كانت البيانات جاهزة للمعالجة

الإحصائية.

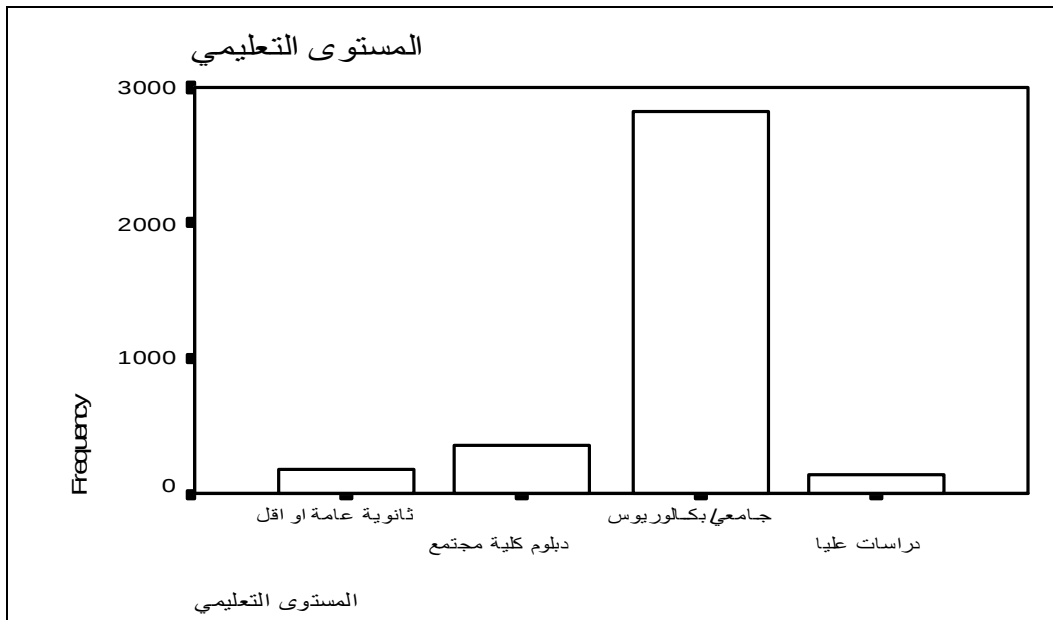
#### وصف العينة:

1. مجتمع الدراسة الأول - توزع أفراد العينة في مجتمع الدراسة الأول (المكلفين الذين يتأتى

دخلهم من العمل (الموظفون العامون) حسب المستوى التعليمي الى النسب التالية:

- ثانوية عامة أو أقل: 5% تقريباً.
- دبلوم كلية مجتمع: 10% تقريباً.
- جامعي/بكالوريوس: 81.1% تقريباً.
- دراسات عليا: أقل من 3.9% تقريباً.

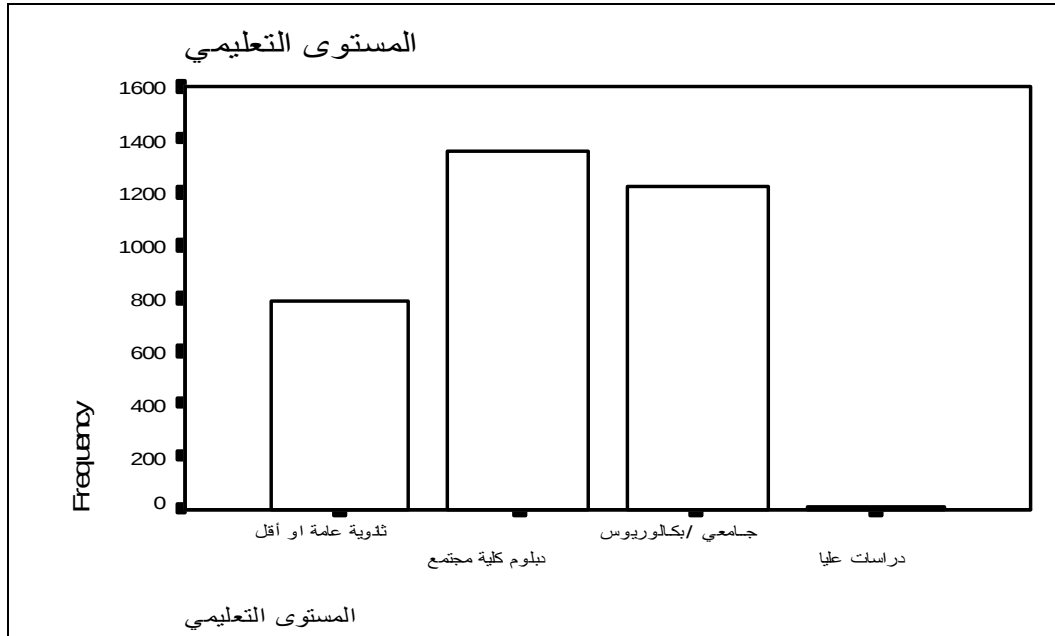
شكل رقم 2. المستوى التعليمي لأفراد العينة الأولى



2. مجتمع الدراسة الثاني: توزع أفراد العينة في مجتمع الدراسة الثاني (المكلفين الذين يتأتى دخلهم من رأس المال أو من العمل ورأس المال معاً) حسب المستوى التعليمي الى النسب التالية:

- ثانوية عامة أو أقل: 23% تقريباً.
- دبلوم كلية مجتمع: 39.9% تقريباً.
- جامعي/بكالوريوس: 35.8% تقريباً.
- دراسات عليا: أقل من 4.4% تقريباً.

شكل رقم 3. المستوى التعليمي لأفراد العينة الثانية



### المعالجة الإحصائية:

تمت معالجة البيانات باستخدام الرزمة الإحصائية (SPSS)، وتم استخدام اختبار تحليل تحليل (T-Test) وتحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لفحص فرضيات الدراسة، كما تم إجراء مقارنات باستخدام اختبار شففيه (Scheffe) لتحديد الفروق وعلاقتها بالمتوسطات الحسابية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ).

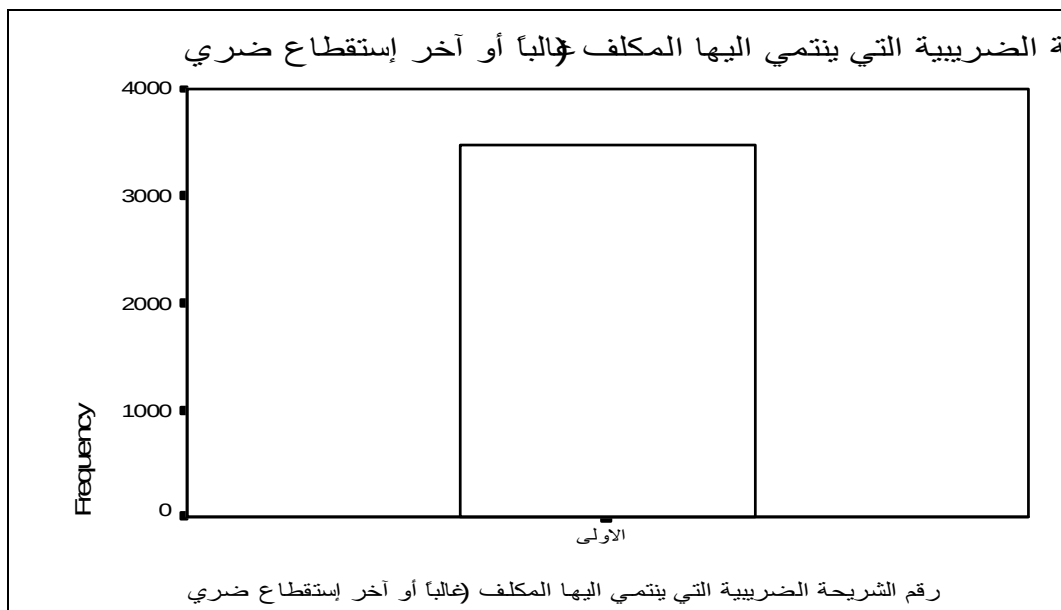
### المبحث الثاني: وصف النتائج الإحصائية:

نتائج الاستبيان الأول – المكلفين ذوي الدخل المتأني من العمل (الموظفون العامون):

#### 1. نتائج أولية:

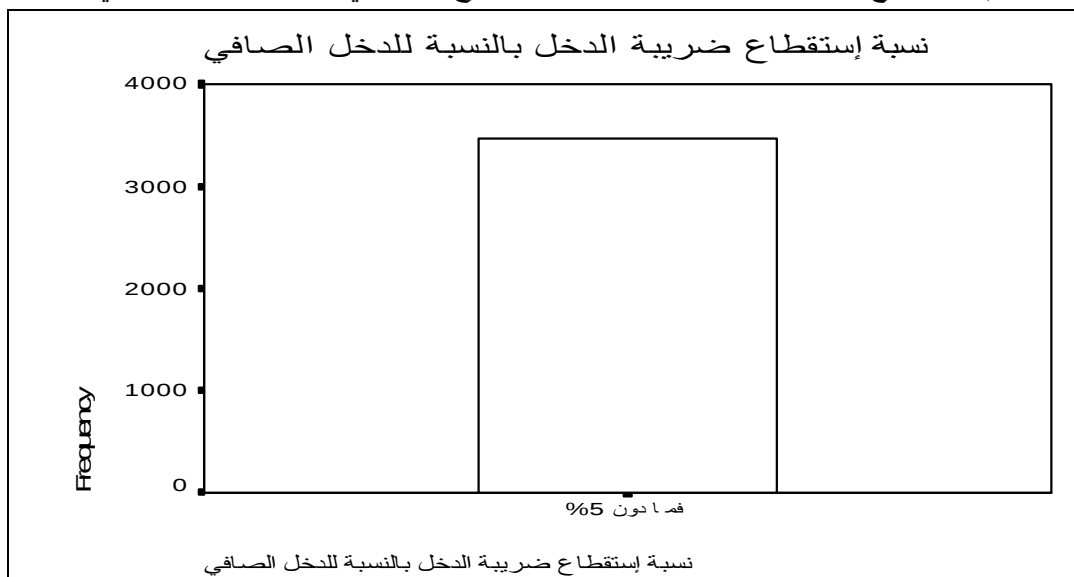
1. ينتمي المكلفين في هذه العينة الى الشريحة الضريبية رقم (1) بنسبة 100%.

شكل رقم 4. توزيع أفراد العينة الأولى بمدلول الشريحة الضريبية



2. نسبة إستقطاع ضريبة الدخل بالنسبة للدخل الصافي هي أقل من (5%) ، لكافة أفراد العينة المبحوثة.

شكل رقم 5. توزيع أفراد العينة الأولى بمدلول الإستقطاع الضريبي بالنسبة للدخل الصافي



2. الوصف الإحصائي لنتائج الدراسة - الإستبيان الأول:

جدول رقم 32. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الأولى على مجال الإنتاج

| الفقرات | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري |
|---------|-------|---------|-------------------|
|---------|-------|---------|-------------------|

|                            |      |        |       |
|----------------------------|------|--------|-------|
| عدد ساعات العمل            | 3470 | 1.7159 | .7604 |
| الإستمرارية في العمل       | 3470 | 1.7357 | .8408 |
| الرغبة في العمل            | 3470 | 1.6752 | .8197 |
| الفعالية والكفاءة في العمل | 3470 | 1.6049 | .8663 |
| ملائمة معدلات الأجور       | 3470 | 1.5844 | .8347 |
| كفاية الحوافز والمكافآت    | 3470 | 1.5562 | .7763 |
| تكوين مخصص للتأمين         | 3470 | 1.6450 | .8381 |
| الإستقرار الوظيفي          | 3470 | 1.6058 | .7833 |
| المجموع                    | 3470 | 1.6404 | .6954 |

جدول رقم 33. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الأولى على مجال الدخل

| الفقرات                                | العدد | المتوسط | الإحراف المعيارى |
|----------------------------------------|-------|---------|------------------|
| ملائمة الدخل الصافي من العمل.          | 3470  | 1.8084  | .7566            |
| تكوين السيولة ومواجهة الأعباء الطارئة. | 3470  | 1.7585  | .7219            |
| المساهمة في دعم المجتمع المحلي.        | 3470  | 1.6885  | .7160            |
| الوفاء بمتطلبات العمل.                 | 3470  | 1.6977  | .7927            |
| مواجهة متطلبات الحياة العصرية.         | 3470  | 1.6473  | .6972            |
| مواجهة أي مخاطر محتملة من العمل.       | 3470  | 1.6680  | .7481            |
| الوفاء بأي قروض معيشية.                | 3470  | 1.5986  | .7865            |
| مخصصات الإنفاق على الإستهلاك.          | 3470  | 1.5882  | .7355            |
| مخصصات الإنفاق على الإستثمار.          | 3470  | 1.6280  | .7685            |
| المجموع                                | 3470  | 1.6759  | .5795            |

جدول رقم 34. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الأولى على مجال الأسعار

| الفقرات           | العدد | المتوسط | الإحراف المعيارى |
|-------------------|-------|---------|------------------|
| الحد من الإحتكار. | 3470  | 1.8375  | .7299            |

|       |        |      |                                         |
|-------|--------|------|-----------------------------------------|
| .7620 | 1.9078 | 3470 | تشجيع الميزات التنافسية للسلع والخدمات. |
| .7470 | 1.8576 | 3470 | رفع أسعار السلع والخدمات.               |
| .8620 | 1.7870 | 3470 | القدرة الشرائية للسلع الضرورية.         |
| .7931 | 1.6974 | 3470 | القدرة الشرائية للسلع الكمالية.         |
| .7940 | 1.6274 | 3470 | تخصيص مبالغ لشراء السلع والخدمات.       |
| .6885 | 1.7858 | 3470 | المجموع                                 |

**جدول رقم 35.** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الأولى على مجال الإستهلاك

| الانحراف المعياري | المتوسط | العدد | الفقرات                             |
|-------------------|---------|-------|-------------------------------------|
| .7463             | 2.0372  | 3470  | حجم الإستهلاك.                      |
| .7741             | 2.0179  | 3470  | نمط الإستهلاك.                      |
| .7935             | 2.0504  | 3470  | تكوين مخصصات مناسبة للإستهلاك.      |
| .9048             | 2.1392  | 3470  | مواجهة أي زيادة طارئة في الإستهلاك. |
| .9512             | 2.2084  | 3470  | استهلاك السلع الضرورية              |
| .9574             | 2.1086  | 3470  | استهلاك السلع الكمالية              |
| .7425             | 2.0936  | 3470  | المجموع                             |

**جدول رقم 36.** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الأولى على مجال الإدخار

| الانحراف المعياري | المتوسط | العدد | الفقرات                        |
|-------------------|---------|-------|--------------------------------|
| .9050             | 1.6556  | 3470  | حجم الإدخار.                   |
| .8776             | 1.6268  | 3470  | نوع الإدخار.                   |
| .8624             | 1.5464  | 3470  | التوجه الاستثماري في المدخرات. |
| .9706             | 1.5458  | 3470  | تكوين محفظة للإدخار.           |
| .8512             | 1.5937  | 3470  | المجموع                        |

**جدول رقم 37.** المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الأولى على مجال الإدخار

| الانحراف المعياري | المتوسط | العدد | الفقرات |
|-------------------|---------|-------|---------|
|-------------------|---------|-------|---------|

|                              |      |        |       |
|------------------------------|------|--------|-------|
| الدرجة الكلية لجميع المجالات | 3470 | 1.7579 | 5780. |
|------------------------------|------|--------|-------|

### 3. التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة – الإستهبان الأول:

وحيث أن كافة أفراد العينة ينتمون لشريحة ضريبية واحدة هي الشريحة الأولى، وأن آثار ضريبية الدخل الإقتصادية عليهم ضعيفة ومتشابهة لكافة المجالات، فمتوسط الإجابات كما في الجدول (45) لجميع المجالات (1.7579)، وهي تتدرج ما بين درجة قليلة ودرجة قليلة جداً، فإن أياً من الفرضيات الأنفة لا تصلح للقياس الإحصائي على أفراد هذه العينة، على الرغم من أهمية ضريبية الدخل المستقطعة من هذه العينة بالنسبة لإيرادات ضريبية الدخل في الموازنة العامة.

نتائج الإستهبان الثاني – المكلفين ذوي الدخل المتأني من (رأس المال) ومن (العمل ورأس المال معاً) القانون المطبق وفق التعديل الأخير عام (1999):

#### 1. نتائج أولية:

1. ينتمي المكلفين في هذه العينة الى كافة الشرائح الضريبية، ولكن بنسب متفاوتة:

- ما دون الأولى (لا يدفع): 4.2%

- الشريحة الأولى: 14.2%

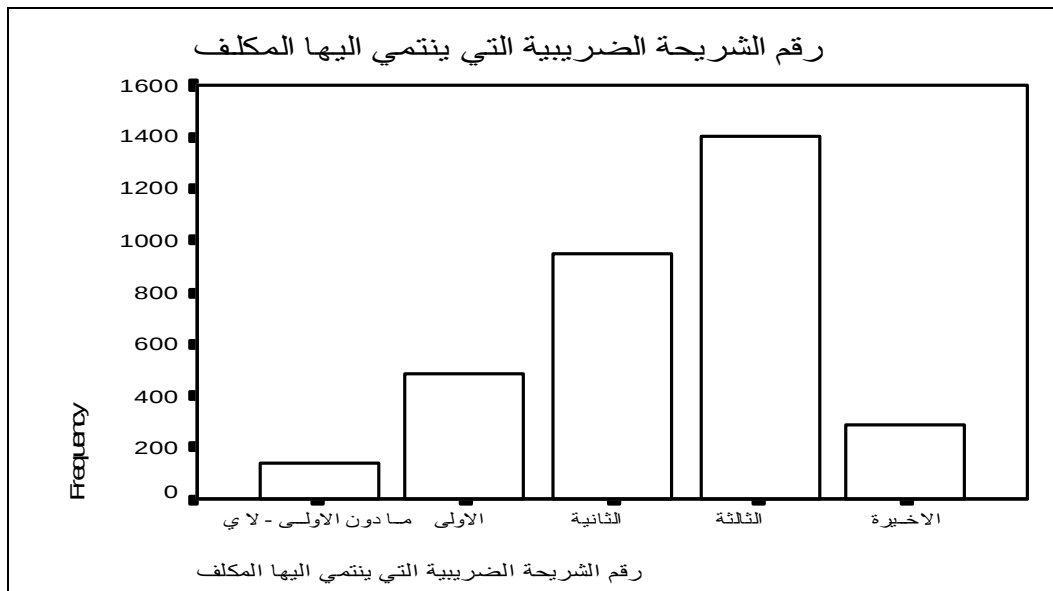
- الشريحة الثانية: 27.7%

- الشريحة الثالثة: 41.2%

- الشريحة الأخيرة: 8.5%

- (عدم استجابة): 4.2%

شكل رقم 6. توزيع أفراد العينة الثانية بمدلول الشريحة الضريبية



2. نسبة إستقطاع ضريبة الدخل بالنسبة للدخل الصافي لهذه العينة هي أيضا نسب متذبذبة،

وتأتي على النحو التالي:

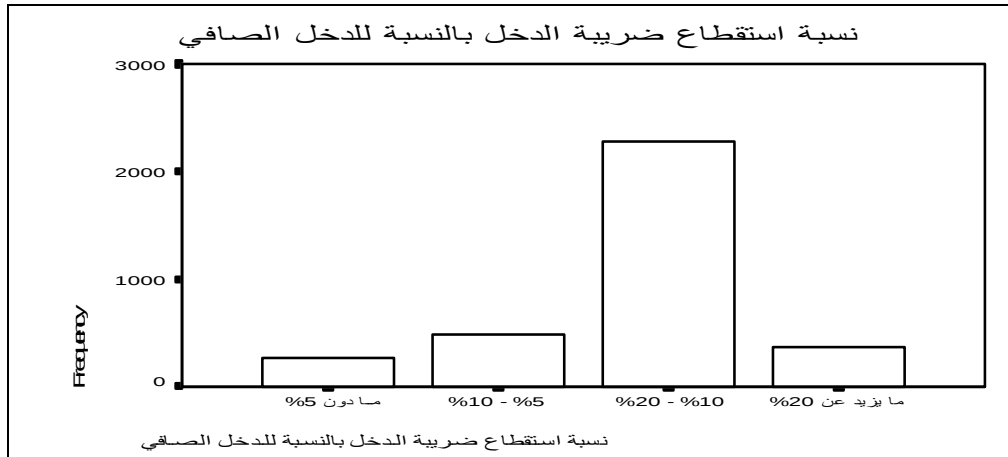
- (ما دون 5%) : 8%

- (5%-10%) : 14.4%

- (10%-20%) : 67%

- مايزيد عن 20% : 10.7%

شكل رقم 7. توزيع أفراد العينة الثانية بمدلول الإستقطاع الضريبي بالنسبة للدخل الصافي



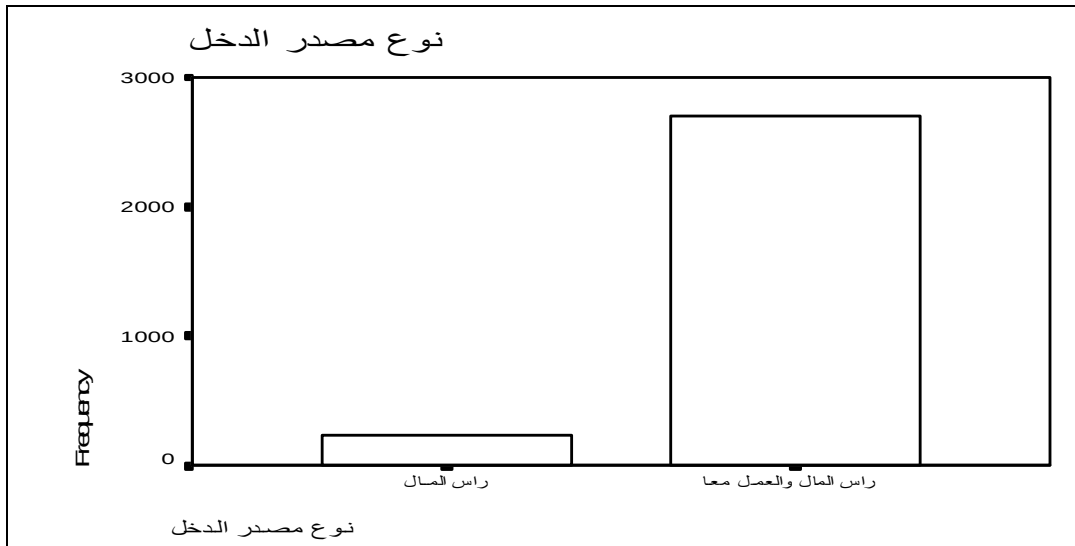
3. نوع مصدر الدخل: وجاء موزعا عبر هذه العينة كما يلي:

- رأس المال: 6.6%.

- رأس المال والعمل معاً: 79.4%.

- (عدم استجابة): 14%

شكل رقم 8. توزيع أفراد العينة الثانية بمدلول نوع مصدر الدخل



القطاعات الاقتصادية: وجاء أفراد العينة موزعين على القطاعات الاقتصادية كما يلي:

- الصناعة: 20.8%.

- الإنشاءات: 4.4%.

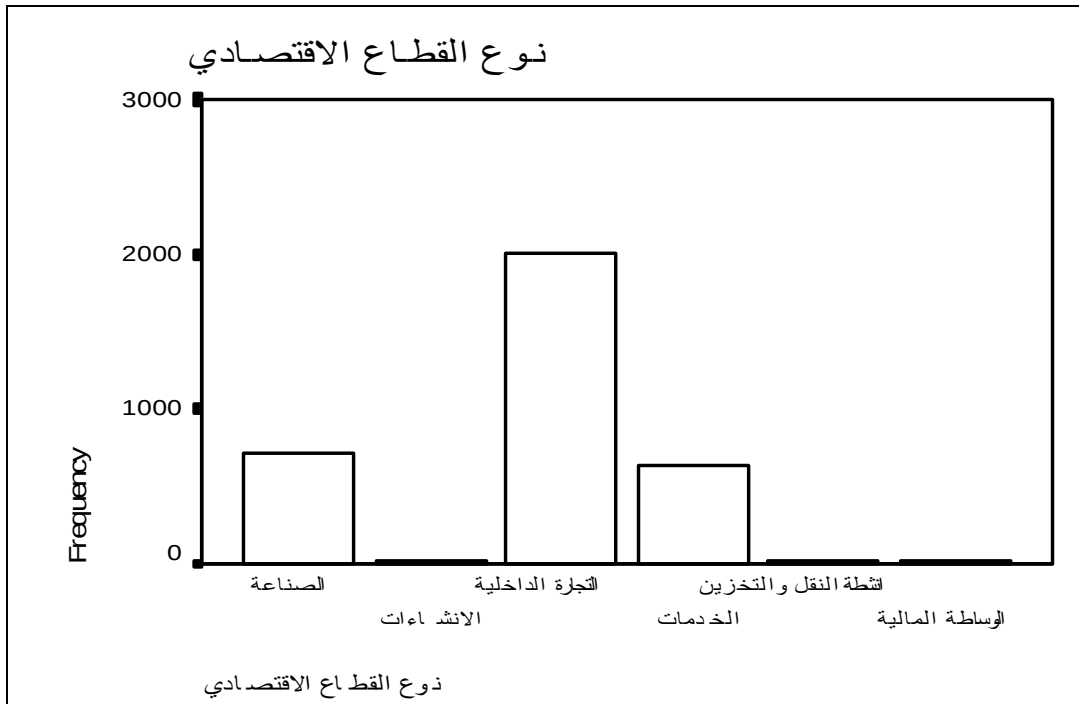
- التجارة الداخلية: 58.8%.

- الخدمات: 18.6%.

- أنشطة النقل والتخزين والاتصالات: 6.6%.

- الوساطة المالية: 7.7%.

شكل رقم 9. توزيع أفراد العينة الثانية بمدلول نوع القطاع الاقتصادي



4. نوع المعدلات الضريبية المستخدمة: وجاءت إجابات أفراد العينة لتحديد نوع الضريبة المستخدمة كما يلي:

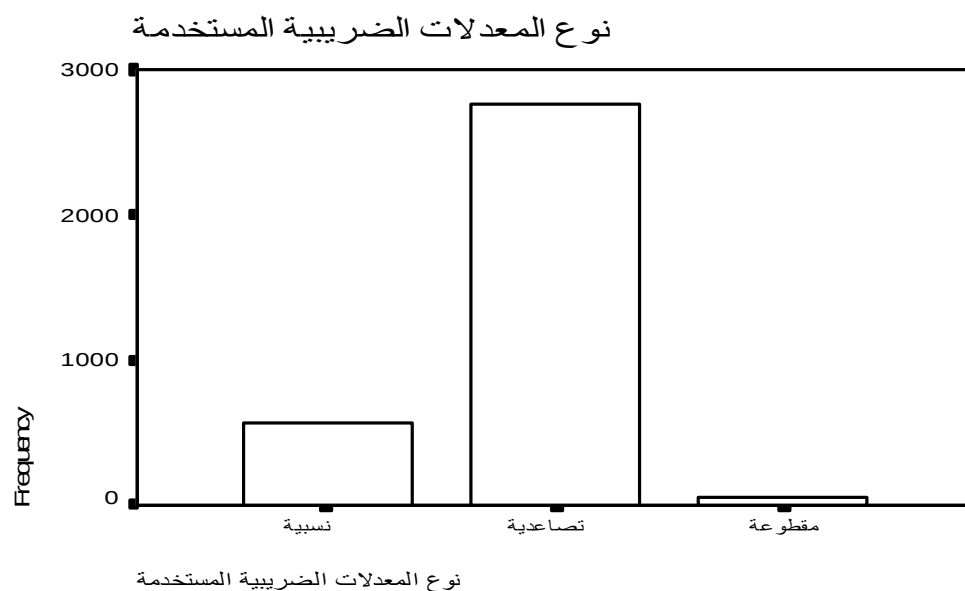
- نسبية: 16.4%.

- تصاعدية: 81.1%.

- مقطوعة: 1.8%.

- (عدم استجابة): 0.7%.

شكل رقم 10. توزيع أفراد العينة الثانية بمدلول نوع الضريبة المستخدمة



## 2. الوصف الإحصائي لنتائج الدراسة – الاستبيان الثاني:

جدول رقم 38. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الثانية على مجال الإنتاج

| الانحراف المعياري | المتوسط | العدد | الفقرات                                           |
|-------------------|---------|-------|---------------------------------------------------|
| .7767             | 3.8336  | 3407  | كمية الإنتاج.                                     |
| .8953             | 3.6528  | 3407  | استمرارية الشركة.                                 |
| .9232             | 3.7132  | 3407  | ملائمة معدلات الأجور.                             |
| 1.0898            | 3.6217  | 3407  | كفاية تقديم الحوافز والمكافآت (المهايا الإضافية). |
| .9256             | 3.7802  | 3407  | تحسين ظروف العمل.                                 |
| 1.0646            | 3.3954  | 3407  | تشجيع التدريب العملي والبحث العلمي.               |
| .8272             | 3.9187  | 3407  | تهيئة مناخ مناسب للإستثمار.                       |
| .9439             | 3.9862  | 3407  | إنشاء خطوط انتاج جديدة.                           |
| .6840             | 3.7377  | 3407  | المجموع                                           |

جدول رقم 39. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الثانية على مجال الدخل

| الانحراف المعياري | المتوسط | العدد | الفقرات                                |
|-------------------|---------|-------|----------------------------------------|
| .7820             | 4.0792  | 3407  | ملائمة الدخل الصافي للمساهمين.         |
| .9676             | 4.0279  | 3407  | تكوين السيولة ومواجهة العسر المالي.    |
| .9287             | 3.9369  | 3407  | توسيع حجم الشركة.                      |
| .9502             | 3.5659  | 3407  | المساهمة في دعم المجتمع المحلي.        |
| 1.0030            | 3.9530  | 3407  | كفاية الأرباح.                         |
| .9056             | 3.8048  | 3407  | الوفاء بأعباء ونفقات العمل.            |
| .9370             | 3.7165  | 3407  | مواجهة التطورات التكنولوجية المتواصلة. |
| .9691             | 3.8717  | 3407  | مواجهة أي خسائر محتملة.                |
| 1.0024            | 4.0355  | 3407  | الوفاء بأي قروض رأسمالية.              |
| .9325             | 4.2052  | 3407  | توزيع الأرباح على المساهمين / الشركاء. |

|         |      |        |       |
|---------|------|--------|-------|
| المجموع | 3407 | 3.9197 | .6813 |
|---------|------|--------|-------|

جدول رقم 40. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الثانية على مجال الأسعار

| الفقرات                                 | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري |
|-----------------------------------------|-------|---------|-------------------|
| ملائمة حجم الطلب على السلع والخدمات.    | 3407  | 3.4127  | .9416             |
| ملائمة حجم العرض للسلع والخدمات.        | 3407  | 3.2744  | 1.0324            |
| تشجيع المنافسة والحد من الإحتكار.       | 3407  | 3.4749  | .8621             |
| تشجيع الميزات التنافسية للسلع والخدمات. | 3407  | 3.6366  | .7508             |
| إستقرار أسعار السلع والخدمات.           | 3407  | 3.5386  | .8479             |
| القدرة الشرائية للسلع الضرورية.         | 3407  | 3.2589  | .9914             |
| القدرة الشرائية للسلع الكمالية.         | 3407  | 3.8075  | .9490             |
| تحقيق الجودة.                           | 3407  | 4.0854  | 1.0292            |
| المجموع                                 | 3407  | 3.5611  | .6547             |

جدول رقم 41. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الثانية على مجال الإستهلاك

| الفقرات                                             | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري |
|-----------------------------------------------------|-------|---------|-------------------|
| حجم الإستهلاك المعتاد.                              | 3407  | 3.7003  | 1.0265            |
| حجم الإستهلاك فوق المعتاد "المخصص للتشغيل الإضافي". | 3407  | 3.9078  | .9758             |
| نمط الإستهلاك.                                      | 3407  | 3.9944  | .9978             |
| تكوين مخصصات مناسبة للإستهلاك.                      | 3407  | 4.1186  | .9543             |
| مواجهة أي زيادة طارئة في الإستهلاك.                 | 3407  | 4.1297  | .8885             |
| تحديد طرق احتساب الإستهلاك.                         | 3407  | 4.3305  | .8488             |
| المجموع                                             | 3407  | 4.0302  | .7599             |

جدول رقم 42. المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لإجابات أفراد العينة الثانية على مجال الإدخار

| الفقرات                         | العدد | المتوسط | الانحراف المعياري |
|---------------------------------|-------|---------|-------------------|
| حجم الإدخار.                    | 3407  | 4.1623  | .9188             |
| السيولة التي تحتفظ بها المنشأة. | 3407  | 4.2627  | .8969             |
| الأصول التي تحتفظ بها المنشأة.  | 3407  | 3.8714  | .9334             |
| الاستثمارات في المدخرات.        | 3407  | 3.9290  | 1.0248            |
| مخصصات تأمين العاملين.          | 3407  | 3.9668  | .9548             |
| مدخرات العاملين.                | 3407  | 3.8538  | 1.0066            |
| حجم الإحتياطيات.                | 3407  | 3.9084  | 1.0374            |
| نمط الإحتياطيات.                | 3407  | 3.9712  | 1.0118            |
| تشجيع الإدخار.                  | 3407  | 4.2929  | .9717             |
| تحديد طرق تقييم المخزون السلعي. | 3407  | 4.2815  | 1.0268            |
| المجموع                         | 3407  | 4.0500  | .7666             |

### 3. التحليل الإحصائي لنتائج الدراسة - الإستهبيان الثاني:

الفرضية الأولى: لا يوجد فرق في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين عند مستوى الدلالة ألفا = 0.05 تبعا لمتغير نوع مصدر الدخل.

ومن أجل فحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار (T-Test) عند مستوى الدلالة (ألفا = 0.05)، وذلك لأن المتغير المستقل (نوع مصدر الدخل) له مستويان، حيث كانت النتائج كما في الجدول رقم (15-أ):

جدول رقم 43-أ. نتائج تحليل (T-Test) لإختبار دلالة الفرق في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين تبعا لمتغير نوع مصدر الدخل.

| نوع مصدر الدخل               | العدد | المتوسط | الإحراف المعياري | متوسط إحراف الخطأ |
|------------------------------|-------|---------|------------------|-------------------|
| مجال الإنتاج                 | 226   | 3.6062  | 6496.            | .0432             |
| رأس المال                    | 2704  | 3.7767  | 6885.            | .0132             |
| مجال الدخل                   | 226   | 3.6858  | 6785.            | .0451             |
| رأس المال والعمل معا         | 2704  | 3.9300  | 6982.            | .0134             |
| مجال الأسعار                 | 226   | 3.6460  | 5918.            | .0394             |
| رأس المال والعمل معا         | 2704  | 3.5662  | 6955.            | .0134             |
| مجال الإستهلاك               | 226   | 3.7124  | 6231.            | .0414             |
| رأس المال والعمل معا         | 2704  | 4.0451  | 7875.            | .0151             |
| مجال الإدخار                 | 226   | 4.2973  | 7911.            | .0526             |
| رأس المال والعمل معا         | 2704  | 4.0289  | 7743.            | .0149             |
| الدرجة الكلية لجميع المجالات | 226   | 3.7896  | 5698.            | .0379             |
| رأس المال والعمل معا         | 2704  | 3.8694  | 5967.            | .0115             |

جدول رقم 43- ب. فحص العينة المستقل

| نوع مصدر الدخل               | T      | درجات الحرية | مستوى الدلالة | إحراف المتوسط |
|------------------------------|--------|--------------|---------------|---------------|
| مجال الإنتاج                 | -3.592 | 2928         | .000          | -.1705        |
| مجال الدخل                   | -5.062 | 2928         | .000          | -.2442        |
| مجال الأسعار                 | 1.675  | 2928         | .094          | .0798         |
| مجال الإستهلاك               | 226    | 2928         | .000          | -.3327        |
| مجال الإدخار                 | 226    | 2928         | .000          | .2684         |
| الدرجة الكلية لجميع المجالات | 226    | 2928         | .053          | -.0798        |

الفرضية الثانية: لا يوجد فرق في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الاقتصادية للمعدلات

الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين عند مستوى الدلالة ألفا = 0.05 تبعا لمتغير

نوع القرار الاقتصادي.

ومن أجل فحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار (One-Way ANOVA) عند مستوى الدلالة (ألفا = 0.05)، حيث كانت النتائج كما في الجدول رقم (52):

**جدول رقم 44.** نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لإختبار دلالة الفرق في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الإقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين تبعا لمتغير نوع مصدر الدخل.

| ANOVA               |                  |                            |                    |                      |                |           |
|---------------------|------------------|----------------------------|--------------------|----------------------|----------------|-----------|
| مستوى الدلالة (Sig) | "ف" المحسوبة (F) | متوسط مجموع المربعات (M.S) | درجات الحرية (D.F) | مجموع المربعات (S.S) | مصدر التباين   |           |
| .049                | 2.214            | 1.034                      | 5                  | 5.169                | بين المجموعات  | مجال      |
|                     |                  |                            |                    |                      | داخل المجموعات | الإنتاج   |
|                     |                  |                            |                    |                      | المجموع        |           |
| .000                | 15.066           | 6.851                      | 5                  | 34.257               | بين المجموعات  | مجال      |
|                     |                  |                            |                    |                      | داخل المجموعات | الدخل     |
|                     |                  |                            |                    |                      | المجموع        |           |
| .000                | 8.438            | 3.578                      | 5                  | 17.889               | بين المجموعات  | مجال      |
|                     |                  |                            |                    |                      | داخل المجموعات | الأسعار   |
|                     |                  |                            |                    |                      | المجموع        |           |
| .000                | 39.883           | 21.787                     | 5                  | 108.934              | بين المجموعات  | مجال      |
|                     |                  |                            |                    |                      | داخل المجموعات | الإستهلاك |
|                     |                  |                            |                    |                      | المجموع        |           |
| .000                | 51.068           | 27.958                     | 5                  | 139.792              | بين المجموعات  | مجال      |
|                     |                  |                            |                    |                      | داخل المجموعات | الإدخار   |
|                     |                  |                            |                    |                      | المجموع        |           |
| .000                | 21.124           | 6.812                      | 5                  | 34.062               | بين المجموعات  | الدرجة    |
|                     |                  |                            |                    |                      | داخل المجموعات | الكلية    |

| ANOVA          |                      |                    |                            |                  |                     |         |
|----------------|----------------------|--------------------|----------------------------|------------------|---------------------|---------|
| مصدر التباين   | مجموع المربعات (S.S) | درجات الحرية (D.F) | متوسط مجموع المربعات (M.S) | "ف" المحسوبة (F) | مستوى الدلالة (Sig) |         |
| لجميع المجالات | 1130.874             | 3406               |                            |                  |                     | المجموع |

ويتضح من خلال الجدول السابق، أنه يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية لذلك نرفض الفرضية لجميع المجالات.

ولإيضاح الفروق في القطاعات الإقتصادية لكافة المجالات استخدم الباحث إختبار شففيه

(Scheffe) لتحديد الفروق وعلاقتها بالمتوسطات الحسابية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$ .

جدول رقم 45. مجال الإنتاج – الفرضية الثانية Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        | N    | نوع القطاع الإقتصادي            |
|------------------------|--------|------|---------------------------------|
| 2                      | 1      |      |                                 |
|                        | 3.3750 | 14   | الإنشاءات                       |
| 3.6998                 | 3.6998 | 635  | الخدمات                         |
| 3.7274                 | 3.7274 | 708  | الصناعة                         |
| 3.7514                 | 3.7514 | 2004 | التجارة الداخلية                |
| 3.8750                 | 3.8750 | 24   | الوساطة المالية                 |
| 4.0000                 |        | 22   | أنشطة النقل والتخزين والاتصالات |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

- لا يوجد فرق بين (الخدمات، الصناعة، التجارة الداخلية، الوساطة المالية).
- يوجد فرق بين الإنشاءات و"أنشطة النقل والتخزين والاتصالات" وذلك لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى (4).

جدول رقم 46. مجال الدخل – الفرضية الثانية Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |   | N | نوع القطاع الإقتصادي |
|------------------------|---|---|----------------------|
| 2                      | 1 |   |                      |

|        |        |      |                                 |
|--------|--------|------|---------------------------------|
|        | 3.7500 | 24   | الوساطة المالية                 |
|        | 3.8532 | 2004 | التجارة الداخلية                |
|        | 3.9238 | 635  | الخدمات                         |
|        | 4.0955 | 708  | الصناعة                         |
| 4.2000 |        | 14   | الإنشاءات                       |
| 4.2000 |        | 22   | أنشطة النقل والتخزين والاتصالات |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. لا يوجد فرق بين (الخدمات، الصناعة، التجارة الداخلية، الوساطة المالية).
2. لا يوجد فرق بين الإنشاءات و"أنشطة النقل والتخزين والاتصالات".
3. يوجد فرق بين (الخدمات، الصناعة، التجارة الداخلية، الوساطة المالية) وبين (الإنشاءات و"أنشطة النقل والتخزين والاتصالات") وذلك لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى (4.2).

#### جدول رقم 47. مجال الأسعار – الفرضية الثانية Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        | N    | نوع القطاع الإقتصادي            |
|------------------------|--------|------|---------------------------------|
| 2                      | 1      |      |                                 |
|                        | 3.1875 | 14   | الإنشاءات                       |
|                        | 3.3750 | 24   | الوساطة المالية                 |
|                        | 3.5161 | 635  | الخدمات                         |
|                        | 3.5565 | 2004 | التجارة الداخلية                |
|                        | 3.6049 | 708  | الصناعة                         |
| 4.3125                 |        | 22   | أنشطة النقل والتخزين والاتصالات |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. لا يوجد فرق بين (الخدمات، الصناعة، التجارة الداخلية، الوساطة المالية).

2. يوجد فرق بين الإنشاءات، الوساطة المالية، الخدمات، التجارة الداخلية، الصناعة وبين "أنشطة النقل والتخزين والإتصالات"، وذلك لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى (4.3125).

جدول رقم 48. مجال الإستهلاك – الفرضية الثانية Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        |        | N    | نوع القطاع الإقتصادي            |
|------------------------|--------|--------|------|---------------------------------|
| 3                      | 2      | 1      |      |                                 |
|                        |        | 3.5000 | 24   | الوساطة المالية                 |
|                        | 3.7664 | 3.7664 | 635  | الخدمات                         |
|                        | 4.0228 | 4.0228 | 2004 | التجارة الداخلية                |
| 4.2750                 | 4.2750 |        | 708  | الصناعة                         |
| 4.3333                 | 4.3333 |        | 14   | الإنشاءات                       |
| 4.8333                 |        |        | 22   | أنشطة النقل والتخزين والإتصالات |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. لا يوجد فرق بين الوساطة المالية، الخدمات، التجارة الداخلية.
2. لا يوجد فرق بين الخدمات، التجارة الداخلية، الصناعة، الإنشاءات.
3. لا يوجد فرق بين الصناعة، الإنشاءات و"أنشطة النقل والتخزين والإتصالات".
4. يوجد فرق بين الوساطة المالية وبين (الإنشاءات والصناعة) لصالح الإنشاءات (4.3333) والصناعة (4.2750).
5. يوجد فرق بين الوساطة المالية، الخدمات، التجارة الداخلية وبين "أنشطة النقل والتخزين والإتصالات" ذات المتوسط الأعلى (4.8333).

جدول رقم 49. مجال الإدخار – الفرضية الثانية Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        | N  | نوع القطاع الإقتصادي |
|------------------------|--------|----|----------------------|
| 2                      | 1      |    |                      |
|                        | 3.1000 | 24 | الوساطة المالية      |

|        |  |      |                                 |
|--------|--|------|---------------------------------|
| 3.8402 |  | 635  | الخدمات                         |
| 4.0026 |  | 2004 | التجارة الداخلية                |
| 4.2000 |  | 22   | أنشطة النقل والتخزين والاتصالات |
| 4.3000 |  | 14   | الإنشاءات                       |
| 4.3951 |  | 708  | الصناعة                         |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. لا يوجد فرق بين الخدمات، التجارة الداخلية، أنشطة النقل والتخزين والاتصالات"،  
الإنشاءات، الصناعة.

2. يوجد فرق بين الوساطة المالية وبين (الخدمات، التجارة الداخلية، "أنشطة النقل والتخزين  
والإتصالات"، الإنشاءات، الصناعة) لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى.

جدول رقم 50. الدرجة الكلية لجميع المجالات – الفرضية الثانية

| Subset for alfa = 0.05 |        |        | N    | نوع القطاع الإقتصادي            |
|------------------------|--------|--------|------|---------------------------------|
| 3                      | 2      | 1      |      |                                 |
|                        |        | 3.5200 | 24   | الوساطة المالية                 |
|                        | 3.7493 | 3.7493 | 635  | الخدمات                         |
|                        | 3.8373 | 3.8373 | 2004 | التجارة الداخلية                |
| 3.8792                 | 3.8792 | 3.8792 | 14   | الإنشاءات                       |
| 4.0196                 | 4.0196 |        | 708  | الصناعة                         |
| 4.3092                 |        |        | 22   | أنشطة النقل والتخزين والاتصالات |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. لا يوجد فرق بين الوساطة المالية، الخدمات، التجارة الداخلية، الإنشاءات.

2. لا يوجد فرق بين الخدمات، التجارة الداخلية، والإنشاءات والصناعة.

3. لا يوجد فرق بين الإنشاءات، الصناعة و "أنشطة النقل والتخزين والاتصالات".

4. يوجد فرق بين الوساطة المالية وبين (الصناعة) لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى (4.0196).

5. يوجد فرق بين الوساطة المالية وبين "أنشطة النقل والتخزين والاتصالات" لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى (4.3092).

الفرضية الثالثة: لا يوجد فرق في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الإقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين عند مستوى الدلالة ألفا = 0.05 تبعا لمتغير نوع المعدلات الضريبية المستخدمة.

ومن أجل فحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار (One-Way ANOVA) عند مستوى الدلالة (ألفا = 0.05)، حيث كانت النتائج كما في الجدول رقم (59):

جدول رقم 51. نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لإختبار دلالة الفرق في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الإقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين تبعا لمتغير نوع المعدلات الضريبية المستخدمة.

| ANOVA        |                      |                    |                            |                  |                     |  |
|--------------|----------------------|--------------------|----------------------------|------------------|---------------------|--|
| مصدر التباين | مجموع المربعات (S.S) | درجات الحرية (D.F) | متوسط مجموع المربعات (M.S) | "ف" المحسوبة (F) | مستوى الدلالة (Sig) |  |
| مجال الإنتاج | بين المجموعات        | 2                  | 72.412                     | 170.117          | .000                |  |
|              | داخل المجموعات       | 3380               | .426                       |                  |                     |  |
|              | المجموع              | 3382               |                            |                  |                     |  |
| مجال الدخل   | بين المجموعات        | 2                  | 73.161                     | 173.045          | .000                |  |
|              | داخل المجموعات       | 3380               | .423                       |                  |                     |  |
|              | المجموع              | 3382               |                            |                  |                     |  |
| مجال         | بين المجموعات        | 2                  | 35.071                     | 85.352           | .000                |  |

| ANOVA                     |                        |                                     |                          |                            |                |               |
|---------------------------|------------------------|-------------------------------------|--------------------------|----------------------------|----------------|---------------|
| مستوى<br>الدلالة<br>(Sig) | "ف"<br>المحسوبة<br>(F) | متوسط<br>مجموع<br>المربعات<br>(M.S) | درجات<br>الحرية<br>(D.F) | مجموع<br>المربعات<br>(S.S) | مصدر التباين   |               |
|                           |                        | .411                                | 3380                     | 1388.860                   | داخل المجموعات | الأسعار       |
|                           |                        |                                     | 3382                     | 1459.002                   | المجموع        |               |
| .000                      | 594.191                | 255.689                             | 2                        | 511.377                    | بين المجموعات  | مجال          |
|                           |                        | .430                                | 3380                     | 1454.461                   | داخل المجموعات | الإستهلاك     |
|                           |                        |                                     | 3382                     | 1965.838                   | المجموع        |               |
| .000                      | 288.418                | 141.113                             | 2                        | 282.227                    | بين المجموعات  | مجال          |
|                           |                        | .489                                | 3380                     | 1653.726                   | داخل المجموعات | الإدخار       |
|                           |                        |                                     | 3382                     | 1935.953                   | المجموع        |               |
| .000                      | 367.510                | 100.972                             | 2                        | 201.945                    | بين المجموعات  | الدرجة الكلية |
|                           |                        | .275                                | 3380                     | 928.646                    | داخل المجموعات | لجميع         |
|                           |                        |                                     | 3382                     | 1130.591                   | المجموع        | المجالات      |

ويتضح من خلال الجدول السابق، أنه يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية لذلك نرفض الفرضية لجميع المجالات. ولإيضاح الفروق في القطاعات الإقتصادية لكافة المجالات استخدم الباحث إختبار شففيه (Scheffe) لتحديد الفروق وعلاقتها بالمتوسطات الحسابية عند مستوى الدلالة  $(\alpha = 0.05)$ .

جدول رقم 52. مجال الإنتاج – الفرضية الثالثة Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        | N    | نوع المعدلات الضريبية المستخدمة |
|------------------------|--------|------|---------------------------------|
| 2                      | 1      |      |                                 |
|                        | 3.2688 | 560  | نسبية                           |
| 3.7917                 |        | 60   | مقطوعة                          |
| 3.8260                 |        | 2763 | تصاعدية                         |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. لا يوجد فرق بين نوعي الضريبة مقطوعة وتصاعدية.
2. يوجد فرق بين نسبية وبين (مقطوعة وتصاعدية) لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى.

جدول رقم 53. مجال الدخل – الفرضية الثالثة Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        | N    | نوع المعدلات الضريبية المستخدمة |
|------------------------|--------|------|---------------------------------|
| 2                      | 1      |      |                                 |
|                        | 3.3333 | 60   | مقطوعة                          |
|                        | 3.4950 | 560  | نسبية                           |
| 4.0143                 |        | 2763 | تصاعدية                         |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. لا يوجد فرق بين نوعي الضريبة مقطوعة ونسبية.
2. يوجد فرق بين (مقطوعة ونسبية) وبين (تصاعدية) لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى (4.0143).

جدول رقم 54. مجال الأسعار – الفرضية الثالثة Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        | N    | نوع المعدلات الضريبية المستخدمة |
|------------------------|--------|------|---------------------------------|
| 2                      | 1      |      |                                 |
|                        | 3.2375 | 560  | نسبية                           |
| 3.6219                 |        | 2763 | تصاعدية                         |
| 3.7083                 |        | 60   | مقطوعة                          |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. لا يوجد فرق بين نوعي الضريبة مقطوعة وتصاعدية.
2. يوجد فرق بين (نسبية) وبين (مقطوعة وتصاعدية) لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى.

جدول رقم 55. مجال الإستهلاك – الفرضية الثالثة Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 | N | نوع المعدلات الضريبية المستخدمة |
|------------------------|---|---------------------------------|
|------------------------|---|---------------------------------|

|        |        |      |         |
|--------|--------|------|---------|
| 2      | 1      |      |         |
|        | 3.1738 | 560  | نسبية   |
| 3.6667 |        | 60   | مقطوعة  |
| 4.2134 |        | 2763 | تصاعدية |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. يوجد فرق بين ( نسبية ) وبين (مقطوعة) وبين (تصاعدية) لصالح الأخيرة ذات المتوسط

الأعلى.

جدول رقم 56. مجال الإدخار – الفرضية الثالثة Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        | N    | نوع المعدلات الضريبية المستخدمة |
|------------------------|--------|------|---------------------------------|
| 2                      | 1      |      |                                 |
|                        | 3.4179 | 560  | نسبية                           |
| 3.9333                 |        | 60   | مقطوعة                          |
| 4.1950                 |        | 2763 | تصاعدية                         |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. يوجد فرق بين ( نسبية ) وبين (مقطوعة) وبين (تصاعدية) لصالح الأخيرة ذات المتوسط

الأعلى.

جدول رقم 57. الدرجة الكلية لجميع المجالات – الفرضية الثالثة Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        |        | N    | نوع المعدلات الضريبية المستخدمة |
|------------------------|--------|--------|------|---------------------------------|
| 3                      | 2      | 1      |      |                                 |
|                        |        | 3.3186 | 560  | نسبية                           |
|                        | 3.6867 |        | 60   | مقطوعة                          |
| 3.9741                 |        |        | 2763 | تصاعدية                         |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. يوجد فرق بين ( نسبية) وبين (مقطوعة) وبين (تصادفية) لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى (3.9741).

الفرضية الرابعة: لا يوجد فرق في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين عند مستوى الدلالة ألفا = 0.05 تبعا لمتغير رقم الشريحة التي ينتمي اليها المكلف الضريبي.

ومن أجل فحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار (One-Way ANOVA) عند مستوى الدلالة (ألفا = 0.05)، حيث كانت النتائج كما في الجدول رقم (66):

جدول رقم 58. نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لإختبار دلالة الفرق في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين تبعا لمتغير رقم الشريحة التي ينتمي اليها المكلف الضريبي

| ANOVA          |                      |                    |                            |                  |                     |  |
|----------------|----------------------|--------------------|----------------------------|------------------|---------------------|--|
| مصدر التباين   | مجموع المربعات (S.S) | درجات الحرية (D.F) | متوسط مجموع المربعات (M.S) | ق"ف المحسوبة (F) | مستوى الدلالة (Sig) |  |
| مجالات الإنتاج | بين المجموعات        | 4                  | 22.165                     | 50.758           | .000                |  |
|                | داخل المجموعات       | 3258               | .437                       |                  |                     |  |
|                | المجموع              | 3262               |                            |                  |                     |  |
| مجالات الدخل   | بين المجموعات        | 4                  | 18.140                     | 41.616           | .000                |  |
|                | داخل المجموعات       | 3258               | .436                       |                  |                     |  |
|                | المجموع              | 3262               |                            |                  |                     |  |
| مجالات الأسعار | بين المجموعات        | 4                  | 8.542                      | 20.150           | .000                |  |
|                | داخل المجموعات       | 3258               | .424                       |                  |                     |  |

| ANOVA                     |                      |                                     |                          |                            |                   |                                    |
|---------------------------|----------------------|-------------------------------------|--------------------------|----------------------------|-------------------|------------------------------------|
| مستوى<br>الدلالة<br>(Sig) | ق<br>المحسوبة<br>(F) | متوسط<br>مجموع<br>المربعات<br>(M.S) | درجات<br>الحرية<br>(D.F) | مجموع<br>المربعات<br>(S.S) | مصدر التباين      |                                    |
|                           |                      |                                     | 3262                     | 11415.363                  | المجموع           |                                    |
| .000                      | 107.909              | 57.350                              | 4                        | 229.399                    | بين المجموعات     | مجال<br>الإستهلاك                  |
|                           |                      | .531                                | 3258                     | 1731.508                   | داخل<br>المجموعات |                                    |
|                           |                      |                                     | 3262                     | 1960.907                   | المجموع           |                                    |
| .000                      | 147.510              | 73.368                              | 4                        | 293.473                    | بين المجموعات     | مجال الإذخار                       |
|                           |                      | .497                                | 3258                     | 1620.460                   | داخل<br>المجموعات |                                    |
|                           |                      |                                     | 3262                     | 1913.933                   | المجموع           |                                    |
| .000                      | 91.186               | 27.310                              | 4                        | 109.241                    | بين المجموعات     | الدرجة الكلية<br>لجميع<br>المجالات |
|                           |                      | .300                                | 3258                     | 975.775                    | داخل<br>المجموعات |                                    |
|                           |                      |                                     | 3262                     | 1085.016                   | المجموع           |                                    |

ويتضح من خلال الجدول السابق، أنه يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية لذلك نرفض الفرضية لجميع المجالات.

ولإيضاح الفروق في القطاعات الإقتصادية لكافة المجالات استخدم الباحث إختبار شففيه

(Scheffe) لتحديد الفروق وعلاقتها بالمتوسطات الحسابية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ).

جدول رقم 59. مجال الإنتاج - الفرضية الرابعة a,b Scheffe

| Subset for alfa = 0.05 |        |        | N    | رقم الشريحة الضريبية التي ينتمي اليها المكلف |
|------------------------|--------|--------|------|----------------------------------------------|
| 3                      | 2      | 1      |      |                                              |
|                        |        | 3.1748 | 143  | مادون الأولى - لا يدفع                       |
|                        | 3.4754 |        | 483  | الأولى                                       |
| 3.7328                 |        |        | 1402 | الثالثة                                      |
| 3.7822                 |        |        | 291  | الأخيرة                                      |

|        |  |  |     |         |
|--------|--|--|-----|---------|
| 3.8514 |  |  | 944 | الثانية |
|--------|--|--|-----|---------|

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. لا يوجد فرق بين الشريحة الثانية والثالثة والأخيرة.
2. يوجد فرق بين الشريحة (ما دون الأولى - لا يدفع) وبين الأولى لصالح الأولى ذات المتوسط الأعلى (3.4754).
3. يوجد فرق بين الشريحة (ما دون الأولى - لا يدفع) وبين (الثانية والثالثة والأخيرة) لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى.
4. يوجد فرق بين الشريحة (الأولى) وبين (الثانية والثالثة والأخيرة) لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى.

جدول رقم 60. مجال الدخل - الفرضية الرابعة Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        |        |        | N        | رقم الشريحة الضريبية التي ينتمي إليها المكلف |
|------------------------|--------|--------|--------|----------|----------------------------------------------|
| 4                      | 3      | 2      | 1      |          |                                              |
|                        |        |        | 3.4322 | 143      | مادون الأولى - لا يدفع                       |
|                        |        | 3.6764 |        | 483      | الأولى                                       |
|                        | 3.9287 |        |        | 140<br>2 | الثالثة                                      |
|                        | 3.9488 |        |        | 944      | الثانية                                      |
| 4.1186                 |        |        |        | 291      | الأخيرة                                      |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. لا يوجد فرق بين الشريحة (الثانية) و(الثالثة).
2. يوجد فرق بين الشريحة (ما دون الأولى - لا يدفع) وبين (الأولى) وبين (الثانية والثالثة) وبين (الأخيرة) لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى (4.1186).

جدول رقم 61. مجال الأسعار – الفرضية الرابعة Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        |        | N    | رقم الشريحة الضريبية التي ينتمي إليها المكلف |
|------------------------|--------|--------|------|----------------------------------------------|
| 3                      | 2      | 1      |      |                                              |
|                        |        | 3.1862 | 143  | مادون الأولى – لا يدفع                       |
|                        | 3.4017 |        | 483  | الأولى                                       |
| 3.4974                 | 3.4974 |        | 291  | الأخيرة                                      |
| 3.5912                 |        |        | 944  | الثانية                                      |
| 3.5936                 |        |        | 1402 | الثالثة                                      |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. لا يوجد فرق بين الشريحة (الأولى) و(الأخيرة).
2. لا يوجد فرق بين الشريحة (الأخيرة) و(الثانية) و(الثالثة).
3. يوجد فرق بين (ما دون الأولى – لا يدفع) وبين (الأولى والأخيرة) وبين (الثانية) و(الثالثة) لصالح (الثالثة) ذات المتوسط الأعلى (3.5936).

جدول رقم 62. مجال الإستهلاك – الفرضية الرابعة Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        |        |        | N    | رقم الشريحة الضريبية التي ينتمي إليها المكلف |
|------------------------|--------|--------|--------|------|----------------------------------------------|
| 4                      | 3      | 2      | 1      |      |                                              |
|                        |        |        | 3.1364 | 143  | مادون الأولى – لا يدفع                       |
|                        |        | 3.7491 |        | 483  | الأولى                                       |
|                        |        | 3.8362 |        | 291  | الأخيرة                                      |
|                        | 4.0390 |        |        | 944  | الثانية                                      |
| 4.2471                 |        |        |        | 1402 | الثالثة                                      |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. لا يوجد فرق بين الشريحة (الأولى) و(الأخيرة).

2. يوجد فرق بين الشريحة (ما دون الأولى - لا يدفع) وبين (الأولى والأخيرة) وبين (الثانية والثالثة) لصالح الثالثة ذات المتوسط الأعلى (4.2471).

جدول رقم 63. مجال الإدخار - الفرضية الرابعة Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        |        |        | N    | رقم الشريحة الضريبية التي ينتمي إليها المكلف |
|------------------------|--------|--------|--------|------|----------------------------------------------|
| 4                      | 3      | 2      | 1      |      |                                              |
|                        |        |        | 3.0091 | 143  | مادون الأولى - لا يدفع                       |
|                        |        | 3.6957 |        | 483  | الأولى                                       |
|                        | 3.8942 |        |        | 291  | الأخيرة                                      |
|                        | 3.9880 |        |        | 944  | الثانية                                      |
| 4.2748                 |        |        |        | 1402 | الثالثة                                      |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. لا يوجد فرق بين الشريحة (الأخيرة) و(الثانية).

2. يوجد فرق بين الشريحة (ما دون الأولى - لا يدفع) وبين (الأولى) وبين (الأخيرة والثانية) وبين (الثالثة) لصالح الثالثة ذات المتوسط الأعلى (4.2748).

جدول رقم 64. الدرجة الكلية لجميع المجالات - الفرضية الرابعة Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        |        |        | N    | رقم الشريحة الضريبية التي ينتمي إليها المكلف |
|------------------------|--------|--------|--------|------|----------------------------------------------|
| 4                      | 3      | 2      | 1      |      |                                              |
|                        |        |        | 3.1877 | 143  | مادون الأولى - لا يدفع                       |
|                        |        | 3.5997 |        | 483  | الأولى                                       |
|                        | 3.8257 |        |        | 291  | الأخيرة                                      |
|                        | 3.8837 |        |        | 944  | الثانية                                      |
| 3.9554                 |        |        |        | 1402 | الثالثة                                      |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. لا يوجد فرق بين الشريحة (الأخيرة) و(الثانية).

2. لا يوجد فرق بين الشريحة (الثانية) و(الثالثة).

3. يوجد فرق بين الشريحة (ما دون الأولى - لا يدفع) وبين (الأولى) وبين (الأخيرة والثانية)

وبين (الثالثة) لصالح الثالثة ذات المتوسط الأعلى (3.9554).

الفرضية الخامسة: لا يوجد فرق في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الإقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين عند مستوى الدلالة ألفا = 0.05 تبعاً لمتغير نسبة استقطاع ضريبة الدخل بالنسبة للدخل الصافي.

ومن أجل فحص هذه الفرضية استخدم الباحث اختبار (One-Way ANOVA) عند

مستوى الدلالة (ألفا = 0.05)، حيث كانت النتائج كما في الجدول رقم (73):

جدول رقم 65. نتائج تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لإختبار دلالة الفرق في

اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الإقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين تبعاً لمتغير نسبة استقطاع ضريبة الدخل بالنسبة للدخل الصافي.

| ANOVA        |                      |                    |                            |                 |                     |  |
|--------------|----------------------|--------------------|----------------------------|-----------------|---------------------|--|
| مصدر التباين | مجموع المربعات (S.S) | درجات الحرية (D.F) | متوسط مجموع المربعات (M.S) | "ف" المحسوب (F) | مستوى الدلالة (Sig) |  |
| مجال الإنتاج | بين المجموعات        | 3                  | 1.763                      | 3.778           | .010                |  |
|              | داخل المجموعات       | 3403               | .467                       |                 |                     |  |
|              | المجموع              | 3406               |                            |                 |                     |  |
| مجال الدخل   | بين المجموعات        | 3                  | 4.890                      | 10.625          | .000                |  |
|              | داخل المجموعات       | 3403               | .460                       |                 |                     |  |
|              | المجموع              | 3406               |                            |                 |                     |  |
| مجال الأسعار | بين المجموعات        | 3                  | 11.555                     | 27.589          | .000                |  |
|              | داخل المجموعات       | 3403               | .419                       |                 |                     |  |
|              | المجموع              | 3406               |                            |                 |                     |  |

|       |             |        |      |          |                |               |
|-------|-------------|--------|------|----------|----------------|---------------|
| 0.000 | 80.187      | 43.285 | 3    | 129.854  | بين المجموعات  | مجال          |
|       |             | .540   | 3403 | 1836.921 | داخل المجموعات | الإستهلاك     |
|       |             |        | 3406 | 1966.775 | المجموع        |               |
| 0.000 | 192.44<br>4 | 96.782 | 3    | 290.347  | بين المجموعات  | مجال الإيدار  |
|       |             | .503   | 3403 | 1711.411 | داخل المجموعات |               |
|       |             |        | 3406 | 2001.757 | المجموع        |               |
| 0.000 | 50.797      | 16.157 | 3    | 48.472   | بين المجموعات  | الدرجة الكلية |
|       |             | .318   | 3403 | 1082.402 | داخل المجموعات | لجميع         |
|       |             |        | 3406 | 1130.874 | المجموع        | المجالات      |

ويتضح من خلال الجدول السابق، أنه يوجد هناك فروق ذات دلالة إحصائية لذلك نرفض الفرضية لجميع المجالات.

ولإيضاح الفروق في القطاعات الإقتصادية لكافة المجالات استخدم الباحث إختبار شففيه

(Scheffe) لتحديد الفروق وعلاقتها بالمتوسطات الحسابية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ ).

جدول رقم 66. مجال الإنتاج - الفرضية الخامسة Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        | N    | نسبة استقطاع ضريبة الدخل بالنسبة للدخل الصافي |
|------------------------|--------|------|-----------------------------------------------|
| 2                      | 1      |      |                                               |
|                        | 3.6494 | 271  | ما دون 5%                                     |
|                        | 3.6849 | 363  | ما يزيد عن 20%                                |
| 3.7032                 |        | 491  | 5% - 10%                                      |
| 3.7640                 |        | 2282 | 10% - 20%                                     |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

- لا يوجد فرق بين النسبة (ما دون 5%) وبين ما (يزيد عن 20%).
- لا يوجد فرق بين النسبة (5% - 10%) وبين (10% - 20%).
- يوجد فرق بين النسبة (ما دون 5%) وبين (ما يزيد عن 20%) وبين (5% - 10%) وبين (10% - 20%) لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى (3.6997).

جدول رقم 67. مجال الدخل – الفرضية الخامسة Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        |        | N    | نسبة استقطاع ضريبة الدخل بالنسبة للدخل الصافي |
|------------------------|--------|--------|------|-----------------------------------------------|
| 3                      | 2      | 1      |      |                                               |
|                        |        | 3.7506 | 271  | ما دون 5%                                     |
|                        | 3.8544 | 3.8544 | 491  | 5% - 10%                                      |
| 3.9368                 | 3.9368 |        | 2282 | 10% - 20%                                     |
| 4.0267                 |        |        | 363  | ما يزيد عن 20%                                |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. لا يوجد فرق بين النسبة (ما دون 5%) وبين (5% - 10%).
2. لا يوجد فرق بين النسبة (5% - 10%) وبين (10% - 20%).
3. لا يوجد فرق بين النسبة (10% - 20%) وبين (ما يزيد عن 20%).
4. يوجد فرق بين النسبة "5%", (5% - 10%) وبين "10% - 20%", (10% - 20%) وبين "ما يزيد عن 20% (ما يزيد عن 20%) ذات المتوسط الأعلى (4.0267).

جدول رقم 68. مجال الأسعار – الفرضية الخامسة Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        | N    | نسبة استقطاع ضريبة الدخل بالنسبة للدخل الصافي |
|------------------------|--------|------|-----------------------------------------------|
| 2                      | 1      |      |                                               |
|                        | 3.3534 | 491  | 5% - 10%                                      |
|                        | 3.4594 | 363  | ما يزيد عن 20%                                |
| 3.6056                 |        | 2282 | 10% - 20%                                     |
| 3.6997                 |        | 271  | ما دون 5%                                     |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. لا يوجد فرق بين النسبة (5% - 10%) وبين ما (يزيد عن 20%).

2. لا يوجد فرق بين النسبة (10% - 20%) وبين (ما دون 5%).

3. يوجد فرق بين النسبة "5% - 10%"، (ما يزيد عن 20%) وبين (10% - 20%) وبين

(ما دون 5%)، لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى (3.6997).

جدول رقم 69. مجال الإستهلاك – الفرضية الخامسة Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        |        | N    | نسبة استقطاع ضريبة الدخل بالنسبة للدخل الصافي |
|------------------------|--------|--------|------|-----------------------------------------------|
| 3                      | 2      | 1      |      |                                               |
|                        |        | 3.6775 | 491  | %5 - %10                                      |
|                        |        | 3.7438 | 363  | ما يزيد عن %20                                |
|                        | 3.9674 |        | 271  | ما دون %5                                     |
| 4.1591                 |        |        | 2282 | %20 - %10                                     |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. لا يوجد فرق بين النسبة ( %5 - %10 ) وبين ( ما يزيد عن %20 ).
2. يوجد فرق بين النسبة " ( %5 - %10 ) ، ( ما يزيد عن %20 ) " وبين " ( ما دون %5 ) " وبين " ( %20 - %10 ) " ، لصالح ( %20 - %10 ) ، ذات المتوسط الأعلى (4.1591).

جدول رقم 70. مجال الإيدار – الفرضية الخامسة Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        |        |        | N    | نسبة استقطاع ضريبة الدخل بالنسبة للدخل الصافي |
|------------------------|--------|--------|--------|------|-----------------------------------------------|
| 4                      | 3      | 2      | 1      |      |                                               |
|                        |        |        | 3.3827 | 271  | ما دون %5                                     |
|                        |        | 3.6527 |        | 491  | %5 - %10                                      |
|                        | 3.8887 |        |        | 363  | ما يزيد عن %20                                |
| 4.2404                 |        |        |        | 2282 | %20 - %10                                     |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. يوجد فرق بين النسبة ( ما دون %5 ) وبين ( %5 - %10 ) وبين ( ما يزيد عن %20 ) وبين ( %20 - %10 ) ، لصالح ( %20 - %10 ) ، ذات المتوسط الأعلى (4.2404).

جدول رقم 71. الدرجة الكلية لجميع المجالات - الفرضية الخامسة Scheffe a,b

| Subset for alfa = 0.05 |        |        | N    | نسبة استقطاع ضريبة الدخل بالنسبة للدخل الصافي |
|------------------------|--------|--------|------|-----------------------------------------------|
| 3                      | 2      | 1      |      |                                               |
|                        |        | 3.6482 | 491  | %5 - %10                                      |
|                        | 3.6900 | 3.6900 | 271  | ما دون %5                                     |
|                        | 3.7607 |        | 363  | ما يزيد عن %20                                |
| 3.9412                 |        |        | 2282 | %10 - %20                                     |

ويتضح من خلال الجدول السابق:

1. لا يوجد فرق بين النسبة ( %5 - %10 ) وبين ( ما دون %5 ).
2. لا يوجد فرق بين النسبة ( ما دون %5 ) وبين ( ما يزيد عن %20 ).
3. يوجد فرق بين النسبة " ( %5 - %10 ) ، وبين ( ما دون %5 ) " وبين " ( ما دون %5 ) وبين ( ما يزيد عن %20 ) " وبين ( %10 - %20 ) ، لصالح ( %10 - %20 ) ، ذات المتوسط الأعلى (3.9412).

المبحث الثالث: مناقشة نتائج الدراسة:

أولا - مناقشة النتائج المتعلقة بالعينة الأولى: أظهرت النتائج في العينة الأولى ما يلي:

1. أظهرت الجداول الإحصائية ضعف تأثير المعدلات الضريبية على توجهات المبحوثين من الناحية الإقتصادية، حيث جاءت كالتالي:

- مجال الإنتاج: المتوسط - 1.6.

- مجال الدخل: المتوسط - 1.7.

- مجال الأسعار: المتوسط - 1.8.

- مجال الاستهلاك: المتوسط - 2.

- مجال الإدخار: المتوسط – 1.6.

- الدرجة الكلية لجميع المجالات – 1.8.

( وهي تدل على أن تأثير معدلات ضريبة الدخل على المبحوثين جاءت ما بين درجة قليلة الى درجة قليلة جداً).

وعلى الرغم من هذه النتيجة، فإنها تحمل في مضمونها، سهولة التوقعات للمشرع الضريبي في أي سياسة ضريبية ينتهجها لهذه الشريحة الهامة.

كما لا يعفي (محدودية الدخل)، المشرع من انتهاج سياسة رفع المعدلات أو تقليص الإعفاءات بالنسبة لبعض الدخل المرتفعة نسبياً والتي هي في منأى من الإستقطاع بسبب الإعفاءات الشخصية الواسعة.

2. كافة أفراد العينة ينتمون لشريحة واحدة هي الشريحة الأولى، مما يدل على محدودية الدخل.

3. كافة أفراد العينة يدفعون من دخولهم الصافية (أقل من 5%) كاستقطاع لضريبة الدخل.

وتعزى أسباب هذه النتائج – ضعف تأثير المعدلات الضريبية على المبحوثين:

- تدني نسبة الإستقطاع الضريبي الى صافي الدخل (أقل من 5%)، وذلك بسبب محدودية الدخل، وتطبيق الإعفاءات الشخصية المختلفة.

- الخصم من المصدر، حيث لا يشعر المكلف بالعبء الضريبي المترتب على عملية الإستقطاع.

## ثانيا - مناقشة النتائج المتعلقة بالعينة الثانية:

### 1. مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

نصت الفرضية الصفرية الأولى على أنه "لا يوجد فرق في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين عند مستوى الدلالة ألفا  $= 0.05$  تبعا لمتغير نوع مصدر الدخل".

ويبين الجدول (51-أب) نتائج تحليل اختبار (T - Test)، والتي تشير الى رفض الفرضية لجميع المجالات ما عدا:

- "مجال الأسعار" - لا يوجد فروق ذات دلالة.

- مجالات "الإنتاج؛ الدخل؛ الإستهلاك" - فروق ذات دلالة لصالح رأس المال والعمل معاً.

- "مجال الإدخار" - فروق ذات دلالة لصالح رأس المال.

### 2. مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

نصت الفرضية الصفرية الثانية على أنه "لا يوجد فرق في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين عند مستوى الدلالة ألفا  $= 0.05$  تبعا لمتغير نوع القطاع الاقتصادي".

ويبين الجدول (52) نتائج تحليل اختبار التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والتي تشير الى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، حيث أن مستوى الدلالة أقل من (0.05) حيث تراوحت ما بين (0-0.049)، مما يدل على وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة  $\alpha$  ( $= 0.05$ )، بين متوسطات المجالات، ومن أجل تحديد الفروقات أتبع الباحث اختبار تحليل التباين

باختبار شففيه لدلالة الفروق والجداول (45-50) أظهرت أنه توجد فروق وكانت هذه الفروق على

النحو التالي:

- مجال الإنتاج: يوجد فرق بين الإنشاءات و "أنشطة النقل والتخزين والاتصالات " لصالح الأخيرة.

- مجال الدخل: يوجد فرق بين (الخدمات، الصناعة، التجارة الداخلية، الوساطة المالية ) وبين (الإنشاءات وأنشطة النقل والتخزين والاتصالات) لصالح الأخيرة.

- مجال الأسعار: يوجد فرق بين (الإنشاءات، الوساطة المالية، الخدمات، التجارة الداخلية، والصناعة) وبين (أنشطة النقل والتخزين والاتصالات) لصالح الأخيرة.

- مجال الإستهلاك:

1. يوجد فرق بين الوساطة المالية وبين (الإنشاءات والصناعة) لصالح الأخيرة.

2. يوجد فرق بين (الوساطة المالية، الخدمات، التجارة الداخلية ) وبين (أنشطة النقل والتخزين والاتصالات) لصالح الأخيرة.

- مجال الإدخار: يوجد فرق بين الوساطة المالية وبين (الخدمات، التجارة الداخلية، أنشطة النقل والتخزين والاتصالات، الإنشاءات والصناعة) لصالح الأخيرة.

- جميع المجالات:

1. يوجد فرق بين الوساطة المالية وبين الصناعة لصالح الأخيرة.

2. يوجد فرق بين الوساطة المالية وبين (أنشطة النقل والتخزين والاتصالات) لصالح الأخيرة.

ويمكن تفسير هذه النتائج بتذبذب أثر المعدلات الضريبية على المؤسسات الاقتصادية وفقاً لقطاعها الاقتصادي ويدخل في ذلك متغيرات وعوامل متعددة مثل (المواد الأولية، الرواج، عوامل خاصة، البيئة الاقتصادية... الخ).

والمعدل الضريبي أحد العوامل الهامة والمؤثرة التي يتوجب على المشرع أن يأخذها باعتباره في ممارسة سياسة التوجيه والإصلاح.

### 3. مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

نصت الفرضية الصفرية الثالثة على أنه "لا يوجد فرق في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين عند مستوى الدلالة ألفا = 0.05 تبعاً لمتغير نوع المعدلات الضريبية المستخدمة".

ويبين الجدول (59) نتائج تحليل اختبار التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والتي تشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، حيث أن مستوى الدلالة أقل من (0.05)، مما يدل على وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )، بين متوسطات المجالات، ومن أجل تحديد الفروقات أتبع الباحث اختبار تحليل التباين باختبار شفيه لدلالة الفروق والجدول (52-57) أظهرت أنه توجد فروق وكانت هذه الفروق على النحو التالي:

- الإنتاج: يوجد فرق بين نسبية وبين (مقطوعة وتصاعدية) لصالح الأخيرة.
- الدخل: يوجد فرق بين (مقطوعة ونسبية) وبين تصاعدية لصالح الأخيرة.
- الأسعار: يوجد فرق بين نسبية وبين (مقطوعة وتصاعدية) لصالح الأخيرة.
- الإستهلاك: يوجد فرق بين نسبية وبين مقطوعة وبين تصاعدية لصالح الأخيرة.
- الإدخار: يوجد فرق بين نسبية وبين مقطوعة وبين تصاعدية لصالح الأخيرة.

- جميع المجالات: يوجد فرق بين نسبية وبين مقطوعة وبين تصاعدية لصالح الأخيرة.

ويمكن تفسير هذه النتائج بالأثر المتميز والواضح للضرائب التصاعدية بالنسبة للضرائب النسبية والمقطوعة، وهي نتيجة حتمية لعدالة هذه الضرائب وقدرتها على التأثير اقتصاديا من خلال التمييز بين المكلفين وفقا لمداخلهم.

#### 4. مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة:

نصت الفرضية الصفرية الرابعة على أنه "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الاقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين عند مستوى الدلالة ألفا = 0.05 تبعا لمتغير رقم الشريحة التي ينتمي إليها المكلف الضريبي".

وبين الجدول (58) نتائج تحليل اختبار التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والتي تشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، حيث أن مستوى الدلالة أقل من (0.05)، مما يدل على وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )، بين متوسطات المجالات، ومن أجل تحديد الفروقات أتبع الباحث اختبار تحليل التباين باختبار شفيه لدلالة الفروق والجدول (59-64) أظهرت أنه توجد فروق وكانت هذه الفروق على النحو التالي:

- مجال الإنتاج:

1. يوجد فرق بين الشريحة (ما دون الأولى - لا يدفع) وبين الأولى لصالح الأولى ذات المتوسط الأعلى.

2. يوجد فرق بين الشريحة (ما دون الأولى - لا يدفع) وبين (الثانية والثالثة والأخيرة) لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى.

3. يوجد فرق بين الشريحة (الأولى) وبين (الثانية والثالثة والأخيرة) لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى.

- مجال الدخل: يوجد فرق بين الشريحة (ما دون الأولى – لا يدفع) وبين الأولى وبين (الثانية والثالثة والأخيرة) لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى.
- مجال الأسعار: يوجد فرق بين الشريحة (ما دون الأولى – لا يدفع) وبين (الأولى والأخيرة) وبين (الثانية والثالثة) لصالح الثالثة ذات المتوسط الأعلى.
- مجال الإستهلاك: يوجد فرق بين الشريحة (ما دون الأولى – لا يدفع) وبين (الأولى والأخيرة) وبين (الثانية والثالثة) لصالح الثالثة ذات المتوسط الأعلى.
- مجال الإدخار: يوجد فرق بين الشريحة (ما دون الأولى – لا يدفع) وبين الأولى وبين (الأخيرة والثانية) وبين الثالثة لصالح الثالثة ذات المتوسط الأعلى.
- جميع المجالات: يوجد فرق بين الشريحة (ما دون الأولى – لا يدفع) وبين الأولى وبين (الأخيرة والثانية) وبين الثالثة لصالح الثالثة ذات المتوسط الأعلى.

ويلاحظ ازدياد أثر الشرائح اقتصاديا على المكلف كلما تصاعدت وارتفعت ترتيبها، وهذا أمر طبيعي، فالمكلف الذي يدفع ضمن الشريحة الأولى فقط ليس

كالمكلف الذي يدفع ضمن الشريحة الأولى والثانية من ناحية المبلغ والأثر النفسي والإقتصادي وهكذا ...

## 5. مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة:

نصت الفرضية الصفريية الخامسة على أنه "لا يوجد فرق ذو دلالة إحصائية في اتجاهات المبحوثين نحو معرفة الآثار الإقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين عند مستوى الدلالة ألفا = 0.05 تبعا لمتغير نسبة استقطاع ضريبة الدخل بالنسبة للدخل الصافي.

وبين الجدول (65) نتائج تحليل اختبار التباين الأحادي (One-Way ANOVA)، والتي تشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، حيث أن مستوى الدلالة أقل من (0.05) حيث تراوحت ما بين (0-0.010)، مما يدل على وجود فرق ذو دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ( $\alpha = 0.05$ )، بين متوسطات المجالات، ومن أجل تحديد الفروقات أتبع الباحث اختبار تحليل التباين باختبار شففيه لدلالة الفروق والجداول (66-71) أظهرت أنه توجد فروق وكانت هذه الفروق على النحو التالي:

- مجال الإنتاج: يوجد فرق بين النسبة (ما دون 5%) وبين (ما يزيد عن 20%) وبين (5% - 10%) وبين (10% - 20%) لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى.
- مجال الدخل: يوجد فرق بين النسبة "5%", (5% - 10%) وبين "5% - 10%", (10% - 20%) وبين "20% - 10%" وبين (20% - 10%) لصالح (ما يزيد عن 20%) ذات المتوسط الأعلى.
- مجال الإسعار: يوجد فرق بين النسبة "5% - 10%", (ما يزيد عن 20%) وبين (10% - 20%) وبين (20% - 10%) لصالح (ما دون 5%)، لصالح الأخيرة ذات المتوسط الأعلى.
- مجال الإستهلاك: يوجد فرق بين النسبة "5% - 10%", (ما يزيد عن 20%) وبين "20% - 10%" وبين (ما دون 5%) وبين "20% - 10%"، لصالح (10% - 20%)، ذات المتوسط الأعلى.
- مجال الإدخار: يوجد فرق بين النسبة (ما دون 5%) وبين (5% - 10%) وبين (ما يزيد عن 20%) وبين (10% - 20%)، لصالح (10% - 20%)، ذات المتوسط الأعلى.

- جميع المجالات: يوجد فرق بين النسبة " (5% - 10%)، وبين (ما دون 5%) " وبين " (ما دون 5%) وبين (ما يزيد عن 20%) " وبين (10% - 20%) "، لصالح (10% - 20%)، ذات المتوسط الأعلى.

يلاحظ من النتائج السابقة، أن الفئة التي تدفع من دخلها (10% - 20%)، هي أكثر الفئات تأثراً بالمعدلات الضريبية لمعظم المجالات، وهذه الفئة تعتبر من أعلى الفئات، حيث تعتبر (20%) نسبة ثابتة تحصل من المكلفين ذوي الشخصية الاعتبارية حسب القانون الضريبي المطبق.

ومع التحفظ على نتيجة تأثر المكلفين الذين يدفعون ما دون (5%) من دخلهم الصافي في مجال الأسعار، إلا أن النتائج السابقة تثبت على وجه العموم أنه يزداد التأثير الاقتصادي بمعدلات ضريبة الدخل كلما زادت نسبة الاستقطاع التي تحدده المعدلات الضريبية.

## النتائج:

خلصت هذه الدراسة من خلال الإطار النظري والتحليلي، والدراسة الميدانية التي

استهدفت تحديد معدلات ضريبة الدخل وآثارها الاقتصادية، الى النتائج التالية:

**أولاً: الخلفية الاقتصادية لتحديد المعدلات الضريبية:** هناك اختلالات كلية رئيسية سادت خلال العقود السابقة، كانت وراء سوء الأداء الإقتصادي في فلسطين، وهذه الاختلالات تشكل الهاجس الذي يتوخاه المشرع والمخطط للإقتصاد الفلسطيني.

### ثانياً: ضريبة الدخل في فلسطين:

1. نظام ضريبة الدخل في فلسطين هو أضعف من المعهود في البلدان النامية.
2. تشكل نسبة ضريبة الدخل (9%) من الإيرادات الضريبية في أغلب الأعوام، من الإيرادات العامة لموازنة السلطة الفلسطينية.
3. مصادر ضريبة الدخل تأتي في المرتبة الأولى من الأفراد.

### ثالثاً: المعدلات الضريبية في فلسطين:

1. مرت المعدلات الضريبية في فلسطين بمراحل متعددة، ولم تراعي هذه المعدلات التغيرات الاقتصادية والتشريعية التي تمر بها دول العالم والتكتلات الاقتصادية

والإقليمية، وكانت مرهونة بالأوامر العسكرية الصادرة عن الإدارة المدنية التابعة للإحتلال الإسرائيلي.

2. المعدلات الضريبية، المطبقة حالياً (منذ عام 1999):

- تقع ضمن النطاق العام المطبق في الدول النامية.

- ذات درجة تصاعد منتظمة.

- الحد الأدنى يراعي نسبة الفقر.

- الحد الأعلى يشجع على الإستثمار.

- تعتمد الأساس النسبي في فرض الضرائب على الأشخاص المعنوية، بدون تمييز بين القطاعات الاقتصادية.

### 3. وبالنسبة للمعدلات الضريبية في القانون الفلسطيني المعد للقراءة الثالثة:

- تعتمد هيكلية تختلف عن هيكلية المعدلات المطبقة من حيث عدد الشرائح وحدة التصاعد (ثلاث شرائح وحدة تصاعد أقل).

- تعتمد الأساس النسبي في فرض الضريبة على الأشخاص المعنوية ولكن تعتمد أسلوب التمييز بين القطاعات الاقتصادية، وبمدلول الإقامة.

ولكن هناك ملاحظة على إخضاع شركات التأمين على الحياة (وهي من شركات الوساطة المالية) لمعدل أقل (8%)، من المستشفيات والفنادق والصناعة، وهي غاية لا تجد تبريراً سواء تحت عنوان تشجيع الإستثمار أو أي مبرر آخر.

### رابعاً: أظهرت الدراسة الميدانية:

1. عدم وجود تأثير يذكر لمعدلات ضريبة الدخل المستقطعة من شريحة الموظفين العامين، حيث أن تأثير معدلات ضريبة الدخل على المبحوثين جاءت ما بين (درجة قليلة الى درجة قليلة جداً).

2. هناك أثر واضح لمعدلات ضريبة الدخل المطبق حالياً على المؤسسات الاقتصادية في المجالات الاقتصادية المتعددة، ويتراوح هذا التأثير ما بين درجة (درجة متوسطة الى درجة كبيرة)، وهو أقرب ما يكون الى درجة كبيرة (حسب إجابات العينة) - كما جاء بشكل مفصل في الفصل السابع.

## التوصيات:

بناءً على النتائج التي تمخضت عن الدراسة والتي استندت إلى الدراسة التحليلية لواقع الاقتصاد الفلسطيني، والدراسة الميدانية التي هدفت إلى قياس الآثار الاقتصادية لتحديد معدلات ضريبة الدخل وانعكاساتها على المكلف الضريبي، فإن توصيات الدراسة تأتي على النحو التالي:

أولاً: البحث عن السياسات المالية والإقتصادية المتكاملة، التي تراعي خصوصية الوضع الفلسطيني ومواجهة الاختلالات التي يعاني منها، من خلال اتباع السياسات التالية:

1. توفير مناخ تشريعي وقانوني، من خلال مواكبة التطورات العالمية والإقليمية، بوضع قوانين وتشريعات تلائم الواقع وتلبي احتياجات الاقتصاد الفلسطيني بدلاً من إرث القوانين البالية.

2. استخدام السياسات الإقتصادية والضريبية في: (تشجيع المشاريع الصغيرة، جذب الإستثمار....)

3. الأخذ بالإعتبار الأزمات الإقتصادية التي تجتاح الواقع الفلسطيني من حين لآخر، خصوصاً أن هذا الواقع شديد التأثير لأي تقلبات عالمية أو إقليمية، بسبب إعتياده على العمالة الخارجية، والتحويلات المالية من الخارج التي تأتي على شكل منح أو مساعدات.

## ثانياً: بالنسبة لضريبة الدخل:

إن مقدار الإيرادات الضريبية التي يمكن للحكومة الحصول عليها يتوقف بوضوح على إنتاجية الإقتصاد ويتأثر كذلك بقدرات الحكومة الإدارية:

1. ضرورة التمسك بفرض ضريبة الدخل، وتفعيل دورها كأداة للتخطيط والتوجيه الإقتصادي.
2. اتباع العديد من السياسات الضريبية الداعمة والمكيفة لضريبة الدخل مثل:

- سياسات الإعفاء الضريبي.

- استخدام المعدلات التصاعدية والتمييزية.

- الفراغ الضريبي <sup>(241)</sup>.

- الإنتمان الضريبي <sup>(242)</sup>.

ثالثاً: بالنسبة للمعدلات الضريبية: هناك عدة توصيات:

1. تطبيق القانون الفلسطيني (المعد للقراءة الثالثة)، للأسباب التالية:

- لأنه يعمل على توحيد القانون الفلسطيني وتطبيقه على كافة الإقليم الفلسطيني في (غزة والضفة).

- يعتمد ثلاث شرائح " انسجاماً مع التوجه الحالي لمعظم الدول "، مما يساعد على تبسيط الإجراءات والحسابات.

- ينص على معدلات تمييزية بالنسبة للمكلفين الإعتباريين.

2. التركيز على التصاعد (الحقيقي) وليس التصاعد (الإسمي) <sup>(243)</sup>.

---

<sup>241</sup> - الفراغ الضريبي: "هو أن تحيط نشاطاً اقتصادياً معيناً تريد تشجيعه بفراغ ضريبي، أي بإعفاء جزئي أو كلي، فيجذب بذلك رؤوس الأموال غير المستغلة أو المستغلة من نواح أقل انتاجاً إليه، ويتخذ أشكالاً مختلفة، فقد يتم بتخفيض أسعار الضريبة أو الضرائب على القطاع المرغوب تشجيعه، وقد يكون برد جزء من الضريبة، أو التقدير جزائياً ومحاسبة المكلف". - أنظر: د.بركات، عبد الكريم صادق: **دراسة في الإقتصاد المالي**. بيروت. دار النهضة العربية. 1975. ص 174 وما بعدها.

<sup>242</sup> - الإنتمان الضريبي: "وهي سياسة ضريبية تتمثل في تأجيل سداد الضريبة، وتستخدم من أجل تشجيع بعض المشاريع وخاصة في بداية عهدها" - أنظر: د. عبد العظيم، حمدي: **الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**. المصدر السابق. ص 125 - 126.

<sup>243</sup> - التصاعد الإسمي هو التصاعد المنصوص على نسبه في القانون، ولكن التصاعد الحقيقي يتحقق بعد احتساب كافة العوامل التي تحقق التصاعد، مثل: خصم حد أدنى للمعيشة، عدد حالات الإعالة للمكلف... الخ.

3. اخضاع شركات التأمين على الحياة لنسبة أعلى من نسب القطاعات الأخرى (الصناعة، الفنادق، المستشفيات)، أو لنسبة مساوية لها على الأقل، فليس من العدالة أو المنطق أن يتم مراعاة هذا القطاع (الوساطة المالية) بأقل من القطاعات الأخرى والتي تحمل من الأهمية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية والإنسانية، ما يفوق بكثير هذا القطاع.
4. تحديد المعدلات الضريبية بما يتلائم مع احتياجات الإقتصاد الفلسطيني ومتطلباته ومراعاة المتطلبات التالية (244):

- التجاوز عن ذوي الدخل المحدود، ومراعاة خط الفقر.
  - تشجيع الإستثمار.
  - تلبية إحتياجات الخزانة العامة.
5. تقرير المعدلات من هيئة مشتركة من "وزارة المالية والإقتصاد الوطني وكافة الوزارات والهيئات الصالعة في التخطيط الوطني والإقليمي والدولي".
6. انتهاج سياسة رفع المعدلات أو تقليص الإعفاءات بالنسبة لبعض الدخول المرتفعة نسبياً التي هي في منأى من الإستقطاع بسبب الإعفاءات الشخصية الواسعة.

---

<sup>244</sup> - هذا التحديد لا يكون بالضرورة في المعدلات الإسمية ولكن من خلال وضع إعفاءات وحوافز ضريبية ملائمة ويكون من خلال ربط هذه المعدلات بالأرقام

## المراجع والمصادر

## المراجع العربية:

- أليير، ز. روبرت: **لعبة النقود الدولية**. (ترجمة: د عماد عبد الرؤوف أبو طالب). القاهرة. مكتبة مدبولي. (بدون سنة نشر).
- بركات، عبد الكريم صادق ود. دراز، حامد عبد المجيد: **علم المالية العامة**. الإسكندرية. مؤسسة شباب الجامعة. (بلا سنة نشر).
- بركات، عبد الكريم صادق: **دراسة في الإقتصاد المالي**. بيروت. دار النهضة العربية. 1975.
- بشور، عصام وآخرون: **التشريع الضريبي**. دمشق. منشورات جامعة دمشق. 1996.
- البطريق، يونس أحمد: **أصول الأنظمة الضريبية**. الإسكندرية. المكتب المصري الحديث. 1966.
- تكلا، شريف رمسيس: **الأسس الحديثة لعلم مالية الدولة**. القاهرة. دار الفكر العربي. 1979.
- الجرباوي، علي: **أي نوع من السلطة المحلية نريد؟**، نابلس. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. 1996.
- جمعة، أحمد حلمي وآخرون: **السياسات العامة للأعمال**. عمان. إصدار المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. 2001.
- جمعة، أحمد حلمي وآخرون: **المهام والممارسات الإدارية**. عمان. المجمع العربي للمحاسبين القانونيين. 2001.
- الحاج، طارق: **المالية العامة**. عمان. دار صفاء للنشر والتوزيع. 1999.
- حجازي، المرسي السيد: **النظم الضريبية بين النظرية والتطبيق**. الإسكندرية. الدار الجامعية. 1998.
- حردان، طاهر حيدر: **مبادئ الإقتصاد**. عمان. دار المستقبل للنشر والتوزيع. 1997.
- حشيش، عادل أحمد: **أساسيات المالية العامة**. الإسكندرية. مؤسسة الثقافة الجامعية. 1983.
- الحو، عبد الله: **الإقتصاد في دول العالم القديم**. اللاذقية. دار الحوار للنشر والتوزيع. 1997.
- الحياري، عادل: **الضريبة على الدخل العام**. القاهرة. مطابع مؤسسة الأهرام. 1968.

- خصاونة، جهاد سعيد: **المالية العامة والتشريع الضريبي**. عمان. دار وائل للنشر. 2000.
- خصاونة، صالح ود. شامية، أحمد زهير: **مبادئ الإقتصاد 2**. القدس. منشورات جامعة القدس المفتوحة. 1994.
- دراز، حامد عبد المجيد: **السياسات المالية**. الإسكندرية. الدار الجامعية. 1999.
- الدقر، رشيد: **علم المالية العامة**. دمشق. مطبعة الجامعة السورية. 1962.
- دويدار، محمد: **دراسات في الإقتصاد المالي**. الإسكندرية. منشأة المعارف. (بلا سنة نشر).
- سرور، أحمد فتحي: **قانون العقوبات الخاص في الجرائم الضريبية والنقدية**. القاهرة. مكتبة النهضة المصرية. 1960.
- السوداني، عبد العزيز علي: **أسس السياسات المالية**. الإسكندرية. الدار الجامعية. 1996.
- السوداني، عبد العزيز علي: **البناء الضريبي**. الإسكندرية. الدار الجامعية. 1996.
- شامية، أحمد زهير و د. الخطيب، خالد: **المالية العامة**. عمان. دار زهران للنشر والتوزيع . 1997.
- صبري، نضال رشيد: **الجوانب المالية والقانونية للموازنة الفلسطينية**. رام الله. الهيئة المستقلة لحقوق المواطن. 2000.
- صبري، نضال رشيد: **محاسبة ضريبة الدخل**. القدس. منشورث جامعة القدس المفتوحة . 1997.
- عبد العظيم، حمدي: **الإصلاح الإقتصادي في الدول العربية بين سعر الصرف والموازنة العامة**. القاهرة. دار زهراء الشرق. 1998.
- عبد الكريم، نصر: **العلاقة الفلسطينية - الأردنية في المجال النقدي "سيناريوهات مستقبلية"**. ورقة عمل غير منشورة.
- العبد، جورج وآخرون: **الإقتصاد الفلسطيني (تحديات التنمية في ظل احتلال مديد )**. مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون الفلسطينية. 1989.
- عبدالله، عبد الغني بسيوني: **النظم السياسية**. الإسكندرية. الدار الجامعية.

عثمان، سعيد عبد العزيز: **النظم الضريبية**. الإسكندرية. الدار الجامعية. 2000.

عثمان، سعيد عبد العزيز: **مقدمة في الإقتصاد العام**. الإسكندرية. الدار الجامعية. 1998.

عثمان، محمد يسري حسن: **إقتصاديات المالية العامة**. القاهرة. زهراء الشرق. 1996.

عجمية، محمد عبد العزيز ود. الليثي، محمد علي: **التنمية الإقتصادية**. الإسكندرية. الدار الجامعية. 2000.

عطية، قدرى نقولا: **ذاتية القانون الضريبي وأهم تطبيقاتها** "رسالة دكتوراه". مكتبة الإسكندرية. 1960.

عفر، عبد المنعم و مصطفى، أحمد فريد: **الإقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**. الإسكندرية. مؤسسة شباب الجامعة. 1999.

علاونة، عاطف: **الأمر العسكري 1314 بين تشجيع الإستثمارات والمتطلبات الأمنية**. نابلس. مؤسسة الأفق. 1992.

العلوي، هادي: **قاموس الدولة والإقتصاد**. بيروت. دار الكنوز الأدبية. 1997.

عمر وآخرون: **تأثير الحصار الإسرائيلي على الإقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 2000/9/28 - 2001/6/30**. القدس ورام الله. معهد أبحاث السياسات الإقتصادية (ماس). 2001.

عناية، غازي: **المالية العامة والتشريع الضريبي**. عمان. دار البيارق. 1998.

الفارس، عبد الرزاق: **الحكومة والفقراء والإنفاق العام**. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية. 1997.

فهمي، محمد مرسي وعبدالله، سيد لطفي: **الضريبة الموحدة على دخل الأشخاص الطبيعيين وتطبيقاتها العملية**. القاهرة. مكتب لطفي. 1999.

فوزي، عبد المنعم: **النظم الضريبية**. بيروت. دار النهضة العربية. 1972.

اللوزي، سليمان أحمد والقطامين، أحمد عطاالله: **دراسة تحليلية للموازنة العامة في الأردن (1979-1989)**. مجلة جامعة الملك سعود. المجلد الثامن. العلوم الإدارية (1). 1996.

مراد، محمد حلمي: **مالية الدولة**. 1964.

مكحول، باسم وآخرون: **الاتفاقية الاقتصادية الفلسطينية – الإسرائيلية قراءات في النص** .  
نابلس. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية. 1994.

النقيب، فضل محمد: **تقييم أولي للنظام الضريبي في الضفة الغربية وقطاع غزة**. القدس ورام الله. معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس). 1996.

اليحيى، حسين ود. خريوش، حسن: **المالية العامة**. القدس. إصدارات جامعة القدس المفتوحة.  
1996.

يوليوس ك . نيريري وآخرون: **التحدي أمام الجنوب "تقرير لجنة الجنوب"**. بيروت. مركز دراسات الوحدة العربية.  
1990.

#### المراجع الأجنبية:

Burgess & Stern, "**Taxation and Development**", journal of Economic Literature, vol. XXXI, june 1993.

John A. Pearce II & Richard B. Robinson' ,**Strategic Management**".Irwin Mcraw-Hill. 1997. P94. 2.

**Economic Theory & Underdeveloped Countries**. N.Y. Harber Torehbooks, G. Myrdal. 1971, p11

G. Myrdal ,3. **Economic Theory & Underdeveloped Countries**.  
N.Y.Harber Torehbooks, 1971, p11 :2003 UNRWA Report4.

Nidal Sabri **Public Finance in West Bank & Gaza strip** (UNCTAD, Geneva, 1994) 5.

#### مصادر الإنترنت:

<http://www1.worldbank.org/publicsector/tax/personalincometaxes.html-top> Source: IMF estimates, OECD, GFS, IFS

<http://www1.worldbank.org/publicsector/tax/corporationtaxes.html> - top  
Source: Price Waterhouse

<http://www1.worldbank.org/publicsector/tax/corporationtaxes.html> - top  
Source: Price Waterhouse

Ernst & Yong Corporate Taxation in the Middle East (Ernst & Yong) 1996.

## إصدارات

الأمم المتحدة (1998). الإقتصاد الفلسطيني وآفاق التعاون الإقليمي. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

الأمم المتحدة (جنيف 2001). الإقتصاد الفلسطيني: إنجازات الفترة الإنتقالية ومهام المستقبل. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية.

البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم (1998 - 1999) مركز الأهرام للترجمة والنشر، مؤشرات مختارة، جدول(1).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. سلسلة المسوح الإقتصادية - 2002: نتائج أساسية. رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. فلسطين في أرقام 2002. رام الله - فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2003. كتاب فلسطين الإحصائي السنوي. رقم "4". رام الله - فلسطين.

السلطة الوطنية الفلسطينية (2003) دراسة تحليلية حول: مشروع قانون الموازنة العامة 2004 (الجانب الإقتصادي). رام الله. المجلس التشريعي الفلسطيني. وحدة البحوث البرلمانية.

السلطة الوطنية الفلسطينية. وزارة المالية. مديرية ضريبة الدخل. دليل ضريبة الدخل. الشريحة الضريبية لسنة 1995-1997.

السلطة الوطنية الفلسطينية، وزارة المالية، مديرية ضريبة الدخل: دليل ضريبة الدخل "إعرف حقوقك وواجباتك". 1997.

اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا: نظرة أولية على التطورات الاقتصادية في منطقة  
الأسكوا في عام 2000. نيويورك. الأمم المتحدة. 2000.

#### القوانين والأنظمة:

قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (25) لسنة 1964. وتعديلاته.

قانون ضريبة الدخل الأردني رقم (57) لعام 1985 .

قانون ضريبة الدخل الفلسطيني المقترح لعام 1997 .

قانون ضريبة الدخل الفلسطيني المقر بالقراءة الثالثة عام (2004) .

قانون تحصيل الأموال الأميرية الأردني.

بروتوكول حول العلاقات الاقتصادية بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. 1994.

المادة 1-v.

An-Najah National University  
Faculty of Graduate Studies

# **Determining Rates of Income Tax in Palestine and their Economical Effects**

**Prepared by  
Osama Mohammad Hamed Moghrabi**

**Supervised by  
Dr. Tariq Al-Haj**

Submitted in Partial Fulfillment of the Requirements for the Degree of Master in  
Taxation Disputes, Faculty of Graduate Studies, at An- Najah National  
University, Nablus, Palestine.

**2004**

**Determining Rates of Income Tax in  
Palestine and their Economical Effects**  
**Prepared by**  
**Osama Mohammad Hamed Moghrabi**  
**Supervised by**  
**Dr. Tariq Al-Haj**

**Abstract**

This study definitely shed light on state income tax in Palistine and the economic effects. The study illuminates the theory as well as statistical field research.

The theory was presented systematically in six chapters which reflect the role of political power in controlling and reforming economy in general, and the same role the (income tax) policies play in particular. The theory initiates with defining the taxing system and tax policy, then it moves to define income taxes and theories, then gradually it presented the averages of income taxes in different countries. Finally the theory conducted a detailed study of the economic effects resulted from averages of income taxes.

The researsher had much care and interest of the people being researshed about such effects of taxes. The target people consisted of assumed tax payers who were divided into two groups: the first group included those who should pay from the capital and labour or both. The second group are those supposed to pay from labour only. The first group included (3470) while the second was (3407).

The researcher accomplished his fielded study theory through two questionnaires (one for each target). A questionnaire designed for view and

attitudes of targeted people toward the averages of income taxes implemented. It was presented to a number of academic specialists and economists after being distributed in the period (10/8/2003-16/3/2004).

The (spss) analysis was tested under (One – way anova) to examine study hypotheses. Comparisons were also made with the use of (Scheffe) test to show differences and relations with averages.

The results were as follows:

1. Employees are the least affected by income tax who do not pay more than (5%).
2. The effect is quite noticeable on economic institutions in different areas.
3. Whenever the tax average increases on the tax- payer, the slide increases subsequently.

The study put forward a number of conclusions and recommendations which the researcher reached after deep thought of theory and field research, the most significant are those related to income tax averages:

1. Income – tax averages have passed through different stages without considering economic and law changes which almost affected all the world, moreover these averages were under the military control of the civil administration in the occupied territories.
2. The present tax averages from (1999) are characterized by:
  - Regular increase.
  - Minimum goes with poverty line.

- Maximum encourages investment.
- It adopts the rate base in imposing taxes and doesn't distinguish between economic sectors.

### 3. Concerning tax averages in the ratified Palestinian law:

It adopts the same structure in terms with the number of slides,- regularity and sequence.

- It adopts the same root and ceiling of the implemented slides.
- It adopt the rate base, but it distinguishes between the various economics sectors.

This study recommends the following:

1. Income tax system should be simplified and to be freed from complexity.
2. The Palestinian law should be implemented.
3. Tax average should be constantly modified to be suited with the needs of the Palestinian economy structure.
4. There should be an emphasis on (real) ascendanse not nominative one.
5. The Ministry of Finance, the Ministry of Economy and other national, regional and international planning bodies should work in close co-operation to decide on the suitable averages.
6. The number of slides should be limited to three in harmony with the attitudes of most countries, because this simplifies procedures and accounting.

الملاحق

بسم الله الرحمن الرحيم  
ملحق رقم 1. الاستبيان



جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا  
برنامج المنازعات الضريبية / الإقتصاد

عزيزي المكلف الضريبي المحترم،  
تحية وبعد،،

الموضوع: دراسة إحصائية/الآثار الإقتصادية لمعدلات ضريبة الدخل على موظفي القطاع العام في فلسطين.

تهدف هذه الدراسة الى معرفة الآثار الإقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين والمحددة حسب (قانون ضريبة الدخل ساري المفعول وتعديلاته)، وقد تم إختياركم لتكونوا جزءاً من عينة الدراسة، لذي نأمل منكم الإجابة بموضوعية على أسئلة الإستبيان، مؤكداً إقتصار إستخدام المعلومات الواردة في هذه الإستبيان على أغراض البحث العلمي.

راجين أن تأخذوا الملاحظات التالية بعين الإعتبار:

- q المعدلات المقصودة بالبحث هي معدلات ضريبة الدخل في فلسطين وفقاً لآخر تعديل، والجاري تطبيقه منذ تاريخ 1999/1/1.
  - q المقصود دائماً بالمعدلات التي تطبق على الضريبة الصافية بعد تنزيل الإعفاءات ونفقات العمل حسب القوانين المطبقة.
- (شاكرين لكم حسن تعاونكم)

الباحث / أسامة محمد حامد المغربي

الجزء الأول - معلومات عن المستجيب: ( تعبء من قبل موظفي القطاع العام فقط )

أولاً - المستوى التعليمي:

- 1 ثانوية عامة أو أقل.
- 2 دبلوم كلية مجتمع.
- 3 جامعي / بكالوريوس.
- 4 دراسات عليا.

ثانياً - رقم الشريحة الضريبية التي ينتمي اليها المكلف ( غالباً أو آخر إستقطاع ضريبي):

- 1 ما دون الأولى (لا يدفع).

2 الأولى.  
3 الثانية.  
4 الثالثة.  
5 الأخيرة.

ثالثاً - نسبة إستقطاع ضريبة الدخل بالنسبة للدخل الصافي:

1 ما دون 5%.  
2 5% - 10%.  
3 10% - 20%.  
4 ما يزيد عن 20%.

الجزء الثاني: (خاص بالمكلف الضريبي الذي يتحصل دخله من العمل فقط)

جدول رقم (1): قياس آثار معدلات ضريبة الدخل على (الإنتاج)

| رقم | الإستقصاء                               | درجة كبيرة جدا | درجة كبيرة | درجة متوسطة | درجة قليلة | درجة قليلة جدا |
|-----|-----------------------------------------|----------------|------------|-------------|------------|----------------|
| *   | معدلات ضريبة الدخل السارية ذات أثر على: |                |            |             |            |                |
| 1   | عدد ساعات العمل.                        |                |            |             |            |                |
| 2   | الاستمرارية في العمل.                   |                |            |             |            |                |
| 3   | الرغبة في العمل.                        |                |            |             |            |                |
| 4   | الفعالية والكفاءة في العمل.             |                |            |             |            |                |
| 5   | ملائمة معدلات الأجور.                   |                |            |             |            |                |
| 6   | كفاية الحوافز والمكافآت.                |                |            |             |            |                |
| 7   | تكوين مخصص للتأمين.                     |                |            |             |            |                |
| 8   | الإستقرار الوظيفي.                      |                |            |             |            |                |

جدول رقم (2): قياس آثار معدلات ضريبة الدخل على (الدخل)

| رقم | الإستقصاء                               | درجة كبيرة جدا | درجة كبيرة | درجة متوسطة | درجة قليلة | درجة قليلة جدا |
|-----|-----------------------------------------|----------------|------------|-------------|------------|----------------|
| *   | معدلات ضريبة الدخل السارية ذات أثر على: |                |            |             |            |                |
| 1   | ملائمة الدخل الصافي من العمل.           |                |            |             |            |                |
| 2   | تكوين السيولة ومواجهة الأعباء الطارئة.  |                |            |             |            |                |
| 3   | المساهمة في دعم المجتمع المحلي.         |                |            |             |            |                |
| 4   | الوفاء بمتطلبات العمل.                  |                |            |             |            |                |
| 5   | مواجهة متطلبات الحياة العصرية.          |                |            |             |            |                |
| 6   | مواجهة أي مخاطر محتملة من العمل.        |                |            |             |            |                |
| 7   | الوفاء بأي قروض معيشية.                 |                |            |             |            |                |
| 8   | مخصصات الإنفاق على الإستهلاك.           |                |            |             |            |                |
| 9   | مخصصات الإنفاق على الإستثمار.           |                |            |             |            |                |

جدول رقم (3): قياس آثار معدلات ضريبة الدخل على (الأسعار)

| رقم | الإستقصاء                               | درجة كبيرة جدا | درجة كبيرة | درجة متوسطة | درجة قليلة | درجة قليلة جدا |
|-----|-----------------------------------------|----------------|------------|-------------|------------|----------------|
| *   | معدلات ضريبة الدخل السارية ذات أثر على: |                |            |             |            |                |
| 1   | الحد من الإحتكار.                       |                |            |             |            |                |
| 2   | تشجيع الميزات التنافسية للسلع والخدمات. |                |            |             |            |                |
| 3   | رفع أسعار السلع والخدمات.               |                |            |             |            |                |
| 4   | القدرة الشرائية للسلع الضرورية.         |                |            |             |            |                |
| 5   | القدرة الشرائية للسلع الكمالية.         |                |            |             |            |                |
| 6   | تخصيص مبالغ لشراء السلع والخدمات.       |                |            |             |            |                |

جدول رقم (4): قياس آثار معدلات ضريبة الدخل على (الإستهلاك)

| رقم | الإستقصاء                               | درجة كبيرة جدا | درجة كبيرة | درجة متوسطة | درجة قليلة | درجة قليلة جدا |
|-----|-----------------------------------------|----------------|------------|-------------|------------|----------------|
| *   | معدلات ضريبة الدخل السارية ذات أثر على: |                |            |             |            |                |
| 1   | حجم الإستهلاك.                          |                |            |             |            |                |
| 2   | نمط الإستهلاك.                          |                |            |             |            |                |
| 3   | تكوين مخصصات مناسبة للإستهلاك.          |                |            |             |            |                |
| 4   | مواجهة أي زيادة طارئة في الإستهلاك.     |                |            |             |            |                |
| 5   | استهلاك السلع الضرورية                  |                |            |             |            |                |
| 6   | استهلاك السلع الكمالية                  |                |            |             |            |                |

جدول رقم (5): قياس آثار معدلات ضريبة الدخل على (الإدخار)

| رقم | الإستقصاء                               | درجة كبيرة جدا | درجة كبيرة | درجة متوسطة | درجة قليلة | درجة قليلة جدا |
|-----|-----------------------------------------|----------------|------------|-------------|------------|----------------|
| *   | معدلات ضريبة الدخل السارية ذات أثر على: |                |            |             |            |                |
| 1   | حجم الإدخار.                            |                |            |             |            |                |
| 2   | نوع الإدخار.                            |                |            |             |            |                |
| 3   | التوجه الإستثماري في المدخرات.          |                |            |             |            |                |
| 4   | تكوين محفظة للإدخار.                    |                |            |             |            |                |

بسم الله الرحمن الرحيم  
ملحق رقم 2. الاستبيان الخاص بالمكلف الضريبي



جامعة النجاح الوطنية  
كلية الدراسات العليا  
برنامج المنازعات الضريبية / الإقتصاد

عزيزي المكلف الضريبي المحترم ،،  
تحية وبعد،،  
الموضوع: دراسة إحصائية/الآثار الإقتصادية لمعدلات ضريبة الدخل على المؤسسات الإقتصادية في فلسطين.  
تهدف هذه الدراسة الى معرفة الآثار الإقتصادية للمعدلات الضريبية المفروضة على ضريبة الدخل في فلسطين والمحددة حسب (قانون ضريبة الدخل ساري المفعول وتعديلاته)، وقد تم إختياركم لتكونوا جزءاً من عينة الدراسة، لذي نأمل منكم الإجابة بموضوعية على أسئلة الإستبيان، مؤكداً إقتصاد استخدام المعلومات الواردة في هذه الإستبيان على أغراض البحث العلمي.  
راجين أن تأخذوا الملاحظات التالية بعين الإعتبار:  
q يعبء الإستبيان من قبل إدارة المؤسسة.  
q المعدلات المقصودة بالبحث هي معدلات ضريبة الدخل في فلسطين وفقاً لآخر تعديل، والجاري تطبيقه منذ تاريخ 1999/1/1.  
q المقصود دائماً بالمعدلات التي تطبق على الضريبة الصافية بعد تنزيل الإعفاءات ونفقات العمل حسب القوانين المطبقة.  
(شاكرين لكم حسن تعاونكم)

الباحث / أسامة محمد حامد المغربي

الجزء الأول - معلومات عن المستجيب:

أولا - المستوى التعليمي:

1 ثانوية عامة أو أقل.

2 دبلوم كلية مجتمع.

3 جامعي / بكالوريوس.

4 دراسات عليا.

## ثانيا - نوع مصدر الدخل:

1 رأس المال.

2 رأس المال والعمل معاً.

ثالثاً - نوع القطاع الإقتصادي:

- أ- الصناعة.  
ب- الإنشاءات.  
ج- التجارة الداخلية.  
د- الخدمات.  
هـ- أنشطة النقل والتخزين والاتصالات. و- الوساطة المالية.

## ثالثاً - نوع المعدلات الضريبية المستخدمة:

1 نسبية.

2 تصاعدية.

3 مقطوعة.

رابعاً - رقم الشريحة الضريبية التي ينتمي إليها المكلف ( غالباً-أو آخر إستقطاع ضريبي):

1 ما دون الأولى (لا يدفع).

2 الأولى.

3 الثانية.

4 الثالثة.

5 الأخيرة.

خامساً - نسبة إستقطاع ضريبة الدخل بالنسبة للدخل الصافي:

1 ما دون 5%.

2 5% - 10%.

3 10% - 20%.

4 ما يزيد عن 20%.

الجزء الثاني: (خاص بالمكلف الضريبي الذي يتحصل دخله من (رأس المال أو من العمل ورأس المال معاً)

جدول رقم (1): قياس آثار معدلات ضريبة الدخل على (الإنتاج)

| رقم | الإستقصاء                                         | درجة كبيرة جدا | درجة كبيرة | درجة متوسطة | درجة قليلة | درجة قليلة جدا |
|-----|---------------------------------------------------|----------------|------------|-------------|------------|----------------|
| *   | معدلات ضريبة الدخل السارية ذات أثر على:           |                |            |             |            |                |
| 1   | كمية الإنتاج.                                     |                |            |             |            |                |
| 2   | استمرارية الشركة.                                 |                |            |             |            |                |
| 3   | ملائمة معدلات الأجور.                             |                |            |             |            |                |
| 5   | كفاية تقديم الحوافز والمكافآت (المهايا الإضافية). |                |            |             |            |                |
| 6   | تحسين ظروف العمل.                                 |                |            |             |            |                |
| 7   | تشجيع التدريب العملي والبحث العلمي.               |                |            |             |            |                |
| 8   | تهيئة مناخ مناسب للإستثمار.                       |                |            |             |            |                |
| 9   | إنشاء خطوط إنتاج جديدة.                           |                |            |             |            |                |

جدول رقم (2): قياس آثار معدلات ضريبة الدخل على (الدخل)

| رقم | الإستقصاء                               | درجة كبيرة جدا | درجة كبيرة | درجة متوسطة | درجة قليلة | درجة قليلة جدا |
|-----|-----------------------------------------|----------------|------------|-------------|------------|----------------|
| *   | معدلات ضريبة الدخل السارية ذات أثر على: |                |            |             |            |                |
| 1   | ملائمة الدخل الصافي للمساهمين.          |                |            |             |            |                |
| 2   | تكوين السيولة ومواجهة العسر المالي.     |                |            |             |            |                |
| 3   | توسيع حجم الشركة.                       |                |            |             |            |                |
| 4   | المساهمة في دعم المجتمع المحلي.         |                |            |             |            |                |
| 5   | كفاية الأرباح.                          |                |            |             |            |                |
| 6   | الوفاء بأعباء ونفقات العمل.             |                |            |             |            |                |
| 7   | مواجهة التطورات التكنولوجية المتواصلة.  |                |            |             |            |                |
| 8   | مواجهة أي خسائر محتملة.                 |                |            |             |            |                |
| 9   | الوفاء بأي قروض رأسمالية.               |                |            |             |            |                |
| 10  | توزيع الأرباح على المساهمين / الشركاء.  |                |            |             |            |                |

جدول رقم (3): قياس آثار معدلات ضريبة الدخل على (الأسعار)

| رقم | الإستقصاء                               | درجة كبيرة جدا | درجة كبيرة | درجة متوسطة | درجة قليلة | درجة قليلة جدا |
|-----|-----------------------------------------|----------------|------------|-------------|------------|----------------|
| *   | معدلات ضريبة الدخل السارية ذات أثر على: |                |            |             |            |                |
| 1   | ملائمة حجم الطلب على السلع والخدمات.    |                |            |             |            |                |
| 2   | ملائمة حجم العرض للسلع والخدمات.        |                |            |             |            |                |
| 3   | تشجيع المنافسة والحد من الإحتكار.       |                |            |             |            |                |
| 4   | تشجيع الميزات التنافسية للسلع والخدمات. |                |            |             |            |                |
| 5   | إستقرار أسعار السلع والخدمات.           |                |            |             |            |                |
| 6   | القدرة الشرائية للسلع الضرورية.         |                |            |             |            |                |
| 7   | القدرة الشرائية للسلع الكمالية.         |                |            |             |            |                |
| 8   | تحقيق الجودة.                           |                |            |             |            |                |

جدول رقم (4): قياس آثار معدلات ضريبة الدخل على (الإستهلاك)

| رقم | الإستقصاء                                           | درجة كبيرة جدا | درجة كبيرة | درجة متوسطة | درجة قليلة | درجة قليلة جدا |
|-----|-----------------------------------------------------|----------------|------------|-------------|------------|----------------|
| *   | معدلات ضريبة الدخل السارية ذات أثر على:             |                |            |             |            |                |
| 1   | حجم الإستهلاك المعتاد.                              |                |            |             |            |                |
| 2   | حجم الإستهلاك فوق المعتاد "المخصص للتشغيل الإضافي". |                |            |             |            |                |
| 3   | نمط الإستهلاك.                                      |                |            |             |            |                |
| 4   | تكوين مخصصات مناسبة للإستهلاك.                      |                |            |             |            |                |
| 5   | مواجهة أي زيادة طارئة في الإستهلاك.                 |                |            |             |            |                |
| 6   | تحديد طرق احتساب الإهلاك.                           |                |            |             |            |                |

جدول رقم (5): قياس آثار معدلات ضريبة الدخل على (الإدخار)

| رقم | الإستقصاء                               | درجة<br>كبيرة جدا | درجة<br>كبيرة | درجة<br>متوسطة | درجة<br>قليلة | درجة قليلة<br>جدا |
|-----|-----------------------------------------|-------------------|---------------|----------------|---------------|-------------------|
| *   | معدلات ضريبة الدخل السارية ذات أثر على: |                   |               |                |               |                   |
| 1   | حجم الإدخار.                            |                   |               |                |               |                   |
| 2   | السيولة التي تحتفظ بها المنشأة.         |                   |               |                |               |                   |
| 3   | الأصول التي تحتفظ بها المنشأة.          |                   |               |                |               |                   |
| 4   | الإستثمارات في المدخرات.                |                   |               |                |               |                   |
| 5   | مخصصات تأمين العاملين.                  |                   |               |                |               |                   |
| 6   | مدخرات العاملين.                        |                   |               |                |               |                   |
| 7   | حجم الإحتياطيات.                        |                   |               |                |               |                   |
| 8   | نمط الإحتياطيات.                        |                   |               |                |               |                   |
| 9   | تشجيع الإدخار.                          |                   |               |                |               |                   |
| 10  | تحديد طرق تقييم المخزون السلعي.         |                   |               |                |               |                   |